الجمهـــورية الجـــزائرية الديمـــقراطية الشعـــبية

وزارة التعليم العـالي والبـحث العلـمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجـارية وعلـوم التسيير

قسم: علوم التسيير

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مركب تمييع الغاز الطبيعي GL1K -سكيكدة-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالبة:

منسل ايمان

إشراف الدكتور:

شلابي عمار

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
جقريف علي	رئيسا	أستاذ محاضر ب	جامعة 20أوت 1955 سكيكدة
شلابي عمار	مقررا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20أوت 1955 سكيكدة
برزوق فيلالي	مناقشا	أستاذ مساعد أ	جامعة 20أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2017/2016

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو التركيز على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة كوسيلة تساعد على توصيل المعلومات المحاسبية لمختلف الأطراف سواء داخلية أو خارجية مترجمة في شكل قوائم مالية والتي ترتبط جودتها بالخصائص النوعية لتلك المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي كمخرجات نهائية حيث تستخدم هذه الأخيرة لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ولقد تبين من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها بمركب تمييع الغاز الطبيعي (GL1K) بسكيكدة أن لنظام المعلومات المحاسبي دور فعال في إنتاج وتقديم معلومات محاسبية بخصائص نوعية تساهم في تقييم وتحسين أدائه المالي والتي تستخدم لحساب مؤشرات مالية مختلفة، وهذه الأخيرة تساعده على معرفة نقاط ضعفه لتفادي الوقوع فيها ونقاط قوته لتقويتها وتعزيز القدرة على تحقيق نتائج مستقبلية أفضل، وكل هذا بهدف ضمان وضعية مالية جيدة للمركب.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، المعلومات المحاسبية، الأداء المالي.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de la concentration sur le système d'information comptable dans l'entreprise comme un moyen d'aider à fournir des informations comptable à diverses parties quels que soient interne ou externe sous forme des listes financières qui sont liés aux qualités des caractéristiques diverses à celles des informations qui sont fournies par le système d'information comptable en tant que sorties sont finales où l'utilisation de ce dernier pour mesurer et évaluer la performance financière de l'entreprise économique.

Notre étude de recherche a été appliquée dans le complexe du gaz naturel (GL1K) à Skikda montrée que le système d'information comptable a un rôle actif dans la production et la présentation des informations comptables avec des caractéristiques de qualité contribuent à évaluer et améliorer la performance financière qui sont utilisées pour calculer les différents indicateurs financiers, et celui-ci pour l'aider à trouver les points faibles afin d'éviter de tomber et les points forces de renforcer et d'améliorer la capacité pour atteindre un meilleur résultats au futurs, et tout cela afin d'assurer une bonne situation financière du complexe.

Mots-clés : système d'information comptable, les informations comptables, la performance financière.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكر

الحمد لله الواحد الأحد على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وله الشكر في الأول والآخر على منحي

الصبر وتوفيقي لإتمام هذا العمل.

أوجه شكري وتقديري إلى الأستاذ المشرف الدكتور "شلابي عمار" لقبوله الإشراف على مذكرتي ،

فله أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات.

ويشرفني أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتقبلهم مناقشة هذا العمل وتقييمه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال مركب تمييع الغاز الطبيعي على المعلومات

التي قدموها لي وحسن المعاملة التي تلقيتها من طرفهم طيلة فترة التربص.

وأختم شكري إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون لإنجاز هذه المذكرة

من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إهداء

الحمد والشكر لله الذي لم يزل بصفات الكمال متصفا والذي منحني السبيل في طريق

العلم الطويل وزرع في نفسي القوة والعزم والأمل ووفقني لإتمام هذا الإنجاز

الذي هو ثمرة مسيرتي العلمية.

في هذا المقام العالي لا يسعني إلا أن أبدأ بمن قال فيهما رب العزة "واخفض لهما جناح

الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى والداي العزيزين

أمي...أعز الناس إلى قلبي ومنبع الحنان الصافي ورمز التضحية والعطاء وأغلى ما لدي في

الوجود ، التي طالما منحتني السند والحب ورافقت دعواتها درب دراستي خطوة خطوة ، التي إذا

دفعت لها حياتي كلها ما سددت ربع دينها علي **"حفظها الله وأطال في عمرها".**

أبي...الذي دفع حياته لأجلي وكفلني برعايته وأوصلني إلى بر الأمان وحرص على تعليمي

منذ نعومة أظافري ولم يبخل علي بعطائه **"حفظه الله وأطال في عمره".**

إلى من قاسموني الحياة حلوها ومرها ، وشاركوني السعادة في كل لحظاتها أخواتي:

سارة ، مروة ، عبير والصغيرة المدللة **نهى** ، وفقهن الله في دروبهن.

إلى طلبة السنة ثانية ماستر **"مالية المؤسسة"** دفعة2017

إلى كل هؤلاء أهدي سنين الجهد والمثابرة التي كللت بنيل **شهادة الماستر.**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011	73
02	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012	74
03	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013	74
04	جدول حسابات النتائج للسنوات (2011- 2012- 2013)	77
05	جدول تدفقات الخزينة للسنوات (2011- 2012- 2013)	79
06	حساب التوازنات المالية للسنوات (2011- 2012- 2013)	80
07	حساب نسب السيولة للسنوات (2011- 2012- 2013)	82
08	حساب نسب النشاط للسنوات (2011- 2012- 2013)	84
09	حساب نسب التمويل للسنوات (2011- 2012- 2013)	85
10	حساب نسب المردودية للسنوات (2011- 2012- 2013)	86

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات نظام المعلومات المحاسبي	18
02	الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي	20
03	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	27
04	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	35
05	الهيكل التنظيمي لمركب تمييع الغاز الطبيعي (GL1K)	67
06	الهيكل التنظيمي للدائرة المالية والقانونية	69
07	التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة (2011 -2012- 2013)	76
08	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي (2011 -2012- 2013)	82
09	التمثيل البياني لنسب السيولة (2011 -2012- 2013)	83
10	التمثيل البياني لنسب النشاط (2011 -2012- 2013)	85
11	التمثيل البياني لنسب التمويل (2011 -2012- 2013)	86
12	التمثيل البياني لنسب المردودية (2011 -2012- 2013)	87

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الميزانية المالية للمركب سنة 2011
02	الميزانية المالية للمركب سنة 2012
03	الميزانية المالية للمركب سنة 2013
04	جدول حسابات النتائج للمركب سنة 2011
05	جدول حسابات النتائج للمركب سنة 2012
06	جدول حسابات النتائج للمركب سنة 2013
07	جدول تدفقات الخزينة للمركب سنة 2011
08	جدول تدفقات الخزينة للمركب سنة 2012
09	جدول تدفقات الخزينة للمركب سنة 2013

الملخص

شكر

إهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة المحتويات

مقدمة عامة.....أ - و

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد..... 02

المبحث الأول: نظام المعلومات في المؤسسة..... 03

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات..... 03

المطلب الثاني: أنواع نظم المعلومات وأهميتها في المؤسسة..... 05

المطلب الثالث: تكنولوجيا نظم المعلومات..... 07

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي..... 08

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي..... 08

المطلب الثاني: وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبي..... 15

المطلب الثالث: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي..... 18

المبحث الثالث : مخرجات نظام المعلومات المحاسبي..... 20

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية..... 20

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية..... 23

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية..... 28

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل..... 30

الفصل الثاني: أثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي

تمهيد..... 32

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي..... 33

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي..... 33

المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة..... 36

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي..... 38

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي..... 40

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي..... 40

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي..... 42

المطلب الثالث: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي..... 53

المبحث الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الرفع من الأداء المالي..... 54

المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي..... 54

المطلب الثاني: أثر نظام المعلومات المحاسبي على نشاط المؤسسة..... 55

المطلب الثالث: انعكاسات نظام المعلومات المحاسبية على المؤسسة..... 57

خلاصة الفصل..... 60

الفصل الثالث: دراسة حالة مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K)

تمهيد..... 62

المبحث الأول: تقديم مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K)..... 63

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: التعريف بمركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K)..... 63

المطلب الثاني: نشاط المركب وأهدافه..... 65

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركب (GL1K)..... 66

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي وتقييم الأداء المالي بمركب (GL1K)..... 71

المطلب الأول: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي بمركب GL1K..... 71

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمركب (GL1K) باستخدام مؤشرات التوازن المالي..... 80

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لمركب (GL1K) باستخدام النسب المالية..... 82

خلاصة الفصل..... 88

الخاتمة العامة..... 90

قائمة المراجع..... 93

الملاحق

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

إن التغيرات والتطورات التي شهدتها بيئة الأعمال جعلت المؤسسات الاقتصادية تواجه العديد من الضغوطات والتحديات واشتداد المنافسة، الأمر الذي جعلها تسعى إلى تحقيق نتائج جيدة لضمان النمو والاستمرارية والبقاء هذا ما أظهر حاجتها إلى أنواع متعددة من المعلومات لأنه من شأنها أن يوصلها إلى أهدافها، إذ أن المؤسسات تفهمت أن مورد المعلومات يمثل الورقة الرابحة باعتباره مورد استراتيجي وعليها استغلاله بكفاءة وفعالية ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير تكامل وتجانس بين جميع مستوياتها وأنظمتها الوظيفية.

تتكون المؤسسة من عدة نظم وظيفية تعمل في تناسق تام وذلك من خلال ضمان فعالية كافة العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الناتج عنها من جهة وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت وبالشكل المناسبين لاتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

ومن أهم هذه الأنظمة نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يحتل موقع متميز في المؤسسة نظرا لعلاقاته المتشابكة مع مختلف الأنظمة الأخرى في المؤسسة وكل ذلك في إطار وظيفته الأساسية وهي عكس الواقع المالي، كما يعتبر جزءا مهما من عمل الإدارة ومصدرا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم خططها ورقابة عملياتها.

يعمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة على معالجة البيانات من أجل إنتاج معلومات محاسبية وعرضها في شكل قوائم مالية التي تعتبر الصورة المعبرة عن مختلف الأحداث والتي من خلالها يتم دراسة الأداء المالي للمؤسسة وتقييمه بالاعتماد على بعض المؤشرات التي تساعد على تحديد الكفاءة والفعالية ومعرفة وضعها المالي، بالإضافة إلى كشف الانحرافات ومحاولة تصحيحها وصولا إلى هدف تحسين الأداء المالي لهذه المؤسسات، فالمعلومات بأنواعها وخاصة المحاسبية تعتبر من أهم موارد المؤسسة وعنصر من عناصر الإنتاج لما لها من دور أساسي في تحقيق أداء المؤسسات.

1 - إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ذكره فإن الإشكالية التي نسعى إلى بلورتها يمكن حصرها في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2 - التساؤلات الفرعية

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وبغية الإلمام بجوانب موضوع الدراسة لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبي؟
- ✓ ما المقصود بتقييم الأداء المالي وكيف يتم تقييمه؟
- ✓ كيف يؤثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي في مركب (GL1K)؟

3 - فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ نظام المعلومات المحاسبي يتيح للمؤسسة الحصول على معلومات ذات جودة عالية.
- ✓ إن استخدام مؤشرات لتشخيص الوضعية المالية تمكن من تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ يعمل نظام المعلومات المحاسبي في مركب (GL1K) على توفير معلومات كافية وملائمة تساعده على معرفة وضعه المالي خلال فترة زمنية معينة.

4 - التعريفات الإجرائية

- **نظام المعلومات المحاسبي:** يعتبر أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة.
- **الأداء المالي:** هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستخدامها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

5 - أهمية الدراسة

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من أهمية الأداء المالي للمؤسسة فهو يعتبر محور اهتمام المؤسسات لأنه يعطي صورة حقيقية لوضعها ومركزها المالي، و من هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع و التي تتمثل في ضرورة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إبراز قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج وتوفير معلومات محاسبية بأكبر قدر من الثقة والدقة والتأكيد على مساهمتها الفعالة في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

6 - أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ الهدف الأساسي يتمثل في التعرف على نظام المعلومات المحاسبي وأهمية وجوده في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ محاولة توضيح مفهوم الأداء المالي ومؤشرات تقييمه؛
- ✓ إبراز أهمية استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة محل الدراسة.

7 - دوافع ومبررات الدراسة

يرجع اختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى شخصية

- ✓ **الأسباب الموضوعية:**

- محاولة لفت انتباه المسيرين إلى أهمية وجود نظام معلومات محاسبي داخل المؤسسة.

- أهمية المعلومة المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي.

- له علاقة بمجال تخصصنا "مالية المؤسسة".

- ✓ **الأسباب الشخصية:**

- الميل والرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع والإلمام بجوانبه.

- إمكانية البحث وتوفر المراجع المتنوعة المتاحة.

8 - حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والحدود الزمانية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في مركب تمييع الغاز الطبيعي (GL1K) والوقع مقره بالمنطقة الصناعية الكبرى بسكيكدة.
- ✓ الحدود الزمانية: دامت فترة الدراسة 15 يوما حاولنا خلالها جمع المعلومات والوثائق المالية الضرورية.

9 - صعوبات الدراسة

- ✓ قصر الفترة الممنوحة لدراسة هذا الموضوع والإلمام بكافة جوانبه؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من طرف إطارات المركب وذلك بسبب عدم فهمه للأسئلة المطروحة نتيجة لاستخدامهم لنظام معلومات محاسبي محوسب؛
- ✓ عدم القدرة على إعطاء صورة حقيقية عن الوضع المالي للمركب في الفترة الأخيرة وهذا بسبب عدم الحصول على الوثائق المالية للسنوات الأخيرة كونها تمتاز بنوع من السرية.

10 - منهج الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة، اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالجانب النظري، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي والذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K).

11 - الدراسات السابقة

- ✓ بزقراري حياة: **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010 -2011.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتحسينه، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- تعتبر المعلومات المحاسبية والمتمثلة في القوائم المالية من أهم المعلومات في المؤسسة لأنها المصدر الأساسي لتقييم الأداء لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات لتحسين الأداء المالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- عملية تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة مما يساعد على تحسين الإختلالات واستغلال الفرص.

✓ لزعر محمد سامي: **التحليل المالي للقوائم المالي وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 -2012.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية وإبراز مدى أهميتها كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة بغرض الحصول على معلومات تساعد على عملية تقييم الأداء وترشيد القرارات.

- إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق مؤشرات التقييم المالي، حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية(الميزانية) والأداء (جدول حسابات النتائج) وتغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة).

✓ بوفروعة سفيان: **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 -2012.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية وتحقيق أهدافها ومدى استجابة المؤسسة الاقتصادية لهذا النظام وانعكاساته عليها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- تعتبر البيانات المادة الأولية لنظام المعلومات المحاسبي التي يتم معالجتها لتصبح مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرارات.

- إن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد بشكل أساسي على كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية وهذا لأن جودة المخرجات تعبر على جودة المدخلات وعلى نجاح نظام المعلومات المحاسبي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

12 - خطة الدراسة

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة.

الفصل الأول جاء بعنوان "الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي" وقسمناه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم وأنواع نظم المعلومات في المؤسسة بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى ماهية نظام المعلومات المحاسبي من حيث مفهومه، مبادئه، وظائفه، مكوناته وأنظمته الفرعية، أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى المعلومات المحاسبية من حيث المفهوم، الخصائص النوعية والأطراف المستخدمة لها.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان "أثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي" وقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم كل من الأداء والأداء المالي، الأهداف المالية للمؤسسة والعوامل المؤثرة في الأداء المالي، أما المبحث الثاني فتضمن مفهوم تقييم الأداء المالي، أهدافه، مؤشرات تقييمه إضافة إلى متطلبات نجاح عملية تقييم الأداء المالي، وأخيرا تم التعرض لمساهمة نظام المعلومات المحاسبي في الرفع من الأداء المالي من خلال التطرق إلى دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي ثم أثر نظام المعلومات المحاسبي وانعكاساته على المؤسسة.

أما الفصل الثالث والأخير خصصناه لدراسة حالة مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K) التابع للمؤسسة الوطنية سوناطراك حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول المعلومات المتعلقة بهذا المركب من حيث تعريفه وأهدافه وهيكله التنظيمي إلى غير ذلك، أما في المبحث الثاني فقد حاولنا التعرف على آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي من خلال التعرض إلى مدخلاته وعملية المعالجة وأخيرا مختلف مخرجاته وفي الأخير قمنا بتقييم وضعية هذا المركب بواسطة مؤشرات التوازن المالي وكذلك النسب المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أول نظام ظهر في المؤسسة رغم أنه كان في البداية يقتصر على بعض المعاملات المحاسبية البسيطة فقط، ولكن بفعل العديد من التغيرات والتطورات في اقتصاد السوق ازدادت أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة، وأصبح أحد أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري بصفته منتجا للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها جميع الأطراف المستفيدة سواء الداخلية أو الخارجية لاتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت الملائم والتي تنعكس بصورة ايجابية على المؤسسة.

وبناء على ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: نظام المعلومات في المؤسسة.
- المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.
- المبحث الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: نظام المعلومات في المؤسسة

إن نظام المعلومات هو المفتاح الأساسي لنجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها المؤسسة من خلال ما يوفره من تنسيق واتصال معلوماتي فعال بين مختلف أقسامها.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات

تعتبر نظم المعلومات الوسيلة التي تعمل على معالجة البيانات بهدف توفير المعلومات وإيصالها لمستخدميها من أجل اتخاذ القرارات.

أولا - مفهوم النظام

توجد عدة تعاريف للنظام نذكر منها ما يلي:

- النظام هو مجموعة عمل مكونة من العنصر البشري والعنصر التقني (الآلات والمكائن) تعمل مع بعضها البعض ويجب أن تربطها علاقات محددة وقوانين شاملة ولكل جزء من مكونات النظام دور محدد وصيغة محددة لتحقيق هدف معين[1].
- هو إطار شامل يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة ببعضها بعلاقات معينة، تتفاعل القواعد فيما بينها في ضوء مجموعة من المبادئ والقواعد طبقا لسلسلة من الإجراءات وباستخدام مجموعة من الأساليب لتحقيق أهداف محددة[2].
- هو مجموعة متجانسة من العناصر (الأفراد، الآلات، التجهيزات، الأموال...) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في ظل الظروف البيئية المحيطة[3].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن النظام هو مجموعة من الأجزاء أو العناصر المتداخلة مع بعضها بصورة متناسقة من أجل تحقيق أهداف محددة.

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، مؤسسة الوراق، عمان، 2007، ص18.
[2] نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم ذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة، الأردن، 2014، ص11.
[3] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا - مفهوم المعلومات

يمكن تعريف المعلومات كما يلي:

- ❖ المعلومات هي كل الحقائق والبيانات والمعرفة المسجلة في شكل من أشكال التسجيل والتي يمكن الاستفادة منها في صورة مقروءة أو مسموعة أو غيرها[1].
- ❖ هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلا والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها[2].
- ❖ هي عبارة عن بيانات تمت معالجتها وتشكيلها لتعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية مما يؤكد على أنها تعمل على زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة[3].

مما سبق يمكن تعريف المعلومات على أنها مجموعة من البيانات الخام التي يتم تحويلها إلى معلومات عن طريق معالجتها لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

ثالثا - مفهوم نظام المعلومات

هناك عدة تعاريف أسندت لنظام المعلومات نذكر منها ما يلي:

- ❖ هو إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والآلية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع[4].
- ❖ هو عملية تشغيل وتحليل، لمد المديرين بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات داخل المنظمة، على أن تكون هذه المعلومات ملائمة من حيث النوعية والتوقيت والتكلفة[5].
- ❖ هو مجموعة منظمة من الأفراد والمعدات والبرامج وشبكات الاتصال وموارد البيانات التي تقوم بجمع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة داخل المنظمة[6].

---

[1] أبو النور، محمد محمد، **أسلوب النظم كمدخل استراتيجي لدراسة المعلومات**، المجلة العربية للمعلومات، العدد الثالث، 1979، ص5.
[2] إسماعيل السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 1998، ص97.
[3] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية، الأردن، 2008، ص83.
[4] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص15.
[5] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مرجع سابق، ص82.
[6] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، 2003، ص21.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بناء على هذه التعاريف يمكن استنتاج أن نظام المعلومات هو عبارة جمع وتخزين ومعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات وإيصالها إلى مستخدميها بشكل ملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء وظائفهم.

المطلب الثاني: أنواع نظم المعلومات وأهميتها في المؤسسة

إن نظم المعلومات المختلفة التي تحويها المؤسسة تساعد في زيادة نوعية الخدمات ونقل المعلومات بين الأقسام المختلفة وهذا ما جعل لهذه النظم دورا مهما في تحسين لأداء المؤسسات

أولا - أنواع نظم المعلومات في المؤسسة

تعتبر المؤسسة نظام شامل يتكون من نظم فرعية يمكن تصنيفها حسب النشاطات والوظائف المختلفة فنجد[1]:

1 - **نظام معلومات الإنتاج:** يختص هذا النظام بالمعلومات المتعلقة بالتدفق المادي للسلع أو من السلع والخدمات، وتغطي هذه البيانات أنشطة معينة مثل: تخطيط ومراقبة الإنتاج، رقابة وإدارة المخزون السلعي، الشراء والتوزيع والنقل، ويوفر نظام الإنتاج كميات كبيرة من البيانات ذلك لأن هذا النظام يميل إلى أن يكون آليا بدرجة كبيرة، كما أن توقيت توفير البيانات يكون مناسبا الأمر الذي يؤدي إلى فوائد كبيرة نتيجة لاستخدام تلك البيانات في مجالات عديدة، حيث تقوم المؤسسة على مستوى وظيفة الإنتاج بتحويل مجموعة من المدخلات وهي عبارة عن المواد الأولية إلى مخرجات تتمثل في المنتجات النهائية وتقوم إدارة الإنتاج بوضع الخطة اللازمة للقيام بهذه الوظيفة.

2 - **نظام معلومات المشتريات:** يرتبط هذا النظام مباشرة بنظام الإنتاج، فيقوم باستخدام خطة إنتاج لتحديد الأصناف الواجب شراؤها من المواد الأولية ومواصفاتها وكذلك تحديد وقت الشراء والكمية الواجب شراؤها، ويحتفظ كذلك هذا النظام بالبيانات المتعلقة بالموردين والأصناف التي يقدمونها.

3 - **نظام المعلومات التسويقية:** يقوم هذا النظام بتخزين ومعالجة المعلومات وتقديم الطلبيات وتخطيط المبيعات للتعرف على الوضع التنافسي للمؤسسة، وإجراء بحوث التسويق، ودراسة رغبات وأذواق المستهلكين والترويج للمنتجات، كما يقوم بتقديم معلومات تتعلق بالتشغيل والرقابة المطلوبة لإدارة الوظيفة التشغيلية مثل تقارير البيع وتقارير تكلفة التوزيع.

[1] فؤاد الشرابي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار أسامة، الأردن، 2008، ص ص 25-27.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4 - **نظام معلومات القوى العاملة:** يقوم هذا النظام بتوفير معلومات عن العاملين بالمؤسسة على اختلاف مستوياتهم وأعمالهم من حيث المهارات، الخبرات والأجور والفرص التدريبية التي حصلوا عليها والتي من الممكن أي يحصلوا عليها في المستقبل، كما يحدد هذا النظام احتياجات المؤسسة من العمالة في الوقت الحاضر والمستقبل، ويمكن القول أن المعلومات التي يقدمها نظام معلومات الموارد البشرية تعتبر على درجة بالغة من الأهمية لإدارة الموارد البشرية من ناحية ولإدارة المؤسسة من ناحية أخرى.

5 - **نظام المعلومات المحاسبية والمالية:** هو النظام الذي يزود الإدارة المالية والإدارة العليا وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات والحقائق عن النشاطات المالية للمؤسسة التي تحتاجها لمساعدتها على اتخاذ القرارات المالية المناسبة، وهو يعتبر أهم مصدر كمي للبيانات في المؤسسة.

ثانيا - أهمية نظم المعلومات في المؤسسة

يعتبر نظام المعلومات بمثابة العمود الفقري للمؤسسة إذ يعتمد عليه بشكل كبير في تطور ونمو هذه الأخيرة واتخاذ القرارات، وتكمن أهمية نظام المعلومات في العديد من النقاط نذكر من بينها[1]:

- يساعد نظام المعلومات المؤسسة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب؛

- يساعد نظام المعلومات على تحسين أداء المؤسسة وتوسيع نشاطها؛

- يخدم المؤسسة في مجال المنافسة ويمكنها من تحقيق الريادة؛

- إن استخدام نظام المعلومات في المؤسسة يعمل على تأمين احتياجاتها بما تحتاج إليه من معلومات تساعدها في رسم سياستها بدقة ومباشرة مهامها ومسؤولياتها؛

- يساعد نظام المعلومات في تحديد معايير الأداء والرقابة عليه، وملائمة القرارات مع الفعاليات الداخلية الأوضاع الخارجية؛

- يساهم في تفعيل دور الأفراد وزيادة ترابطهم من خلال تبادل المعلومات، الأمر الذي سينعكس إيجابا على المؤسسة.

[1] ناجي بن يحيى، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص 22،23.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ازدياد حجم المؤسسات وتوسع نشاطها وفعاليتها حتم على الإدارة بصورة مستمرة الحصول على المزيد من المعلومات كأساس حيوي لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف ورسم السياسات.

المطلب الثالث: تكنولوجيا نظم المعلومات

تكنولوجيا نظم المعلومات هي مفهوم واسع يمثل مجموعة الأدوات والنظم والتقنيات المتطورة لحل مشاكل تتصل باستخدام المعلومات، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تكنولوجيا المعلومات، مكوناتها وأسباب التسارع نحوها.

أولا - مفهوم تكنولوجيا المعلومات

هناك عدة تعاريف أعطيت لتكنولوجيا المعلومات من بينها نذكر:

- تكنولوجيا المعلومات هي دراسة أو تصميم أو تطوير أو تطبيق أو دعم أو إدارة أنظمة المعلومات المعتمدة على الحاسوب خصوصا تطبيقات البرنامج والمعدات المادية للحاسوب، وبشكل مختصر تتعامل تكنولوجيا المعلومات مع استخدام الحواسيب الالكترونية وبرمجيات الحاسوب لتحويل وخزن وحماية ومعالجة وإرسال واسترجاع المعلومات بشكل صحيح وآمن[1].
- هي عبارة عن جميع أنواع الأجهزة والبرمجيات والشبكات وقواعد البيانات المستخدمة في استقبال البيانات ومعالجتها وتعديلها وتخزينها واسترجاعها ونقلها الكترونيا بين المستخدمين والأطراف ذات العلاقة[2].
- هي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات التي تتعامل مع البيانات والمعلومات من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها وخزنها واسترجاعها في الوقت السريع والمناسب وبالطريقة المناسبة والمتاحة[3].

ومن التعريفين السابقين نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات هي تلك الأجهزة والأدوات والمعدات المادية والمعنوية الناتجة عن الاكتشافات والاختراعات التي من خلالها يتم جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها ونقلها.

[1] مزهر شعبان العاني، **نظم المعلومات الإدارية (منظور تكنولوجي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص74.
[2] عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2011، ص86.
[3] عامر إبراهيم القنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المسيرة، عمان، 2005، ص32.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا - مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة

يترتب على تطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات العديد من المزايا والفوائد أهمها[1]:

1 - **رفع مستوى الأداء في المؤسسة:** حيث يؤثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات تأثيرا إيجابيا على مستويات الأداء بشرط توافق بين ظروف المؤسسة واستراتيجيات تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

2 - **زيادة قيمة المؤسسة:** يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى خلق قيمة للمؤسسة هذا بالإضافة إلى مساعدتها في تنفيذ استراتيجياتها وخاصة في ظل زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات.

3 - **فعالية اتخاذ القرارات:** تبسط تكنولوجيا المعلومات مهمة المديرين في اتخاذ القرارات التنظيمية وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والملائمة في التوقيت الملائم وبالشروط المطلوبة.

4 - **تنمية السلوك الإيجابي لأفراد المؤسسة:** حيث تؤثر تكنولوجيا المعلومات على تدعيم عمليات الاتصال داخل وخارج المؤسسة، هذا إلى جانب مساعدتها على إدارة الوقت بكفاءة وتقليل درجة الغموض المحيط بمناخ العمل.

5 - **تحسين إدارة الجودة الشاملة:** وذلك من خلال زيادة سرعة عمليات المراقبة والتفتيش وتحسين نوعية الاختبارات وتخفيض تكلفة القيام بمختلف نشاطات المراقبة كما تساعد تكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الأخطاء قبل ظهورها.

6 - **تحسين إدارة المعلومات والمعارف:** حيث يتم استخدام الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات التي تسهل عمليات جمع ومعالجة وتخزين واسترجاع المعلومات، كما تعمل على تطوير معارف فنية وتسويقية ومالية وتكنولوجية وتشغيلية يمكن استخدامها في خلق ميزة تنافسية.

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **نظم المعلومات الإدارية (الأسس والمبادئ)**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2002، ص ص158،159.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أقدم وأهم النظم الفرعية لنظم المعلومات في المؤسسة لما له من وزن ومكانة في أغلب منظمات الأعمال، والتي أولته عناية تليق بمكانته كقناة تنتقل عبرها المعلومات المالية والمحاسبية داخل وخارج المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يعد نظام المعلومات المحاسبي الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات التي تساعد الإدارة على رسم الخطط واتخاذ القرارات الرشيدة.

أولا - المحاسبة كنظام للمعلومات

لقد شهدت المحاسبة تطورا مهما عبر الزمن، واقتصر دورها في البداية على تسجيل المبادلات المالية بين الأفراد بهدف التذكير، ثم استخدمت كأداة إثبات نظرا لاهتمام المشرع بها، وتطورت بعدها إلى نظام معلومات حيث تعتبر منبع البيانات والمعلومات المحاسبية التي تساهم في التعرف على المركز المالي والوضعية المالية للمؤسسة.

1. مفهوم المحاسبة

لقد تعددت وتنوعت التعاريف التي حددت مفهوم المحاسبة وذلك حسب الجهة التي صاغت التعريف والفترة الزمنية التي ظهر فيها، ومن هذه التعاريف نذكر مايلي:

- أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين عام 1940 أول تعريف للمحاسبة كما يلي: "المحاسبة هي نظام يختص بتحليل وتبويب ثم تلخيص العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة وذلك بقصد تحديد أعمال هذه المؤسسة خلال فترة مالية معينة (عادة سنة) وتحديد مركزها المالي في هذه الفترة [1]" .
- كما صدر عام 1970 تعريفا آخر للمحاسبة من قبل مجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ونصه مايلي: " المحاسبة عبارة عن نشاط خدمي تتمثل وظيفتها في

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)**، دار وائل، الأردن، ط4، 2007، ص25.

التزويد بالمعلومات الكمية والتي تكون أساسا ذات طبيعة مالية خاصة بالمؤسسة ويستوجب أن تكون هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية "[1] .

- ❖ كما تعرف بأنها علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها، بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول عليها، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وبيان مركزها المالي في نهاية الفترة[2].

مما سبق يمكن القول أن المحاسبة هي نظام معلومات تسمح بحصر البيانات المالية الناجمة عن الأحداث المالية ومعالجتها وفق أسس ومعايير محاسبية ثم إخراجها في شكل قوائم مالية تتضمن المعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها للمستفيدين سواء الداخليين أو الخارجيين لاتخاذ القرارات الرشيدة.

2. المحاسبة كنظام للمعلومات[3]

لفتت المحاسبة الانتباه إليها من حاجة المجتمع إليها إذ تتمثل وظيفتها في تحديد المسؤولية، منع الاختلاس والسرقة، توجيه النشاطات الاقتصادية، تحديد الحقوق المالية، وحل المشاكل المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية.

ويمكن القول أن السبب الرئيسي وراء الحاجة إلى المحاسبة يتمثل في مدى أهمية الاستفادة من البيانات المتولدة من الأنشطة الاقتصادية والأحداث التجارية وكذلك إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى توصيل المعلومات المفيدة إلى متخذي القرارات وبالتالي تصبح المحاسبة في خدمة الاقتصاد.

إن أي تطور حصل في المحاسبة يرجع إلى عاملين أساسيين ومتلازمين هما:

- ✓ تغير الهيكل القانوني والتنظيمي للوحدة الاقتصادية وتأثيره على كمية ونوعية البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها، حيث تغير الهيكل القانوني للمؤسسات الاقتصادية بدءا من كونها مشاريع فردية صغيرة إلى أن أصبحت شركات أشخاص وشركات أموال بأنواعها الخاصة والمختلطة والعامة المتعارف عليها في الوقت الحاضر، كما تغير الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية من كونها تدار من قبل جهة واحدة متمثلة في صاحب المشروع الفردي ومن ثم انفصال الإدارة عن

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص40.
[2] خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، **مبادئ المحاسبة**، القاهرة، 2009، ص10.
[3] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء، العراق، 2003، ص8.

أصحاب الملكية ومن ثم تعدد المستويات الإدارية التي تقع ضمن صلاحياتها في عمليات اتخاذ القرارات المختلفة.

- ✓ تعدد وازدياد الجهات التي يهمها أمر المؤسسة الاقتصادية والتي يمكن أن تستفيد من البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة أنتاجها وتوصيلها إليهم، حيث اقتصرت البيانات والمعلومات المحاسبية في بداية الأمر على خدمة صاحب المشروع الفردي ومن ثم أصبحت في خدمة أصحاب الملكية والإداريين داخل المؤسسة الاقتصادية وكذلك الجهات الخارجية الأخرى التي يهمها أمر المؤسسة.

ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: المحاسبة في خدمة صاحب المشروع الفردي

يلاحظ في هذه المرحلة الآتي:

- ✓ أن التاجر صاحب المشروع هو الشخص المسؤول عن كل ما يحدث في هذا المشروع من عمليات مختلفة تتعلق بتكوين رأس المال وشراء للبضاعة وبيعها والرقابة عليها وتحصيل الديون من الغير أو تسديدها إليهم، حيث امتازت العمليات الاقتصادية بكونها صفقات صغيرة ومحدودة.
- ✓ في بدايات هذه المرحلة كان هناك تركيزا على استخدام طريقة أطلق عليها "طريقة القيد المفرد" لتسجيل الأحداث والعمليات الاقتصادية التي يقوم بها صاحب المشروع، ثم طور ذلك باستخدام طريقة القيد المزدوج سنة 1494.
- ✓ كان التاجر يهتم بدرجة أساسية بمعرفة نتيجة النشاط التجاري الذي قام به، وذلك في نهاية كل صفقة تجارية وفق ما يعرف بأسلوب "محاسبة الصفقات" الذي كان منتشرا في الواقع العملي آنذاك، حيث أوضح كيفية التوصل إلى نتيجة النشاط من ربح أو خسارة بشكل مختلف عما مطبق الأن، وذلك من خلال القيام بفتح حساب خاص لكل صفقة وجعله مدين بثمن الشراء والمصاريف ودائنا بأثمان البيع إلى أن يتم تصفية تلك الصفقة، ويمثل رصيد ذلك الحساب نتيجة الصفقة.

المرحلة الثانية: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية

عندما كبر حجم الوحدات الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى انفصال أصحاب الملكية عن الإدارة نتيجة لظهور شركات المساهمة (شركات الأموال) وشركات التضامن (شركات الأشخاص) وازديادها بصورة كبيرة، مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية التي من الممكن أن تفي بالاحتياجات المختلفة لتلك الجهات.

ويمكن أن يلاحظ على هذه المرحلة الآتي:

- ✓ أخذت المحاسبة تهتم بالقياس المالي للأحداث الاقتصادية من خلال العمليات التجارية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بهدف تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي، حيث تبلورت فكرة الوحدة المحاسبية وأصبحت ضمن المبادئ المحاسبية إضافة إلى ظهور مبدأ استمرارية المؤسسة الاقتصادية في أعمالها.
- ✓ ازدياد ناتج العمل المحاسبي، حيث أصبحت المحاسبة تعد حسابات النتيجة والميزانية.
- ✓ تعددت الجهات التي يمكن أن تخدمها المحاسبة بعد أن كانت مقتصرة في المرحلة السابقة على صاحب المشروع.
- ✓ إن الهدف الرئيسي للمحاسبة كان موجها أساسا إلى الاستخدام الخارجي للبيانات التي يقوم المحاسب بإعدادها.

المرحلة الثالثة: المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في نهاية القرن 19 والتي أدت إلى ظهور المجتمعات الصناعية التي تمتاز بالإنتاج الكبير فدور المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية لم يعد قاصرا على القياس المحاسبي فقط، وإنما امتد ليشمل تحليل هذه المعاملات بصورة مالية وغير مالية وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، وعليه فإن وظيفة المحاسبة ازدادت أهميتها داخل الهيكل الإداري للمؤسسة الاقتصادية في هذه المرحلة وأخذت تتدفق إليها البيانات وتتدفق منها المعلومات المناسبة والمفيدة إلى كافة الإدارات والأقسام لتسترشد بها عند اتخاذ القرارات المختلفة.

وقد اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد احتياجات الإدارة، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماما داخل إطار البحث المحاسبي، حيث اعتبرت المحاسبة نظاما للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة

وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعها وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات.

ثانيا - مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي، نذكر منها الآتي:

- ❖ نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدميها خارج وداخل الوحدة الاقتصادية[1].
- ❖ يعتبر أحد النظم الفرعية في المؤسسة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة بهدف توفير معلومات محاسبية لجميع الجهات التي يهمها أمر المؤسسة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها[2].
- ❖ هو عبارة عن عمليات تجميع بيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاته، ويقوم بتشغيل وتحليل وتوثيق هذه البيانات وما يترتب على تحليلها، ثم يولد منها ما يتلائم من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة[3].

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الأفراد والوسائل والإجراءات تعمل على جمع البيانات بمختلف أنواعها عن الأحداث والعمليات المالية ثم معالجتها وفقا لقواعد ومبادئ محاسبية متعارف عليها بهدف إنتاج معلومات محاسبية تلبي احتياجات مستخدميها.

ثالثا - مبادئ نظام المعلومات المحاسبي

يقوم نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المبادئ لتدعيم فعاليته، هذه المبادئ هي[4]:

1 - **مبدأ تكامل وترابط عمليات المؤسسة وأقسامها:** يتكون الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة اقتصادية من مجموعة من الإدارات والأقسام وترتبط هذه الأخيرة بعلاقة وطيدة فيما بينها، بحيث أن كل قسم له معاملات

[1] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009، ص28.
[2] فؤاد الشرابي، مرجع سبق ذكره، ص177.
[3] هاشم أحمد عطية،**مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 2007، ص31.
[4] مثير محمود سالم، رمضان محمد قيم، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المريخ، الرياض، 2007، ص38.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وعلاقات مع قسم آخر أو أكثر وهذا لتحقيق التدفق السليم للبيانات المطلوبة وفي الوقت المناسب، فنجد مثلا أن إدارة المبيعات لابد وأن ترتبط بإدارة الإنتاج لتمديدها بكميات ونوعيات المنتجات المطلوبة، كما أنها ترتبط أيضا بالإدارة المالية في المؤسسة لتحديد شروط منح الائتمان وبحث حالات العمال الذين يتعاملون معها، كذلك فإنه يرتبط أيضا بإدارة المخازن للتعرف على كميات ونوع المنتجات المخزنة ومدى توفرها.

2 - **مبدأ التكلفة المناسبة**: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للمؤسسة احتياجاتها من المعلومات وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها، ويجب توفر شرطين أساسيين ليكون نظام المعلومات المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة عليها وهما:

أ -**شرط إجباري**: ويتمثل في ضرورة ضمان نظام المعلومات المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

ب - شرط اختياري: ويتمثل في جعل نظام المعلومات المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق وكذلك توفير فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

3 - **مبدأ أهمية المورد البشري في إعداد التقارير**: بما أن الفرد هو الثروة الحقيقية للمؤسسة وأن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، وتفادي أي رد فعل معرقل للنظام لأن العنصر البشري له دور فعال يتجلى في:

-خلق الاقتناع الكامل بين هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليته والأهداف المنتظرة منه، لأن إنجاز الأعمال دون اقتناع يؤدي إلى انهيار النظام.

- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة، وينتج عن ذلك السرعة في إنجاز مهام النظام وإعداد البيانات بالدقة والسرعة المطلوبتين وبأدنى تكلفة.

4 - **مبدأ التوقيت السليم**: إن نتائج نظام المعلومات المحاسبي توجه إلى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة، لذلك يجب أن يكون النظام قادرا على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.

5 - **مبدأ إعداد التقارير**: تعتبر التقارير مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لذا يجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على إصدار تقارير داخلية وخارجية التي تعد وسيلة اتصال، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة ووفق معايير ومبادئ محاسبية متعارف عليها تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

6 - **مبدأ الثبات في إعداد التقارير**: هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ، حيث يجب أن تكون مخرجات النظام معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

7 - **مبدأ المرونة**: يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المؤسسة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

8 - **مبدأ الضبط والرقابة الداخلية**: إن الهدف من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع الأخطاء.

المطلب الثاني: وظائف ومكونات نظام المعلومات المحاسبي

إن نظام المعلومات المحاسبي يمكنه تحقيق الهدف المراد منه من خلال مكوناته التي تتلائم مع وظائفه المختلفة.

أولا - وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يمكن بلورة الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي فيمايلي[1]:

1. **تجميع البيانات**: تتحقق وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها، وقد تكون تلك البيانات من خارج أو من داخل الوحدة الاقتصادية أو هي ناتجة عن تغذية عكسية.

[1] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص 20،21.

2. **تشغيل البيانات:** يقصد بعملية تشغيل البيانات تنفيذ مجموعة معينة من الإجراءات الأساسية على مدخلات النظام المتمثلة في البيانات الخام، وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف، النسخ، الترتيب، الفهرسة، الدمج، التلخيص والمقارنة.

3. **إدارة البيانات:** وتشمل إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات، كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها.

4. **رقابة البيانات:** تتضمن وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان، يتمثل الأول في حراسة البيانات وحمايتها باعتبارها إحدى موارد المؤسسة، والثاني يتمثل في التأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها، وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسوب واستخدام كلمات السر.

5. **إنتاج المعلومات:** تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي الذي هدفه إنتاج معلومات ملائمة للمستفيد أو المستخدم النهائي حيث أن آخر ما يقدمه نظام المعلومات هو وضع هذه المعلومات في يد المستخدمين سواء داخل المؤسسة أو خارجها من أجل اتخاذ قرارات سليمة، ويتطلب ذلك خطوتين أساسيتين هما إنتاج التقارير وتوصيلها، ففيما يخص إنتاج التقارير فيجب أن تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو البيانات المخزنة أومن كلاهما، أما فيما يخص التوصيل فهو تقديم التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين وضمان وصول التقارير للمستخدمين[1].

ثانيا - مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يضم نظام المعلومات المحاسبي عناصر النظام الأساسية التي يشتمل عليها أي نظام آخر وهي[2]:

1. **المدخلات:**

تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة بمثابة مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي، أي أنها المادة الخام التي تجرى عليها عمليات المعالجة، وتنشأ هذه الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة المؤسسة لأنشطتها سواء كانت داخل المؤسسة أو من خلال علاقتها المتبادلة مع البيئة المحيطة بها،

[1] ناجي بن يحيى، مرجع سبق ذكره، ص28.
[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-56.

ويمكن التمييز بين أربعة مصادر لهذه المدخلات من داخل وخارج المؤسسة[1]:

1 - البيانات العادية الناتجة من العمليات التي تتم بين المؤسسة والأطراف الخارجية وغالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمقبوضات النقدية.

2 - البيانات الخاصة التي تتجمع من مصادر خارجية كالهيئات التجارية والجهات الرسمية والحكومية مثل تعليمات جديدة من مصلحة الضرائب، التغيرات في الأسعار وغيرها.

3 - البيانات العادية التي تتجمع من العمليات داخل المؤسسة نتيجة للمعاملات التي تتم بين الأقسام الداخلية مثل بيانات التكاليف في المراحل الإنتاجية، حركة المخزون وكشوف الأجور والمرتبات إلى غير ذلك.

4 - البيانات الخاصة الناتجة عن اتخاذ القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة ، تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها وغيرها.

ويتم توثيق هذه البيانات المحاسبية وإدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبي من خلال الوثائق والمستندات أو ما يعرف بالمجموعة المستندية والمتمثلة في: أمر الشراء، أمر البيع، محاضر الاستلام...الخ، وتعد المستندات الدليل على حدوث الأحداث الاقتصادية وإثبات العمليات المحاسبية لذا فهي في غاية الأهمية لأن سلامتها تعني سلامة المراحل الأخرى في النظام.

2. عمليات المعالجة[2]:

بعد إدخال مختلف البيانات الناتجة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة إلى نظام المعلومات المحاسبي تأتي مرحلة معالجتها، بحيث تتضمن هذه الأخيرة مجموعة من الخطوات والإجراءات لتسجيل العمليات من واقع المستندات في دفتر اليومية ثم تتم عملية ترحيل المبالغ المسجلة في دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ وأخيرا تجميع المبالغ في الحسابات وترصيدها تمهيدا لإعداد القوائم المالية، إذ لا يمكن إعداد التقارير والقوائم المالية دون المرور على هذه الدفاتر وبذلك فهي تعتبر حلقة وصل بين المستندات والقوائم المالية.

3. المخرجات:

[1] ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص78.
[2] عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص239.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتتمثل في المعلومات المحاسبية التي يقوم النظام بإنتاجها بعد إجراء عمليات المعالجة على البيانات، فهي تعكس نتيجة العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية وهي تقدم صورة صادقة وعادلة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتكون هذه المعلومات موجهة لأطراف معينة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات سليمة تخص علاقاتهم بالمؤسسة .

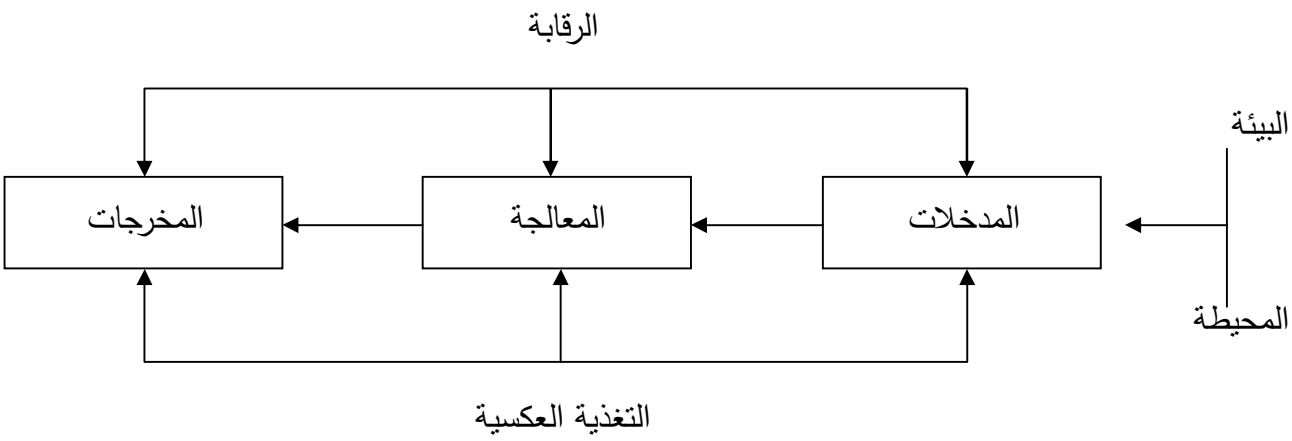
4. الرقابة:

يتطلب الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة رقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والمخرجات، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقواعد للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم معلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه.

5. التغذية العكسية:

إن نظام المعلومات المحاسبي باعتباره نظاما مفتوحا لإيصال المعلومات التي يقوم بتوليدها للأطراف المستخدمة لها، فإنه ينتظر ردود أفعال تلك الأطراف ومختلف القرارات التي يتخذونها وهذا ما يعرف بالتغذية العكسية، فهي تهدف إلى تحقيق الضبط والانتظام في عمليات النظام من خلال المطابقة بين المعلومات المخططة والمستهدفة التي يجب أن يوفرها النظام وبين المعلومات الفعلية التي وفرها لكشف الانحرافات بين النوعين من المعلومات ومن ثم السعي إلى تصحيحها.

الشكل رقم(01): مكونات نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة، عمان، 2009، ص16.

المطلب الثالث: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

يشتمل نظام المعلومات المحاسبي على ستة أنظمة فرعية وهي[1]:

1 - نظام معالجة الطلبيات

هو نظام يختص بمعالجة الصفقات، يسجل ويعالج طلبيات الزبائن وينتج الفواتير والمعطيات الضرورية لتحليل المبيعات ومراقبة المحزونات، وفي العديد من المؤسسات هذا النظام يراقب طلبية الزبون حتى يتم تسليم البضاعة، وتقوم هذه النظم المحوسبة بطرق سريعة ودقيقة وفعالة في تسجيل وفرز طلبيات الزبائن وصفقات البيع، كما يعطي معلومات عن الطلبيات المقبولة لنظام مراقبة المخزونات بحيث تعالج هذه الطلبيات بأكبر سرعة ممكنة.

2 - نظام مراقبة المخزونات

هذا النظام يعالج المعطيات التي تعكس فواتير المواد المخزنة، فعندما يستقبل نظام معالجة الطلبيات المعطيات عن طلبيات الزبائن نظام مراقبة المخزون الحاسوبي يسجل التغيرات في مستوى المخزونات وإعداد وثائق الشحن وإعلام المسيرين عن المواد التي تحتاج إلى إعادة التموين كما يقدم هذا النظام تقارير مختلفة عن وضعية المخزونات ويساعد المؤسسة على تقديم خدمة ذات جودة عالية للعملاء.

3 - نظام حسابات الزبائن

يقوم هذا النظام يوميا بقيد المبالغ الواجبة الأداء من الزبائن مستعملا في ذلك البيانات الناتجة عن عمليتي البيع والشراء، حيث يعرض شهريا حالة حسابات الزبائن وتقارير تسيير الإئتمان، كما أن هذا النظام يعمل على تسريع عملية دفع الزبائن وذلك بإعداد الفواتير الدقيقة في الوقت المناسب والتقارير الشهرية عن الائتمان، كما أنه يزود المسيرين بتقارير تساعدهم في مراقبة المبالغ المؤتمنة واسترجاع المبالغ المستحقة وهو ما يساهم في رفع أرباح المبيعات على الحساب مع التقليل إلى أدنى حد الخسائر التي يتسبب فيها الزبائن المشكوك فيهم.

[1] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص75.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4 - نظام حسابات الموردين

يقوم بتوفير معلومات يومية عن المشتريات والتسديدات إلى الموردين وإعداد الشيكات لدفع الفواتير وتقارير تسيير الخزينة، كما يسمح بدفع سريع ودقيق للموردين بهدف إرساء علاقات عمل جديدة وضمان سعر ائتمان جيد، زيادة على هذا يساهم في الاستفادة من الخصومات المقدمة نظير الدفع السريع ويضمن مراقبة مالية على المبالغ المالية التي تدفعها المؤسسة .

5 - نظام الرواتب والأجور

ويقوم بما يلي:

- استقبال ومسك البيانات يوميا من بطاقات العمل الخاصة بالعمال وبيانات أخرى عن التشغيل؛

- ينتج شيكات الدفع وكشوف العمال؛

- ينجز تقارير الأجور وتقارير تحليل العمال؛

- يقدم تقارير مساعدة للمسيرين والمنظمات الحكومية فيما يخص العائدات، الضرائب وباقي الاقتطاعات؛

- تقديم تقارير تحليل تكاليف اليد العاملة والإنتاجية، تقارير التغيب والتأخير والعقوبات والمكافآت.

6 - نظام دفتر الأستاذ

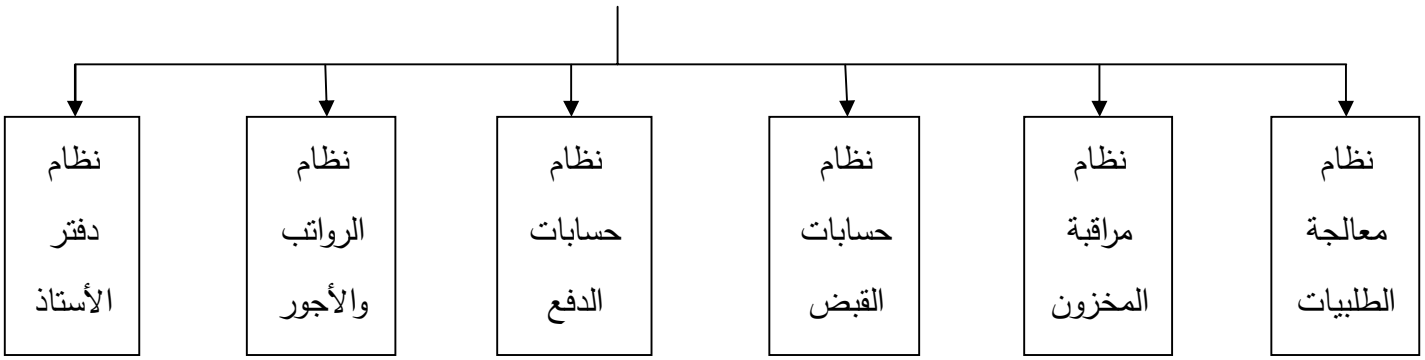
يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة من حسابات الزبائن، الموردين، الأجور ومن أنظمة المعلومات المحاسبية الأخرى، وفي نهاية كل فترة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة وإعداد ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج وميزانية المؤسسة إلى جانب عدة تقارير عن الإيرادات والمصاريف، كما أن النظام المحوسب لدفتر الأستاذ يساعد المؤسسة على القيام بهذه الأعمال بطريقة مرتبة ودقيقة ويوفر أحسن مراقبة مالية وأفضل التقارير عن وضعية التسيير، زيادة على ذلك يقلل من عدد العمال وقيمة التكاليف مقارنة بالطرق اليدوية.

مما سبق يمكن أن نلخص النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي في الشكل الآتي:

الشكل رقم(02): الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



المصدر: السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص76.

المبحث الثالث : مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر المعلومات المحاسبية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما أنها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ القرارات، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعريفات أسندت للمعلومات المحاسبية منها:

- "هي نتاج نظام المعلومات المحاسبية الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها و إخراجها في شكل تقارير و قوائم مالية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة[1]".
- "هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا[2]".

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص24.
[2] سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية، عمان، 2008، ص77.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

❖ "هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لتكون ذات منفعة لمتخذي القرار[1]".

والوسيلة المستخدمة لإيصال هذه المعلومات تتمثل في التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، فهي تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يتم استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، لهذا تولي المؤسسات اهتماما خاصا لإعداد وعرض هذه التقارير والقوائم .

ومن هنا سنتطرق إلى مفهوم كل من التقارير المالية والقوائم المالية:

- ✓ **تعريف التقارير المالية:** هي نتاج نظام المعلومات المحاسبية وتتضمن القوائم المالية ومعلومات مالية وغير مالية ونشرات وتقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي والاجتماعي لأعمالها، هذه المعلومات يجب أن تعد وفق الفروض والسياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولقد تطورت التقارير المالية في السنوات الأخيرة من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها وطرق عرض البيانات ودرجة الإفصاح المناسبة وتوقيت نشر التقارير المالية، وبهذا تعتبر التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية[2].
- ✓ **تعريف القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية جزء من التقارير المالية وهي من أهم أنواع التقارير المحاسبية فهي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها فهي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة كما تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات[3]

وفيما يلي تعريف مختصر لأنواع القوائم المالية:

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)**، دار المناهج، الأردن، 2007، ص8.
[2] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2002، ص39.
[3] أحمد محمد نور، شحاتة السيد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص21.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1 - **قائمة المركز المالي:** عبارة عن كشف بجانبين يبين المركز المالي للمشروع في نهاية السنة المالية، حيث يعرض في الجانب الأول الأصول التي تملكها المنشأة إذ تستخدم هذه الأصول لأغراض تحقيق الدخل، أما الجانب الآخر فهو جانب الخصوم وحقوق الملكية التي تعبر عن الموارد التي حصلت عليها المنشأة[1].

2 - **جدول حسابات النتائج:** هو عبارة كشف يبين مقدار الفرق من ربح أو خسارة بين الإيرادات بجميع عناصرها والنفقات بمختلف مكوناتها خلال السنة المالية ويظهر نتيجة أعمال المشروع، كما يستخدم في معرفة التدفقات النقدية وقياس كفاءة الأداء[2].

3 - **جدول تدفقات الخزينة:** يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة[3].

ويمكن إبراز أهمية هذه القوائم المالية في ثلاث عناصر أساسية هي[4]:

1 - **أداة اتصال:** فمهمة ودور القوائم المالية هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها، فهي بذلك:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛

- وسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والعملاء ...الخ؛

- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

2 - **وسيلة لتقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فهي تستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة؛

- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛

- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

---

[1] دريد كمال آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص55.
[2] نفس المرجع، ص62.
[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، 49.
[4] عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص37.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3 - **وسيلة لاتخاذ القرارات اللازمة:** في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

-تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛

- تستعمل من قبل الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات كفاءة وفعالية لمستخدميها هناك جملة من الخصائص يجب أن تتمتع بها، واستنادا إلى البيان رقم (2) الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)سنة 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " فقد صنفها إلى خصائص رئيسية وأخرى ثانوية.

أولا - الخصائص الرئيسية

الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار وكما ورد في بيان FASB رقم (2) فإن الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة والموثوقية

1. **الملائمة:** يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة بالقرارات التي يتخذها من يستخدم تلك المعلومات، أي وجود ارتباط منطقي بين المعلومة وبين القرار موضوع الدراسة فالمعلومة الملائمة هي تلك المعلومة القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

كما يقصد بالملائمة أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار، فإن لم يكن للمعلومات أي تأثير على قرار معين فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار[1].

وتندرج تحت هذه الصفة الخصائص الفرعية التالية[2]:

[1] عجيلة حنان، مرجع سابق، ص12.
[2] كريم ابراهيم الحبيباتي، زياد يحيى السكاح، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص35.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أ -**الوقت المناسب:** أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة والتي يمكن تحديدها بالفترة اللازمة لاتخاذ القرار من قبل مستخدميها لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، فتأخر الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها ودقتها وملائمتها.

ب - القدرة التنبؤية: وتعني تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية عنه، فهي تساعد متخذ القرار على أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المستقبلية وتخفيض درجة عدم التأكد لديه.

ج - التغذية العكسية (القيمة الرقابية): المعلومة المحاسبية الملائمة هي المعلومة المفيدة في تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها، أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية...الخ.

2. **الموثوقية (الموضوعية):** يقصد بها خلو المعلومات من الأخطاء المؤثرة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية المتوقعة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر 3 خصائص فرعية تتمثل في[1]:

أ -**الصدق في التعبير:** يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، وهذا ما يزيد من درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ب - القابلية للتحقق: وتعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس حيث أنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية – مدقق خارجي – إلى نفس النتائج هذا يعني أن المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للتحقق وبالتالي يمكن الاعتماد عليها وإقامة الدليل على صحتها.

-**الحياد:** يعني الخلو من التحيز ولا تعتبر المعلومات محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر في صنع القرار بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا، فإذا كانت المعلومات المحاسبية متحيزة إلى فئة معينة على حساب الفئات الأخرى فسوف يفقد الجمهور الثقة في المعلومات ويتوقف عن استخدامها.

[1] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2006، ص208.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا - الخصائص الثانوية

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية التي سبق التطرق إليها فقد ورد في البيان (2) الصادر عن FASB خصائص نوعية ثانوية لابد من توفرها في المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ولها القدرة على المساهمة في اتخاذ القرار المناسب، وتنقسم هذه الخصائص إلى :

1. **الثبات**: يعني الثبات والانتظام في تطبيق نفس الأساليب والطرق المعتمدة في قياس وعرض المعلومات من فترة إلى أخرى داخل المؤسسة وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج المؤسسة على مر الزمن، ولا يعني الثبات عدم تغير الطرق المحاسبية فالمتغيرات البيئية قد تفرض على المؤسسة تغيير بعض الأساليب والطرق التي تستخدمها الأمر الذي يؤدي إلى توفير معلومات أفضل لأغراض اتخاذ القرارات ولكن مع ضرورة الإفصاح عن أي تغيير لكي يؤخذ بعين الاعتبار من طرف مستخدمي المعلومات[1].

2. **القابلية للمقارنة:** يقصد بها أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة بينها وبين مؤسسات أخرى، وتؤدي هذه الخاصية إلى تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة أو مقارنة أداء المؤسسة ذاتها في فترات زمنية مختلفة، والجدير بالملاحظة أن أوجه التشابه والاختلاف لا تنبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس و طرق الإفصاح فالمعلومات المحاسبية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة في القياس والإفصاح[2].

3. **القابلية للفهم**: لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير قابلة للفهم من طرف مستخدميها، ويتوقف ذلك على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها كما تتوقف على إمكانيات مستخدميها، هذا ما يفرض على من يقوم بإعداد القوائم المالية أن يكون على معرفة بقدرات مستخدميها.

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB محددين رئيسيين على المعلومات المحاسبية وهما:

1 - **العلاقة بين تكلفة المعلومة والمنفعة المتوقعة منها:** تعتبر المعلومات المحاسبية كأي سلعة يجب أن تفوق منافعها تكلفتها، وتتمثل تكاليف المعلومات في تكاليف تجميع البيانات ومراجعتها، تكاليف إنتاجها وتحليلها

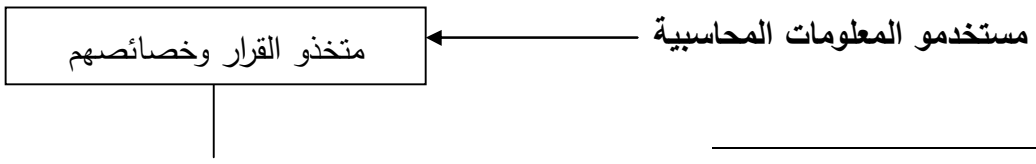
[1] سليمة نشنش، **دور المعلومات المالية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي**، الملتقى الدولي لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، يومي 14-2009/4/15، ص8.
[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص108.

والإفصاح عنها، أما منفعتها فتتمثل في قدرتها على تحسين عملية اتخاذ القرار، فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها ونشرها ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها وإلا فإن المؤسسة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة[1].

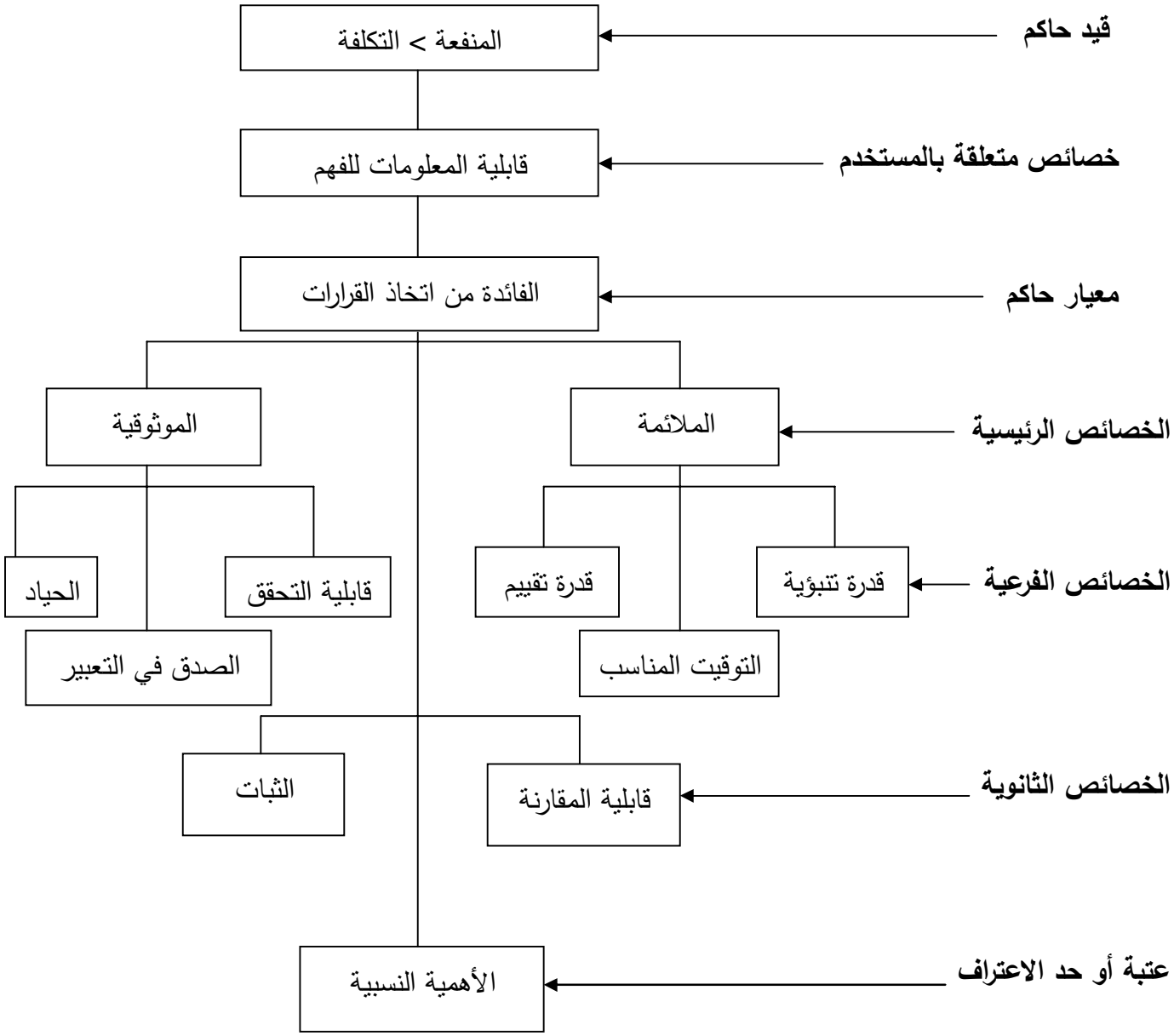
2 - **الأهمية النسبية للمعلومة:** تعتبر الأهمية النسبية للمعلومة صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية بمعنى وضع عتبة الاعتراف تقيس وتقسم المعلومات المحاسبية إلى هامة نسبيا وغير نسبيا، فالمعلومات الهامة نسبيا هي التي تتجاوز حد الاعتراف ويلزم بالتالي إدراجها ومعالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة لأنها تؤثر في قرار المستخدم، أما المعلومات المحاسبية غير الهامة نسبيا فهي التي لا تتجاوز حد الاعتراف وبالتالي لا داعي إلى إدراجها ومعالجتها محاسبيا لأنها لا تؤثر في قرار المستخدم، وبصورة عامة فإن البند يعتبر ذو أهمية نسبية إذا أدى عدم الإفصاح عنه إلى التأثير على مستخدمي المعلومات وبالتالي لابد من الإفصاح عنه في القوائم المالية لأنه يقدم معلومات مفيدة في اتخاذ القرار، والأهمية النسبية تستلزم توجيه الاهتمام إلى مستخدمي المعلومات والتعرف على احتياجاتهم من المعلومات[2].

والشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الشكل رقم (03): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



[1] شارف خوجة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 21-2007/11/22، ص27.
[2] عجيلة حنان، مرجع سبق ذكره، ص16.



المصدر: رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص193.

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية

يتمثل مستخدمي المعلومات المحاسبية حسب ما أشارت له معايير المحاسبة الدولية وبالتحديد المعيار الدولي رقم (01) " عرض البيانات المحاسبية " فيما يلي[1]:

1. المساهمون

إن مقدمي رأس المال يهتمون بالمخاطر اللازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، إذ أنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتوزيعها، إذ يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات المناسبة في الوقت نفسه من أجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية الأخرى واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم، ويحتاج المستثمرون كذلك إلى تقويم الاحتمالات المستقبلية لأجل الزيادة في استثماراتهم أو تخفيضها أو تحويلها إلى مشروع آخر وعدم الاستمرار في الاستثمارات لفترة معينة معتمدين في ذلك على ما تقدمه لهم القوائم المالية.

2. الدائنون

ويقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات التي أصدرتها المؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية، ويهتم هؤلاء الدائنون بدراسة القوائم المالية لما تحتويه من معلومات تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، إضافة إلى اهتمام الدائنين بالتعرف على مجالات استخدام القرض حيث أن استخدام القرض في برنامج استثماري يعطي الاطمئنان أكثر من استخدامه في سداد التزامات سابقة مترتبة على المؤسسة.

3. الموردون

يهتم المورد بالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية التي تعدها المؤسسة بقصد التعرف على حقيقة وضعها المالي ومدى استقراره، وهذا من أجل معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة سوف تسدد في موعدها، وبناءا عليها يتخذ قراراته بشأن الاستمرار في التعامل مع المؤسسة أم إيقاف هذا التعامل.

4. العملاء

[1] أحمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص36.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يدرس العميل القوائم المالية لمعرفة ما إذا كان مورده يتمتع بمركز مالي سليم أم لا، حيث أن العميل يهتم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم بها في الأجل الطويل، إذ أن التعامل مع مؤسسة تعاني من عدم استقرار وضعها المالي قد يلحق الضرر بالعملاء.

5. العاملون

يهتم العاملون بدراسة القوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة التي يعملون لديها وأيضا بالمعلومات المتعلقة بالربحية واستقرار المؤسسة، إذ أن زيادة الأجور واستمرارهم في العمل والحصول على المكافآت والعلاوات يرتبط بحجم الإنتاج ومدى نجاح المؤسسة في تحقيق أرباح متنامية.

6. الجهات الحكومية

تهتم الجهات الحكومية بالمعلومات المتعلقة بحجم أعمال المؤسسة من أجل توزيع الموارد ووضع السياسات الضريبية ومدى مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني.

7. الجمهور

تؤثر المؤسسات بمختلف قطاعاتها على أفراد الجمهور بطرق متنوعة كما أن للجمهور اهتمامات مختلفة بالمؤسسات، فهو يهتم بالمعلومات المتعلقة باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات التنموي والاجتماعي، ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات وأيضا يحتاج إلى معلومات حول التطورات الحديثة للمؤسسة وتنوع نشاطاتها في الاقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى الفئات السابقة فإن هناك فئات أخرى تستفيد من المعلومات التي تنشرها المؤسسة من خلال قوائمها المالية لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من سماسرة الأوراق المالية، مدققي الحسابات، الباحثين والمنافسين ...وغيرهم.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل :

إن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر مفتاح أساسي لنجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها المؤسسات، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل له يحقق أرباحا ونجاحا مستقبلا وضمانا لاستمرار وتطور هذه المؤسسات.

إن الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي هو تقديم معلومات محاسبية ملائمة ومفهومة وذات مصداقية في شكل قوائم مالية لأن فعالية هذا النظام تعتمد على جودة مخرجاته، كما تعد المعلومات المحاسبية أداة اتصال بين المؤسسة ومستخدميها لتلبية احتياجاتهم المختلفة الأمر الذي يتطلب توفير الأمن لها وحمايتها من كل أشكال الاختراق.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني

أثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي

تمهيد:

يعد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة لذا نجدها تسعى إلى تحقيق النمو والاستمرارية في المحيط الاقتصادي، ولتحقيق ذلك لابد لها من القيام بعملية تقييم أدائها المالي باستخدام مؤشرات مالية متنوعة وذلك بالاعتماد على القوائم المالية التي تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.
- المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.
- المبحث الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الرفع من الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي أكثر المفاهيم انتشارا، إذ يحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين والإداريين والمستثمرين كونه يمثل الدافع الرئيسي لوجود المؤسسة وقيامها وكذا تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في الحفاظ على البقاء والاستمرارية، لذا تسعى جميع المؤسسات جاهدة لتحقيق مستويات عالية من الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

إن المؤسسة الاقتصادية من خلال قيامها بوظائفها وأدائها لمهامها تسعى لتحقيق أهدافها مما يعكس أدائها بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة.

أولا - مفهوم الأداء

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء إلا أنه لم يتم التوصل إلى الإجماع حول مفهوم محدد للأداء، وفيما يلي بعض التعاريف للأداء:

- إن الأصل اللغوي لكلمة الأداء ينحدر من الكلمة اللاتينية PERFORMARE التي تعني إعطاء الشكل لشئ معين، وبعدها اشتقت منها اللفظة الانجليزية PERFORMANCE والتي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل[1].
- يعرف الأداء على أنه:" شكل من أشكال الرقابة يركز على تحليل النتائج التي تتوصل إليها المؤسسة من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق أهداف المؤسسات باستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام[2]".
- ويعرف أيضا بأنه:" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[3]".

[1] Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, dunod, paris, 2 ed, 1976 ,p310.
[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص81.
[3] عداي الحسيني، فلاح حسن، **الإدارة الاستراتيجية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص231.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نستخلص من التعريف السابق أن مصطلح الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الفعالية والكفاءة، لذلك سنحاول تبيان معنى كل منهما على حدا كما يلي:

1 -**الكفاءة:** تعرف الكفاءة على أنها:" الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر[1]".

ومنه فمصطلح الكفاءة يعبر عن الاستغلال الأمثل والعقلاني لموارد المؤسسة لبلوغ أهدافها المسطرة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{النتائج المنجزة (المخرجات)}}{\text{الموارد المستخدمة (المدخلات)}}$$

2 - **الفعالية:** تعرف الفعالية على أنها:" القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة وذلك مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك[2]".

وعليه يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة أقرب من النتائج المتوقعة كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية والعكس صحيح، وتحسب بالعلاقة التالية[3]:

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{الانجاز المحقق}}{\text{الانجاز المحدد}}$$

إن الكفاءة والفعالية مفهومان متلازمان ولكن لايجب أن يستخدما بالتبادل، فقد تكون المؤسسة فعالة ولكنها ليست كفؤة أي أنها تحقق أهدافها ولكن بخسارة، وعدم كفاءة المؤسسة يؤثر سلبا على فعاليتها.

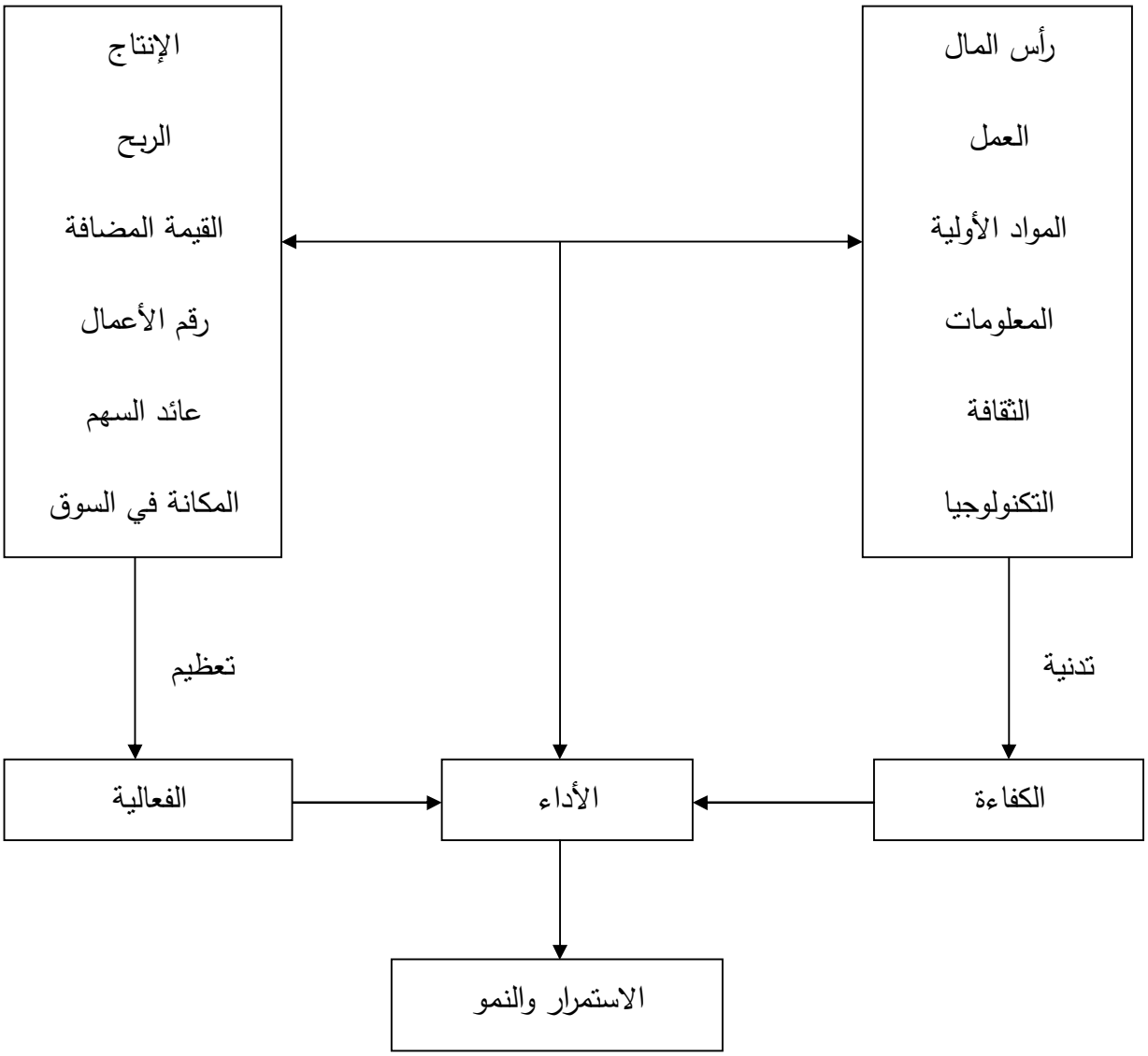
مما سبق نستنتج بأن الأداء هو قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، فلا يمكننا الحكم على المؤسسة أنها حققت مستويات جيدة من الأداء إلا إذا كانت تجمع بين الفعالية والكفاءة في تسييرها.

[1] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص217.
[2] عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص26.
[3] Michel Kalika, structure de l'entreprise, édition économique, paris , 1995, p336.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والشكل التالي يوضح الأداء من منظور الكفاءة والفعالية:

الشكل رقم(04): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية



المصدر: عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص88.

ثانيا - مفهوم الأداء المالي

توجد العديد من المفاهيم حول الأداء المالي ويمكننا أن نذكر بعضها كما يلي:

- يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات ويركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى انجاز الأهداف، فهو يعبر عن أداء المؤسسة حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال التي تمارسها

المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[1].

- ❖ الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل القصير والأجل الطويل من أجل تشكيل الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة[2].
- ❖ قد أجمع الباحثون على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي والتي تعرف على أنها سلسلة من الأساليب التي تستخدم لتحديد قوة وضعف المؤسسة، وهي تستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي والسلبي لأدائها المالي[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء المالي هو عبارة عن وصف للوضع المالي للمؤسسة فهو أداة تحفيز للإدارة والعاملين بها لبذل الجهد من أجل تحقيق أفضل النتائج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لبلوغ الأهداف.

المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة

شهد المحيط الاقتصادي خلال السنوات الفارطة على وجه الخصوص تغيرات جذرية مست كل الجوانب الاقتصادية، وفي خضم هذه التحولات وزيادة حدة المنافسة أصبحت المؤسسة مجبرة لا مخيرة للتكيف مع هذه التداعيات لضمان بقائها وإستمراريتها ولكن لتحقيق هذا الشرط هناك جملة من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، ويمكن حصر هذه الأهداف في مايلي[4]:

1 - **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة لبلوغه لأنه يمس باستقرارها المالي، فحتى يتسنى للمؤسسة الاقتصادية تحقيق الاستمرارية في نشاطها لابد وأن تكون متوازنة ماليا وذلك عن طريق تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويتطلب التوازن المالي إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات مما يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء من السيولة لمواجهة

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار حامد للنشر، الأردن، 2010، ص45.
[2] دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 8-2005/3/9، ص304.
[3] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2006، ص222.
[4] نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص 100،101.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، وتحقيق فائض في الخزينة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية[1]:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة؛

- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير ويحمي من خطر العسر المالي؛

- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير؛

- تخفيف الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

2 - **نمو المؤسسة:** يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء والاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.

3 - **توفير السيولة الملائمة وتحقيق اليسر المالي:** إن هدف السيولة واليسر المالي من الأهداف التي يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تولي له الأهمية الكافية، فالسيولة تقيس بالنسبة للمؤسسة مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أو بمعنى آخر قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة " المحزونات والقيم القابلة للتحقيق " إلى أموال متاحة في الوقت المناسب، أما اليسر المالي فهو يتمثل في قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المتوسطة والطويلة الأجل في تواريخ استحقاقها، لأن المساس بهذا الهدف يؤدي بالمؤسسة إلى سحب الثقة منها أو الإفلاس أو العسر المالي.

4 - **المردودية:** تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتخصص الموارد الأمثل لتحقيقها، وتعرف على أنها: " ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مستوى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية "، ونميز بين المردودية الاقتصادية التي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال و المردودية المالية التي تحدد مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية.

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، 2000، ص259.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5 - **خلق القيمة:** ونعني به قدرة المؤسسة على إنشاء قيمة للمساهمين من خلال تمكنها من تحقيق مردودية مستقبلية كافية من وراء الأموال المستثمرة تفوق تكلفة مختلف مصادر التمويل، حيث يجب أن تكون هذه المردودية لا تقل عن المردودية التي يمكن للمساهمين الحصول عليها من خلال استثمار أموالهم في مشروعات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن المسيرين من خلق القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.

6 - **تحقيق الجودة:** إن الأهداف المالية للمؤسسة شهدت تطورا ملحوظا، فلم تعد مقتصرة على المتغيرات المالية بل تعدتها إلى متغيرات نوعية من شأنها أن تحدث فروقات ملحوظة في وضعيتها المالية، ومن أهم هذه المتغيرات الجودة، فلا يمكن لها أن تحقق التميز إلا إذا عم الالتزام بالجودة في جميع مستويات الأداء المالي بمعنى المدخلات، العمليات والمخرجات، إذ تعتبر الجودة أساسا للتطوير والتحسين المستمر للأداء المالي والذي ترمي من خلاله المؤسسة إلى الوصول إلى رضا العميل وذلك بالاعتماد على الحقائق وتوفير بيئة تهيئ للأفراد العمل بحماس والقدرة والالتزام والمشاركة في جميع مجالات العمل.

7 - **تحقيق الميزة التنافسية:** يدفع المحيط الاقتصادي عموما المؤسسة الاقتصادية إلى التحسين المستمر في أدائها المالي، وذلك من أجل احتلال موقع متميز في السوق وأسبقية على المنافسين، وبالتالي فالمؤسسة تهدف إلى تحقيق الميزة التنافسية قصد الاستفادة من الفرص التي تنتجها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة وتصنف إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي

أولا - العوامل الداخلية

تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي فيما يلي[1]:

1 - **الهيكل التنظيمي:** هو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تقسيم المسؤوليات والمهام التي ينبغي القيام بها

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-51.

ومن ثم تخصيص الموارد اللازمة لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد أدوار الأفراد فيه من أجل اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

2 - **المناخ التنظيمي:**ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري من خلال إدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي، حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فإنه منطقيا نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية وكذلك جودة المعلومات المحاسبية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.

3 - **التكنولوجيا**: هي عبارة عن الأساليب والمهارات المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المرجوة، لذلك لابد على المؤسسة من تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة، لهذا عليها التكيف معها وتعديل أدائها وتطويره بما يلاءم التكنولوجيا المستخدمة بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء.

4 - **حجم المؤسسة**: قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي لأن في هذه الحالة تصبح إدارة المؤسسة أكثر تعقيدا وتشابكا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وقد يؤثر إيجابا من ناحية أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بها مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة.

ثانيا - العوامل الخارجية

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية التي تخرج عن نطاق تحكمه ولا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وتتمثل أهم هذه العوامل الخارجية في[1]:

1 -**السوق:** يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الرئيسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر

[1] ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)**، دار الثقافة، عمان، 2009، ص ص 136-138.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب، فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بايجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

2 - **المنافسة**: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة، فهي تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

3 - **الأوضاع الاقتصادية**: إن الأوضاع الاقتصادية قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما تؤثر بايجابية على الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي واحدة من الموضوعات الرئيسية في الفكر الإداري، وبما أن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها فإن إدارة المؤسسة ملزمة بضرورة التعديل والتغيير المستمر لخططها وسياساتها وقراراتها وهذا من خلال القيام بعملية التقييم لأدائها من فترة لأخرى.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تساعد المؤسسة الاقتصادية للتعرف على كفاءة وفعالية أدائها المالي وبالتالي يضمن لها النمو والبقاء، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الأداء المالي، مبادئه وخطواته .

أولا - مفهوم تقييم الأداء المالي

لقد تعددت التعاريف المقدمة لتقييم الأداء المالي، ونذكر منها ما يلي:

- يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة:" تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وذلك لإشباع رغبات الأطراف المختلفة[1]".

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص38.

- تقييم الأداء المالي هو:" قياس النتائج المحققة والمنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[1]".
- يعرف تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية بأنه:" عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية المحققة والأهداف المخططة ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية وكل ذلك بهدف ضمان تحقيق أعلى درجة من الكفاءة والفعالية في الأداء المالي للوحدة[2]".

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف تقييم الأداء المالي كما يلي:

إن تقييم الأداء المالي هو عملية يتم من خلالها قياس نتائج الأداء المالي باستخدام مؤشرات كمية والتي تهدف إلى الوقوف على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المرسومة وتحسين أدائها المالي.

ثانيا - أهداف عملية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص أهداف عملية تقييم الأداء المالي في العناصر التالية[3]:

- الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛

- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها وتبيان أسبابها بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها؛

- تحديد مسؤولية كل قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء الوحدة الاقتصادية؛

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة؛

[1] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 04، ورقلة، 2006، ص41.
[2] ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار المحمدية، الجزائر، 2000، ص321.
[3] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص32.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة لرسم الخطط العملية البعيدة؛

- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل.

- تسمح عملية التقييم أو قياس الأداء المالي بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة من حيث[1]:

- ✓ مستوى السيولة أي قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل؛
- ✓ كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال العامل؛
- ✓ ملائمة هيكل التمويل أي ملائمة الالتزامات طويلة الأجل في ظل ظروف المؤسسة؛
- ✓ قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية من أجل تغطية فوائد القروض؛
- ✓ كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة بطريقة عقلانية.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي لها أهمية كبيرة في المؤسسة، فعلى أساسها يتم تحديد مدى تحقيق الأهداف المرسومة وكذلك التأكد من الاستغلال الأمثل لمواردها، ولتقييم الأداء المالي في المؤسسة يتم استعمال العديد من المؤشرات سواء التقليدية أو الحديثة.

أولا - المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي

تعد النسب المالية من أهم الأدوات التقليدية الكمية في التحليل المالي إلى جانب مؤشرات التوازن المالي على اعتبارها تعطي صورة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي.

1 - تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

من أجل القيام بتقييم الأداء المالي انطلاقا من تحليل التوازنات المالية تلجأ المؤسسة إلى استخدام مؤشرات مالية للكشف عن التوازن المالي للمؤسسة ومدى نجاح السياسة المالية المطبقة والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل والخزينة.

[1] عادل قرقاد، **أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011-2012، ص70.

1.1. رأس المال العامل (FR)

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش أمان المؤسسة، ويقصد به ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة[1]، مما يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة ويحسب رأس المال العامل بطريقتين[2]:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل= الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل= الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

✓ ويمكن أن يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل فيما يلي[3]:

الحالة 1: رأس المال العامل موجب (FR>0)

يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل و حسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الدائمة و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية و هذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

الحالة 2: رأس المال العامل سالب (FR<0)

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض قصيرة الأجل هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة.

الحالة 3: رأس المال العامل معدوم (FR=0)

في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، و بالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

✓ وينقسم رأس المال العامل بدوره إلى ثلاث أنواع تتمثل فيما يلي[1]:

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص49.
[2] لسلوس مبارك، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص39.
[3] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص93.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1.1.1. **رأس المال العامل الخاص**: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

والهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

2.1.1. **رأس المال العامل الإجمالي**: وهو يضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

والهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني تحديد قيمة الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.

3.1.1. **رأس المال العامل الخارجي**: وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل - رأس المال العامل الخاص

والهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي هو تحديد مدى التزام المؤسسة بديونها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص162.

2.1. احتياج رأس المال العامل (BFR)

هو إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا لمواجهة ديونها قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها خلال دورة الاستغلال بعد العجز عن تسديدها بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، فدورة الاستغلال يترتب عليها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، ويحسب بالعلاقة التالية[1]:

احتياج رأس المال العامل= (الأصول المتداولة - النقدية) – (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

✓ ويترتب على حساب احتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات وهي[2]:

الحالة 1:احتياج رأس المال العامل موجب (BFR>0)

معناه احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل.

الحالة 2: احتياج رأس المال العامل سالب (BFR<0)

هذا يعني أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، بمعنى أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها وبقي فائض في شكل سيولة، ومنه نقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

الحالة 3: احتياج رأس المال العامل معدوم (BFR=0)

وتعني هذه الحالة أن كل موارد دورة الاستغلال المتاحة تغطي احتياجات الدورة وهنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

3.1. الخزينة (T)

هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، وتعتبر كصورة عاكسة لسياستها التسييرية وكخلاصة لكل النشاطات والعمليات التي تقوم بها، كما تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي في المؤسسة، وتحسب وفق إحدى العلاقتين التاليتين[1]:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، م

[2] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة ورقلة، 13-2011/12/14، ص ص 18،19.

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

✓ ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

الحالة 1: الخزينة الموجبة (T>0)

أي أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل ويبقى فائض يضم إلى الخزينة ويمكن القول هنا أن وضعية المؤسسة جيدة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة فأي فائض في الخزينة يمثل تعطيلا للموارد المالية لذا ينبغي عليها استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

الحالة 2: الخزينة السالبة (T<0)

بمعنى أن الاحتياجات أكبر من رأس المال العامل، وهذا يعني أنه هناك عجز في الخزينة لأن المؤسسة غير قادرة على تغطية احتياجاتها، وهنا تلجأ إما إلى الاقتراض والذي يكون مكلف جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل أو زيادة الأموال الدائمة.

الحالة 3: الخزينة المعدومة (T=0)

وتعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي حيث أن السيولة مستغلة بعقلانية أي لا توجد سيولة مجمدة ولا عسر مالي، وهي حالة مثلى وغير دائمة ومن الصعب جدا الوصول إليها.

2 - تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، ويمكن تعريف النسب المالية كما يلي: "هي علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين[2]".

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص53.
[2] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص75.

وقد تعددت النسب المالية المحددة للأداء المالي للمؤسسات أهمها: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب التمويل ونسب المردودية.

1.2. نسب السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس درجة سيولة المؤسسة، أي قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى سيولة نقدية في أسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، وتستخدم هذه النسب عادة في تسديد الالتزامات المترتبة على المؤسسة في الأجل القصير.

و تقاس سيولة المؤسسة من خلال النسب التالية[1]:

1.1.2. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ الاستحقاق لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

هذه النسبة يجب [illegible] عامل إيجابي يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأسمالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل.

2.1.2. نسب السيولة السريعة (المختصرة): هذه النسبة تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول، فهذه النسبة تعتمد على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ولقد تم استبعاد المخزون باعتباره أقل الأصول المتداولة سيولة لأن تحويله إلى نقدية يحتاج إلى وقت، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الديون قصيرة الأجل

3.1.2. نسب السيولة الجاهزة (الحالية): تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل

[1] زغيب مليكة، بوشنقير

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2.2. نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها والتزاماتها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب[1]:

1.2.2. **معدل دوران الأصول:** تقيس هذه النسبة مدى فعالية رأس المال الاقتصادي للمؤسسة في تحقيق المبيعات، وكلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول، ويحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول= رقم الأعمال / مجموع الأصول

2.2.2. **معدل دوران الأصول الثابتة:** تبين هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة أحسن استغلال في توليد المبيعات، ويتم حسابه كالتالي:

معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال / الأصول الثابتة

3.2.2. **معدل دوران الأصول المتداولة:** تقيس هذه النسبة مدى قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات، ويجب أن يكون هذا المعدل في ارتفاع مستمر، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة= رقم الأعمال / الأصول المتداولة

4.2.2. **مهلة ائتمان الزبائن:** تعبر هذه النسبة عن المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويعبر عنها كما يلي:

مهلة ائتمان الزبائن= [(الزبائن+ أوراق القبض) / المبيعات السنوية متضمنة الرسم] x 360

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص 39،40.

5.2.2. **مهلة تسديد الموردين**: تبين هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون أكبر من مهلة ائتمان الزبائن حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة ديونها، وتحسب كما يلي:

مهلة تسديد الموردين= [(الموردين+ أوراق الدفع) / المشتريات السنوية متضمنة الرسم] x 360

3.2. نسب التمويل

تقيس لنا هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى أموال الغير، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، ومن أهم هذه النسب نجد[1]:

1.3.2. **نسبة التمويل الدائم**: وتسمى كذلك نسبة التوازن المالي، وهي تقيس مدى قدرة الأموال الدائمة على تمويل الأصول الثابتة، ويجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تحقق المؤسسة توازن مالي مريح، وتحسب كالآتي:

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

2.3.2. **نسبة التمويل الخاص**: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وكلما كانت أكبر من الواحد دل على استقلالية المؤسسة في التمويل الذاتي لاستثماراتها، وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3.3.2. **نسبة الاستقلالية المالية**: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها، وتحسب بالعلاقة الآتية:

نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الديون

4.2. نسب المردودية

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية، حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر

[1] منصر سامية، **الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص ص 76،77.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والدفع المالي وهي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة[1]، وتنقسم المردودية إلى ثلاث أنواع هي[2]:

1.4.2. **المردودية التجارية**: وهي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، أي أنها تبين الربح المحقق مقابل كل وحدة واحدة من المبيعات، وتحسب كما يلي:

المردودية التجارية= نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

2.4.2. **المردودية الاقتصادية**: تقيس هذه المردودية الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتسمى بالمردودية الاقتصادية لأنها تتحقق قبل عمليات الإهتلاك والعمليات المالية وعمليات التوزيع، وتعطى بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية= الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

3.4.2. **المردودية المالية**: تعتبر هذه المردودية المثال الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة، و تبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كان أفضل للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية= نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

ثانيا - المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

نتيجة للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال خاصة في دور الإدارة المالية فقد حدث تغيير جذري في أساليب تقييم الأداء المالي، حيث تم تجاوز التقييم بالمؤشرات التقليدية إلى مؤشرات حديثة إذ تمثل منهجا متكاملا في إعادة هيكلة نظم الإدارة المالية نظرا لقدرتها على ربط الأداء المالي بأهداف المؤسسة ككل.

[1] قمري زينة، مداخلة حول **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة الميناية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار**، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2009، ص13.

[2] فروم محمد الصالح، **النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص176.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1. **القيمة الاقتصادية المضافة EVA**: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة المدرجة في البورصة، وتعد القيمة الاقتصادية المضافة من أفضل مقاييس الأداء المالي لتقدير الربح الحقيقي نظرا لأنها تشمل الديون والأموال الخاصة بالإضافة إلى الأرباح على تكلفة رأس المال ككل[1]، ويعبر عنها رياضيا بالعلاقة التالية[2]:

$$EVA = NOPAT - (WACC \times I)$$

حيث أن:

NOPAT : صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة

WACC : تكلفة رأس المال المرجحة

I : رأس المال المستثمر

وبالتالي فإن نتيجة احتساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) توضح للمستثمرين صافي العائد على رأس المال المستثمر، فالمؤسسة التي لها قيمة اقتصادية مضافة موجبة ومرتفعة يتوقع أن تكون لها قيمة سوقية أكبر وهو ما يعكس النمو الحقيقي للربحية لاسيما في الأجل الطويل.

2. **القيمة السوقية المضافة MVA**: ويقصد بها الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين، وهي تعد إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، وبالتالي فهي مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين[3].

وتحسب القيمة السوقية المضافة وفق العديد من الطرق وأكثرها استخداما تتمثل فيما يلي[4]:

1.2. **طريقة صافي حقوق المالكين**: بموجب هذه الطريقة فإن حساب القيمة السوقية المضافة يستند على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل وتكون مساوية لقيمتها الدفترية، وعليه تكون مساوية للفرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$MVA = MVE - BVE$$

[1] هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة، 2010، ص61.
[2] عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2008، ص137.
[3] عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص145.
[4] نفس المرجع، ص ص 146-148.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

حيث أن:

MVE : القيمة السوقية لأسهم الشركة.

BVE : القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

ويعاب على هذه الطريقة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أي العوائد المتوقع تحقيقها فيما لو تمت عملية الاستثمار في نشاط آخر يتساوى بدرجة الخطر.

2.2. **طريقة خصم القيمة الاقتصادية المتوقعة:** وفق هذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة هي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة والمتوقعة خلال عمرها الإنتاجي، وبمعنى آخر هي خصم للتدفق الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة خلال الزمن، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$MVA = \frac{EVA}{(A+WACC)^1} + \frac{EVA}{(A+WACC)^2} + \ldots + \frac{EVA}{(A+WACC)^n}$$

ومن عيوب هذه الطريقة أنها تعتمد على التوقعات المستقبلية للقيمة الاقتصادية المضافة كما تعتمد على تقدير معدل الخصم لإيجاد القيمة الحالية.

3. **بطاقة الأداء المتوازن** BSC: تعتبر بطاقة الأداء المتوازن من أحدث أنظمة تقييم الأداء، وكان أول ظهور لبطاقة الأداء المتوازن هو بداية تسعينات القرن العشرين على يد الباحثين الأمريكيين Kaplan & Norton واللذان عرفاها على أنها: "نظام يعمل على ترجمة رسالة وإستراتيجية المؤسسة إلى مجموعة المؤشرات الشاملة التي توفر إطار للقياس الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية[1] ".

ولقد أحدثت هذه البطاقة نقلة نوعية في مجال الإدارة ومراقبة التسيير لكونها نظاما شاملا تربط الرؤية الإستراتيجية للمؤسسة بالأهداف المحددة، حيث ترتكز بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء على دمج كل من المؤشرات المالية وغير المالية من أجل إظهار مستوى الأداء الفعلي للمؤسسة.

لعل أهم ما يميز هذه البطاقة هو أن عناصرها ومحتوياتها صممت بحيث يكمل بعضها البعض في التعبير عن المنظور العام الحالي والمستقبلي للمؤسسة، بحيث تتكون بطاقة الأداء المتوازن من مجموعة أبعاد يمكن توضيحها كما يلي[2]:

[1] David P Norton, Robert S Kaplan, the balanced scorecard (translating strategy into action), Harvard business press, Boston, 1996, P2.

[2] بلاسكة صالح، **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **البعد المالي** :يقيس هذا البعد ربحية الإستراتيجية، لأن تحقيق الأرباح يمثل المحرك الأساسي للمبادرات الإستراتيجية التي تمارسها المنظمة، ويعتمد الجانب المالي على كم من الدخل التشغيلي والعوائد المحققة لأن بقاء المنظمة وإستمراريتها مرهون بمدى العوائد والأرباح المحققة؛
- **بعد العميل أو الزبون** :يحدد هذا الجانب قطاعات السوق المستهدفة ويقيس نجاح المنظمة في هذه القطاعات لتتحكم في أهداف نموها وتستخدم المنظمات مقاييس مثل :الحصة السوقية، عدد العملاء الجدد، رضا الزبون، وهذا الأخير أي رضا الزبون يعتبر مهم جدا لأنه يؤدي إلى بقاء المؤسسة مادام هناك زبائن تتعامل معهم وتحقق معهم أرباحا وعوائد؛
- **بعد العمليات الداخلية** :يعتمد هذا الجانب على العمليات الداخلية التي تؤيد كلا من جانب العميل عن طريق خلق قيمة للعملاء، والجانب المالي بواسطة زيادة ثروة المساهمين، ويركز هذا الجانب على عمليات الابتكار، التشغيل والتحويل وكذا على الخدمات المقدمة للعميل؛
- **بعد النمو والتعلم** :يحدد هذا الجانب القدرات التي يجب أن تنمو فيها المنظمة من أجل تحقيق عمليات داخلية عالية المستوى والتي تخلق قيمة للعملاء والمساهمين، ويركز هذا الجانب على قياس قدرات كل من العاملين أو الأفراد ومستوى مهاراتهم ورضاهم عن العمل، ويقيس كذلك قدرات نظام المعلومات وأخيرا يقيس نظام المكافآت والحوافز .

المطلب الثالث: المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتفاع بدرجة التقييم إلى مستوى الدقة والموثوقية التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة، ومن بين هذه المتطلبات نذكر ما يأتي[1]:

1. أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينها؛

[1] بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص92.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2. أن تكون أهداف الخطة الإنتاجية واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ وهذا لا يتم دون دراسة هذه الأهداف دراسة تفصيلية ومناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموحات المطلوبة والإمكانات المتاحة للتنفيذ؛

3. أن يتوفر للمؤسسة مسؤولين قادرين على تقييم الأداء، متفهمين لدورهم وعارفين لطبيعة نشاط المؤسسة ومتمكنين من تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقويمية بشكل صحيح؛

4. أن يتوفر للمؤسسة نظاما متكاملا وفعالا للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مستوياتها من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر؛

5. أن تكون الإجراءات والآلية الموضوعة لمسار عمليات تقييم الأداء بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة، وإلا تعرقلت العمليات التقويمية والتصحيحية للأداء وضاعت الجدية المطلوبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية تقييم الأداء المالي؛

6. عملية تقييم الأداء المالي لن تنجح بدون حوافز مساعدة ومكافآت مبنية على أسس موضوعية، ولا تقتصر الحوافز على الجوانب المادية فقط بل هناك مجالات أخرى عديدة يمكن استغلالها لنفس الغرض، فنشر المعلومات عن الأداء الجيد في قسم أو مشروع معين يعطي أفراده اعتزازا وتقديرا يتجاوز ما يمكن تحقيقه عن طريق المكافآت المادية؛

7. تقييم الأداء المالي رهينة عنصر المعلومات الحقيقية، فحتى يكون لتقييم الأداء أهمية وذو فائدة يجب الاعتماد على معلومات حقيقية وموثوقة والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الرفع من الأداء المالي

إن الهدف من نظام المعلومات المحاسبية هو إنتاج وتقديم معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية بحيث تكون ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الداخليين بهدف تقييم الأداء المالي ومن ثم اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية بغية تحسين الأداء المالي ورفعه، كما أن نظام المعلومات المحاسبي يؤثر بدوره على نشاط المؤسسة ويعكس مكانتها.

المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية وهذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات خاصة المالية سواء كانت تشغيلية، تمويلية أو استثمارية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي الاستمرار في السوق.

إن تقييم الأداء المالي لا يتم فقط لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الإدارة ستسعى إلى تصحيح الإختلالات ومحاولة تحسينها اعتمادا على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، فهذه المعلومات تصبح ذات أهمية إذا تم استغلالها جيدا فهي لديها خاصية تنبؤية تساعد الإدارة على الرفع من أدائها .

فالميزانية توفر معلومات بشكل رئيسي حول المركز المالي، الهيكل المالي، السيولة والقدرة على السداد، فالمعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بالقروض المستقبلية كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والتعرف على مختلف مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل أصولها، أما المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد فتبين قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية.

أما جدول حسابات النتائج فيساهم في توفير معلومات حول ربحية المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح وذلك من خلال مقارنة الإيرادات بالمصروفات لفترة زمنية معينة فضلا عن توفير معلومات حول كيفية تشكيل النتيجة الصافية والتي قد تكون إما ربح أو خسارة، كما يسمح بتحديد مردودية المؤسسة.

بالإضافة إلى القائمتين السابقتين نجد أيضا جدول تدفقات الخزينة الذي أصبح يعطي صورة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأنشطة المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية كما تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية وفي فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية و آثار التغير في الأسعار[1].

وبالرغم من أن كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين إلا أنه لا يمكن استخدام قائمة واحدة بمفردها، فحتى تتمكن المؤسسة من التقييم الفعال لأدائها المالي واستخلاص المؤشرات المالية التي تعطي صورة

[1] بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص ص 82،83.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جيدة عن وضعية المؤسسة لابد لها من الاعتماد عل مختلف القوائم المالية المنتجة من نظام المعلومات المحاسبية .

المطلب الثاني: أثر نظام المعلومات المحاسبي على نشاط المؤسسة

حتى يتمكن نظام المعلومات المحاسبي من التأثير إيجابا في المؤسسة لابد من توفره على مواصفات النظام الجيد، بحيث يكون قادرا على تزويد الإدارة بمعلومات نافعة لاتخاذ القرارات الصائبة.

أولا - الاستجابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي

من أولويات الإدارة العليا للمؤسسة الوصول إلى حماية عالية للمعلومات والرقابة عليها سواء كان النظام المعلومات للمحاسبة يدوي أو نظام الكتروني إلا أن السياسات والإجراءات الرقابية تختلف بين كلا النوعين من الأنظمة، لذا بإمكان المؤسسة أن تصمم النظام المحاسبي السليم والذي يتوافق مع الأهداف الرئيسية.

يؤدي استخدام أسلوب المعالجة المركزية إلى تجميع البيانات وتراكم العمليات من مختلف أقسام المؤسسة وبالتالي قيامه بكامل العمليات يؤثر لا محالة في عنصر مهم ألا وهو الرقابة المهنية الآتية عن طريق تقسيم العمل، حيث ينجز العمل من قبل عدة أشخاص وبالطرق المختلفة ثم تقارن نتائجهم ببعضها البعض كأن تفصل عمليات تحضير اليومية العامة عن يوميات المبيعات والأستاذ العام وتقارن النتائج ببعضها البعض، أما في حالة استخدام الحاسب يلغى هذا التقسيم وتنجز كل هذه العمليات من خلال مجموعة من البرامج المتكاملة مما يؤدي إلى إلغاء الرقابة المهنية الناتجة عن التقسيم التقليدي للعمل، وبالتالي حدوث تغيرات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة نتيجة الاستجابة المباشرة لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وهذا هو جوهر التأثر بنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.

إن استخدام الحاسب الآلي له تأثير بالغ الأهمية في سرعة الحصول على البيانات ومعالجتها، ومع توفر الثقة فيها والاعتماد عليها فالتماثل في معالجة البيانات تمكن من التأكد من أن كل العمليات التي من طبيعة معينة تعالج بنفس الطريقة طالما أنها تدرس بنفس البرنامج، وهذه الخاصية مهمة بالنسبة للخبراء فهم يتوقعون أن تلك العمليات قد تم معالجتها بطريقة صحيحة أو عكس ذلك تماما، وبالتالي فإن فحص البيانات بالحاسوب تركز على فحص الأنظمة والبرامج المعالجة للبيانات لفترات زمنية مختلفة أكثر من تركيزها على عينة كبيرة لنفس النوع من العمليات[1].

[1] بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص112.

مما سبق فإن نظام المعلومات المحاسبي قد جعل من السهل الحصول على المعلومات لجميع المسؤولين في مختلف المستويات الإدارية دون الرجوع إلى المحاسبين أو الأقسام المحاسبية وقد أدى ذلك إلى لامركزية المعلومات، فالتقدم في تقنية المعلومات وإدخال تكنولوجيا حديثة في المجال المحاسبي اختصر الكثير من المهام الروتينية التي كان يقوم بها المحاسب، حيث أصبح دورهم لا يتعدى المتابعة لمخرجات نظم المعلومات بدلا من دورهم السابق وهو تشغيل هذه النظم.

ثانيا - الاستجابة الخارجية لنظام المعلومات المحاسبي

يقصد بالاستجابة الخارجية لنظام المعلومات المحاسبي بالتأثير في البيئة الخارجية للمؤسسة، خاصة فيما يتعلق بمكانتها الاقتصادية والتي تنشأ وفق المحدد الاستراتيجي للمؤسسة بالتركيز على عنصر المنافسة المحلية وحتى الدولية، فالتنافس بين المؤسسات المتماثلة أمر مشروع بغض النظر عن حجم السوق أو حقل المنافسة مما ينتج غنه خلق الدوافع نحو الابتكار وإجراء تطوير مستمر على مختلف الوظائف الإدارية والإنتاجية وفق إستراتيجية يتم تخطيطها، كل هذا ينعكس إيجابا على القيمة السوقية للمؤسسة ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين واستمرارها في القطاع الذي تعمل به.

تمثل البيانات والمعلومات المدخلات الضرورية اللازمة لدعم قدرة المؤسسة على المنافسة ومثال على ذلك المستندات والتقارير المالية، حيث تعتبر المؤسسة ذات قدرة تنافسية أي تتمتع بميزة تنافسية إذا استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن بالإضافة إلى زيادة حصتها اقتصاديا سواء داخل الأسواق المحلية أو الدولية بشكل قابل للاستمرار وليس معنى هذا من خلال تخفيض الأسعار بل بالعملية الديناميكية التي تعبر عن التغير المستمر في المكونات الذاتية وعواملها البيئية[1].

من خلال ما سبق فإن أي خلل في نظام المعلومات المحاسبي يعد مصدرا أساسيا لعدد من المشاكل التشغيلية التي تواجهها الكثير من المؤسسات، وينتج على هذا الخلل في النظام المحاسبي عطل في مختلف جوانب مصلحة المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بتوصيل المعلومات المحاسبية إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب للسير الحسن لمختلف مصالح المؤسسة الأمر الذي يؤثر سلبا على البيئة الخارجية للمؤسسة وتؤدي بها إلى الإفلاس وعدم القدرة على الاستمرار خاصة وأن المؤسسة محاطة بعالم خارجي على درجة عالية من الانفتاح.

المطلب الثالث: انعكاسات نظام المعلومات المحاسبية على المؤسسة

[1] نفس المرجع، ص115.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إن نظام المعلومات المحاسبي هو سلاح ذو حدين فبإمكانه أن يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة كما أنه في المقابل بإمكانه أن يعمل عكس ما هو مسطر من أهداف تريد المؤسسة تحقيقها.

أولا - الانعكاسات الايجابية لنظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة

لنظام المعلومات المحاسبي دور فعال في تحقيق الأهداف التي حددتها المؤسسة وهنا تظهر النتائج الإيجابية لهذا النظام على المؤسسة[1].

1. تحقيق الكفاءة:

تشير الكفاءة إلى أداء المهام داخل المؤسسة بصورة أسرع وبأقل تكلفة، ومثال على ذلك تقليل تكاليف العمالة من خلال إحلال الحاسب الآلي محل الأفراد، وأيضا يسهل عمليات اتخاذ القرارات على كافة نوعياتها ومستوياتها عن طريق توفير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب للمساعدة في تقرير مسار الأداء الفعلي.

2. العوامل التنظيمية :

وتشمل مدى تفويض الصلاحيات من الإدارة العليا إلى المستويات الإدارية الأدنى، وتحديد المهام و الواجبات بشكل مكتوب أو موثق بمعنى وثائق ذات صلة بالعمليات، والتركيز على تحقيق الأهداف الإستراتيجية .

3. العوامل البيئية :

تعيش المؤسسات اليوم في مناخ سريع التغير ومثال على ذلك تبدل وتباين أذواق الزبائن ومتطلباتهم، قواعد ومعايير التدقيق، والتقلبات السعرية في معظم أسواق السلع والخدمات، المنافسة الحادة والرغبة في دخول أسواق جديدة وغيرها، كل هذا يؤثر بدوره في النشاط الاقتصادي للمؤسسة، مما يتطلب منها ضرورة التكيف مع هذا التغيير وليس هناك وسيلة أفضل من الحاسب الآلي لتحديد التغيرات الطفيفة ومساعدة المؤسسة في اتخاذ القرارات.

4. وسائل تكنولوجيا المعلومات :

وتشمل العديد من المتغيرات المتداخلة والمبنية على الإلكترونيات كاستخدام وسائل الكترونية لتجميع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونشرها، والتجارة الالكترونية، والنظام الالكتروني للتحويلات المالية، ووجود إطارات متمكنة من استخدام الكمبيوتر، والاستفادة من ميزات شبكات الويب العالمية.....الخ.

ثانيا - الانعكاسات السلبية لنظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة

إن نظام المعلومات المحاسبي مثله مثل أي نظام للمعلومات فعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي يعود بها على المؤسسة إلا أنه لا يخلو من وجود السلبيات[1].

[1] بوفروعة سفيان، مرجع سابق، ص ص 162،163.

1. التسجيل التاريخي للتقارير المالية :

يتم استخدام التقارير المالية المنتجة من طرف نظام المعلومات المحاسبي المستعمل في المؤسسة لتوقع المستقبل ويمثل التسجيل التاريخي قيدا من القيود على قيمتها في عملية اتخاذ القرارات ووفقا لهذا المبدأ يتم تجهيز هذه التقارير المالية لتسجيل الأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، والعيب في هذا المبدأ أن تلك الفترة محددة بزمن معين فان أي تأخر زمني في إعداد هذه التقارير يعد عبئا على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة ما ينتج عنه خلل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية .

2. عدم قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية :

إن الإدارة قادرة على التأثير في مضمون التقارير المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترات المالية، ويمكن ذلك من خلال عقد صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم فيها إعداد التقارير الأمر الذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة في التقارير المالية والتي تلقى اهتماما خاصا من المستخدمين للمعلومات، ففي حالة عدم القدرة على التحكم في محتوى ومضمون التقارير المالية يؤدي ذلك إلى حدوث خلل تقني في التنفيذ الفعال لنظام المعلومات المحاسبي وبالتالي التسيير غير اللائق للمؤسسة .

3. الحكم والتقدير الشخصي أثناء عملية اتخاذ القرار :

للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فان الأمر يتطلب الانتظار إلى غاية إصدار التقارير المالية، لذا تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم المشروعات إلى فترات مالية معينة (عادة سنة) وعلى الرغم من الدقة في التقارير المالية إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وليست نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير الشخصي وهذا ما تعجز عن تحقيقه أغلب المؤسسات لأن علاقة المستخدمين بالمؤسسة تبقى علاقة أجر مقابل بذل أدنى جهد ممكن، فغياب الاجتهاد الشخصي في المؤسسة يؤدي لا محالة إلى التقصير في تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي وتشغيله ما يؤثر سلبا على السير الحسن لعملية اتخاذ القرار في المؤسسة .

4. مرونة اختيار الطرق و الأساليب المحاسبية الملائمة :

أثناء المعالجة المحاسبية للمعلومات والبيانات يواجه نظام المعلومات المحاسبي العديد من الطرق والأساليب

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 119،120.

والسياسات والبدائل التي تلقى القبول العام سواءا من الناحية العلمية والعملية والتي يختار من بينها ما يناسب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة، وينجر على المفاضلة في عملية الاختيار آثار مختلفة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وبالتحديد على التقارير المالية والقوائم المالية التي يتم اتخاذها من قبل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ما يؤثر سلبا على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة .

5. البنود التي يصعب تسجيلها محاسبيا :

لا يمكن لنظام المعلومات المحاسبي تسجيل جميع العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي من الممكن أن تعرقل الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة نتيجة عدم إلمام نظام المعلومات المحاسبي بكل تلك العمليات محاسبيا، ولكن القوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية التي يمكن قياسها وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

خلاصة الفصل :

تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف المؤسسة حيث بدونها لا يمكنها مزاولة نشاطاتها الأخرى والوصول إلى أهدافها المنشودة والحفاظ على استمراريتها، ولذلك لابد من وجود نظام معلومات محاسبي فعال فهو يؤثر في نشاط المؤسسة ويعكس أدائها من خلال إنتاجه لمعلومات محاسبية في شكل قوائم مالية والتي يتم من خلالها دراسة الوضع المالي للمؤسسة، وحتى يتم دراسة هذا الأخير لابد من استخدام مجموعة من المؤشرات المالية، كل هذه المؤشرات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتمكنها من اكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف والقوة للمؤسسة واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجتها بهدف تحسين أدائها المالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث

دراسة حالة مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K)

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، ولقد تم اختيار مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K) لإجراء الدراسة التطبيقية محاولين التعرف على نظام المعلومات الخاص بها ودراسة أدائها المالي وذلك للفترة الممتدة (2011 -2013). وقد تم تقسيم ها الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تقديم مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K).
- المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي وتقييم الأداء المالي بمركب (GL1K).

المبحث الأول: تقديم مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K)

شملت الدراسة الميدانية أحد أقطاب المحروقات بولاية سكيكدة المتمثلة في مركب تمييع الغاز الطبيعي التابع لمؤسسة سوناطراك، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المركب، نشاطه وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بمركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K)

قبل التعرف على مركب تمييع الغاز الطبيعي لابد من إعطاء لمحة تاريخية عن مؤسسة سوناطراك

أولا - لمحة تاريخية عن مؤسسة سوناطراك

أنشئت سوناطراك بموجب المرسوم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31 الذي كلفها بمهام محددة تتمثل في نقل وتسويق المحروقات، ثم جاء المرسوم 296/66 المؤرخ في 1966/09/22 ليوسع نشاط المؤسسة إلى عدة ميادين منها البحث واالتنقيب عن المحروقات، إنتاجها، تحويلها وتسويقها، ورغم كل هذا التعديل بقيت المؤسسة باسمها القديم.

في سنة 1980 عرفت المؤسسة تطورا ملحوظا في مختلف نشاطاتها ووظائفها والتي شملت كل العمليات الأساسية المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية ومصالح التحويل إلى مؤسسات أخرى، كما خضعت مؤسسة سوناطراك مثلها مثل كل المؤسسات الوطنين الكبرى إلى إعادة هيكلة سنة 1981 وانبثقت عنها 14 مؤسسة وطنية جديدة منها:ENIP, NAFTAL... وغيرها.

والتنظيم الجديد لسوناطراك كان بين سنة 1984 و 1986 اعتمادا على توجيهات المخطط الرباعي، وفي 1988/01/21 وبعد موافقة المجلس الوطني للطاقة أصبحت سوناطراك هي تسمية للشركة الوطنية للبحث وإنتاج ونقل وتحويل وتسويق المحروقات، والتي يوجد مقرها بمدينة الجزائر العاصمة.

ثانيا - تعريف مركب تمييع الغاز الطبيعي (GL1K)

يعتبر مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة من أكبر مركبات تمييع الغاز الطبيعي في العالم، وهو وحدة من الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية سوناطراك، حيث إدارته العامة في الجزائر العاصمة بينما إدارته الجهوية تتواجد بأرزيو ولاية وهران، وهو على اتصال دائم به فهو المحرك المالي والإداري له، فهي تقوم بتحديد القرار

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الاستثماري كما أنها تنفرد لوحدها في المفاضلة بين المشاريع الاقتصادية واتخاذ المشروع الأنسب وما على المركب إلا تنفيذ وتطبيق هذا القرار كما هو الحال بالنسبة لمشروع تجديد وحدات المركب والتعاقد مع الشركات الأجنبية.

يقع مركب تمييع الغاز الطبيعي بالمنطقة الصناعية بسكيكدة، وبالضبط في قرية العربي بن مهيدي على بعد 3 كلم من مقر الولاية ويمتد على مساحة قدرها 92 هكتار.

استغرق مشروع تأسيس المركب 3 سنوات ابتداء من سنة 1965 إلى غاية 1968، تم تشييده من طرف الشركة المختلطة سوناطراك 50% و ERAP 50% وذلك حسب اتفاقية ديسمبر لسنة 1971 وبعد ذلك أصبح تحت المراقبة الخاصة لسوناطراك، وتم تدشينه في 1972/06/19 من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين وبدأ نشاطه بصفة رسمية ابتداء من ديسمبر 1974.

ويتكون مركب تمييع الغاز الطبيعي من 6 وحدات للتصنيع:

- وحدة مركزية للمساعدة (اللوازم)؛
- وحدة التخزين لإرسال المواد الجاهزة؛
- وحدة معالجة غاز البروبان المميع (GPL): أنشأت من طرف شركة يابانية I.H.I وشرعت بالإنجاز في 1973/09/17؛
- الوحدات الثلاثة الأولى (10 -20 -30): تأسست من طرف الشركة الفرنسية (Technip) ولقد بدأت هذه الوحدات في عملية الإنتاج سنة 1972، بحيث تقوم بإنتاج19500م^3 يوميا من الغاز الطبيعي المميع؛
- الوحدة (40): تأسست من طرف الشركة الأنجلو أمريكية (Pritchard Rhodes) بنسبة 80 %، ثم استأنفت من طرف الشركة الأمريكية (Pull Man Kellogg) في مارس 1978، وتصل قدرتها الإنتاجية إلى 6000م^3 من الغاز الطبيعي المميع يوميا؛

وللذكر فإن الوحدات (40 -30 -20) احترقت إثر الانفجار الذي حدث يوم 2004/01/19.

- الوحدات (5 -6): تأسست أيضا من طرف (Pritchard) بنسبة 75% واستأنفت من طرف (Pull Man Kellogg) في أفريل 1977، وتصل قدرتها الإنتاجية إلى 16000م^3 في اليوم.

المطلب الثاني: نشاط المركب وأهدافه

أولا - نشاط مركب (GL1K)

يتمثل النشاط الأساسي للمركب في تمييع الغاز الطبيعي الآتي من حاسي الرمل عن طريق أنابيب سمكها 40سم، واستخلاص الإيثان والبروبان والبوتان والنافثا، حيث تصل قدرته الإنتاجية إلى 15000000م^3 في السنة.

إن الغاز الطبيعي المميع هو غاز طبيعي خاضع لعملية فيزيائية تحت درجة -160° لتحويله من الحالة الغازية إلى الحالة السائلة، وذلك من أجل تصغير حجمه حيث 1م^3 من الغاز الطبيعي المميع يساوي 6000م^3 من الغاز الطبيعي على حالته الغازية، وتتم عملية نقل الغاز الطبيعي على متن بواخر خاصة تدعى Méthanier، حيث لا يمكن تصديره إلا بعد تمييعه لتسهيل نقله وهذا هو دور مركب الغاز الطبيعي بسكيكدة.

بالإضافة لتمييع الغاز الطبيعي وتصديره للخارج، فهو يزود مركب البتروكيمياء ENIP بالإيثان لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته وبالأخص البلاستيك، كما يزود مختلف المراكز المجاورة للمنطقة بالبوتان والبروبان.

وتمر عملية تمييع الغز الطبيعي في المركب بعدة مراحل هي:

المرحلة الأولى: معالجة الغاز الطبيعي

يتم فيها غسل غاز الكربون (CO_2) المستخرج من الغاز الطبيعي بواسطة محلول مائي ب16 % من المونتولامين (MEA)، هذه العملية تسمى "إزالة الأكسدة" وفي نفس هذه المرحلة تتم عملية عزل الماء عن طريق التجفيف بواسطة غربال جزئي وأكسيد الألمنيوم.

المرحلة الثانية: الضغط

إن المادة الناشئة من المرحلة السابقة تدور في مسار مغلق، وفي نهاية المطاف تضغط بواسطة آلة ضغط قدرتها 78 ميغاواط.

المرحلة الثالثة: التمييع

هذه العملية تقوم أساسا على استعمال عدة مسارات وخطوات، منها التبريد عن طريق الضغط ثم إعادة التبريد وبعدها تمديد الناتج بوسائل متعددة.

المرحلة الرابعة: التجزئة

إن عملية التجزئة هي إرسال المادة المحروقة الثقيلة من الغاز المعالج بغية تقطيرها لمادة الإيثان والبروبان والبوتان والنافثا، ونتيجة عملية التجزئة تتضمن خصوصا المادة الموجهة خصيصا للتصدير والإيثان الغازي لمركب CP1K.

الفرع الثاني: أهداف مركب (GL1K)

يلعب مركب تمييع الغاز الطبيعي دورا محوريا في إنتاج وتسويق الغاز الطبيعي المميع، وهو يعتبر أولى مركبات سوناطراك التي قامت بتصدير الغاز الطبيعي في شكله السائل عن طريق البواخر، ويسعى المركب لتحقيق الأهداف الآتية:

-إن الهدف الرئيسي للمركب هو إنتاج أكبر كمية من المنتوج الأساسي وهو الغاز المميع إلى جانب المنتجات الجزئية، من أجل تلبية الطلبيات أو العقود التي تعاقدها مع العملاء في الوقت المناسب؛

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح لتغطية مصاريفها الإنتاجية؛

- استيراد بعض المنتجات مثل المواد الغذائية والمواد الكيميائية مقابل تصديرها للغاز المميع،

- جلب العملة الصعبة وذلك من خلال تعاملها مع الدول الخارجية،

- تغطية متطلبات السوق الوطني بالمنتجات، سواء بالغاز المميع أو المنتجات الجزئية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركب (GL1K)

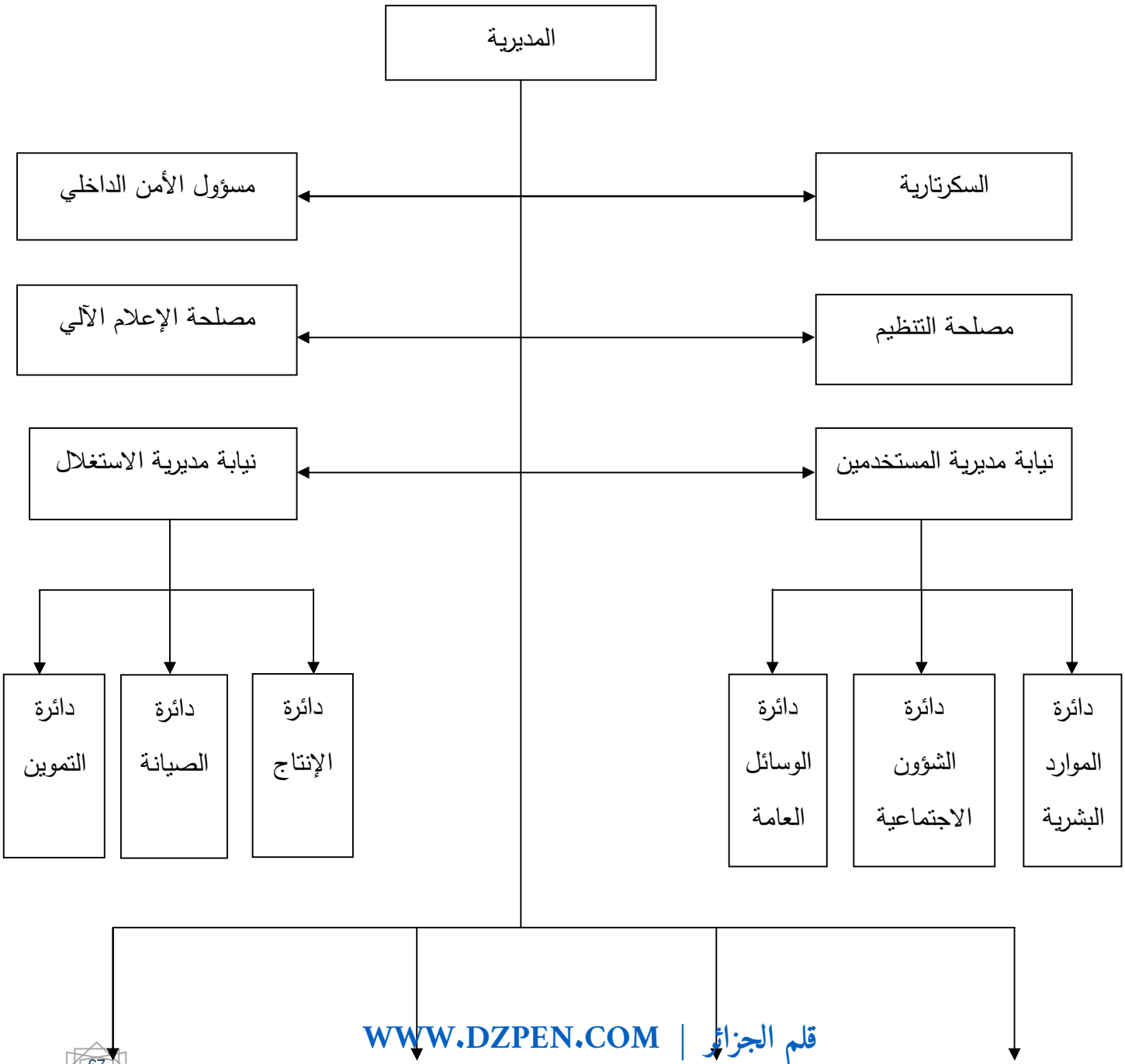
سنتطرق في هذا المطلب إلى التنظيم الإداري للمركب بشكل عام والتنظيم الإداري لدائرة المالية بشكل خاص.

الفرع الأول: التنظيم الإداري للمركب

إن أي مؤسسة تريد تحقيق الفعالية في تسييرها الاقتصادي والإداري يجب عليها أن تكون منظمة ومهيكلة بطريقة تسمح لها بذلك، وهذا لا يتم إلا من خلال تقسيم المهام وتوزيعها بين الهيئات بكيفية تضمن تنفيذ القرارات وعدم تداخلها.

ويتمثل الهيكل التنظيمي للمركب فيما يلي:

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي لمركب تمييع الغاز الطبيعي (GL1K)



WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

دائرة الأشغال الجديدة	دائرة الأمن	الدائرة المالية والقانونية	الدائرة التقنية

المصدر: دائرة المالية لمركب GL1K.

يتضح من الشكل السابق أن المركب منظم كما يلي:

1. **الهياكل التابعة للمديرية**: تتمثل فيما يلي:

1.1. **مصلحة التنظيم**: تتمثل المهام الأساسية لهذه المصلحة في خلق هياكل تنظيمية جديدة وتحديد الأهداف التي يجب أن تحققها كل دائرة وحساب المكافآت الفردية والجماعية.

2.1. **مصلحة الإعلام الآلي**: تهتم هذه المصلحة بتعميم استعمال الإعلام الآلي داخل المركب عن طريق تحسين تطبيقات المعلوماتية والبرمجة، الصيانة والتحكم في أجهزة الإعلام الآلي وربط مختلف الحواسيب ببعضها البعض عن طريق شبكة مركزية... وغيرها.

3.1. **دائرة الأشغال الجديدة**: تهتم بالإشراف المباشر على المشاريع التي في طور الإنجاز حتى تسلمها.

4.1. **دائرة الأمن**: هذه الدائرة مكلفة بالسهر على السير الحسن للمركب من الناحية الأمنية، حماية الأفراد وتنظيم عملية الدخول والخروج، تنظيم حملات لنشر الوعي بين العمال وإرشادهم للإجراءات الضرورية عند حدوث طارئ ما.

5.1. **الدائرة المالية والقانونية**: سنتطرق لها في الفرع الثاني.

6.1. **الدائرة التقنية**: تهتم هذه الدائرة بالمراقبة التقنية للمركب في جميع مراحل الإنتاج وذلك عن طريق مراقبة نوعية المواد الأولية الموجهة لوحدات الإنتاج أو مراقبة المنتج النهائي الموجه للتصدير والتسويق نحو الخارج فهي تكمل عمل دائرة الصيانة.

2. **نيابة مديرية الاستغلال**: تضم الدوائر التالية:

1.2. **دائرة الإنتاج**: هذه الدائرة مكلفة بتحويل الغاز الطبيعي إلى غاز مميع ومشتقاته، وتسهر على تحقيق برنامج الإنتاج والتخزين والتصريف.

2.2. **دائرة الصيانة**: رغم أن هذه الدائرة لا تدخل مباشرة في عملية الإنتاج إلا أنها تلعب دورا أساسيا فيها، يتمثل في المراقبة والتدخلات السريعة والمجدية في حالة العطل وهذا لتجنب تباطؤ أو توقف عملية الإنتاج.

3.2. **دائرة التموين**: تتكفل هذه الدائرة بتلبية احتياجات مختلف الدوائر من المواد واللوازم، وتضمن التخزين الجيد للمواد والاحتفاظ بها في أحسن الظروف وهذا لتكون جاهزة لأي احتياج في المركب.

3. **نيابة مديرية المستخدمين**: تضم الدوائر التالية:

1.3. **دائرة الموارد البشرية**: تهتم هذه الدائرة بكل ما يتعلق بالعمال، إذ أنها تقوم بتكوين العمال والرفع من كفاءاتهم المهنية، تخطيط وتسيير المسار المهني للعمال بالإضافة إلى انتقاء وتوظيف عمال جدد.

2.3. **دائرة الشؤون الاجتماعية**: هذه الدائرة مكلفة بتسيير الملفات الإدارية للعمال والعلاقات مع المصالح الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، وتقوم أيضا بدراسة قوانين العمل، إعداد أجور العمال، طب العمل...الخ.

3.3. **دائرة الوسائل العامة**: مهمتها الأساسية تتمثل في تزويد المركب بالوسائل العامة المستعملة في خدمة المستخدمين، كما أنها تهتم بتوزيع وتسيير لوازم المكاتب المختلفة وتسيير وسائل النقل المستعملة داخل المركب أو خارجه لإنجاز مهام معينة.

الفرع الثاني: التنظيم الإداري للدائرة المالية والقانونية

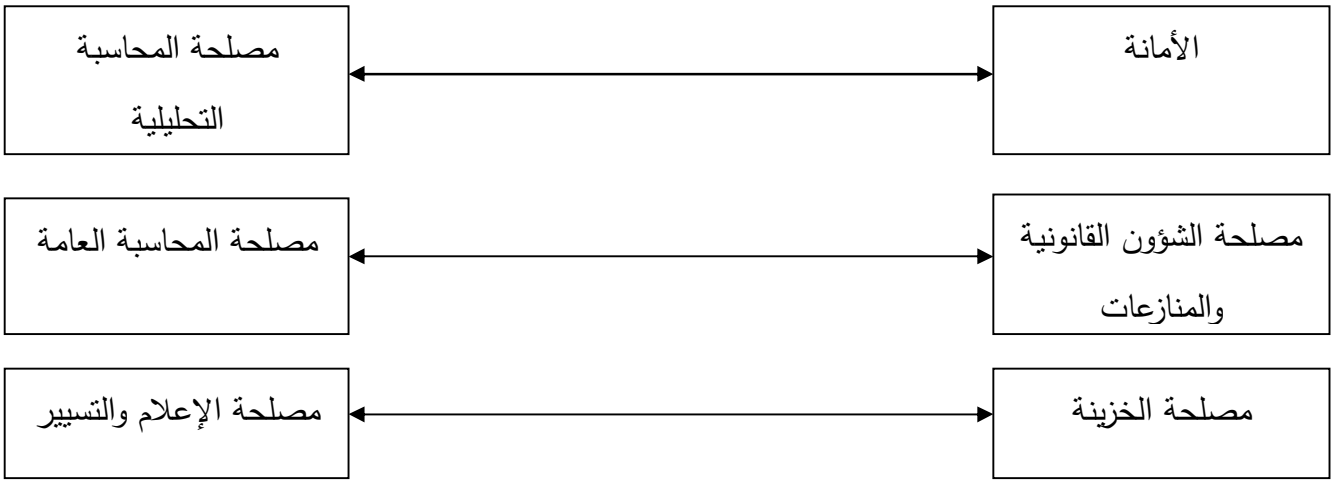
بما أن دراستنا الميدانية كانت على مستوى الدائرة المالية والقانونية سنحاول الإحاطة بهذه الدائرة، حيث تقوم هذه الدائرة بتسيير النفقات المالية للمركب إضافة إلى التكفل بالمشاكل والمسائل القانونية وإعداد الحصيلة السنوية وتوقعات السنوات المقبلة وأخيرا المراقبة والتسيير والتخطيط المالي.

ويتمثل الهيكل التنظيمي لدائرة المالية فيما يلي:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للدائرة المالية والقانونية

الدائرة المالية والقانونية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



المصدر: دائرة المالية للمركب.

من خلال الشكل السابق نجد أن الدائرة المالية والقانونية تنقسم إلى:

1. **مصلحة المحاسبة العامة**: تقوم هذه المصلحة بتسجيل كل التدفقات المالية والمادية للمركب، إعداد الحصيلة السنوية لعمل المركب وحساب تجهيزات وتكاليف الإنتاج، لأن هذه المصلحة مكلفة بالدرجة الأولى بوضع الميزانية الختامية للمركب.

2. **مصلحة المحاسبة التحليلية**: تهدف هذه المصلحة إلى تسجيل جميع العمليات الحسابية المتعلقة بنشاط المركب وحساب التكلفة النهائية للمواد المنتجة وذلك بالإعتماد على المعطيات الضرورية المأخوذة من مختلف المصالح الأخرى.

3. **مصلحة الخزينة**: هدف هذه المصلحة هو تنظيم وتسيير السيولة المودعة في الخزينة أو الحساب البنكي الجاري للمركب ، كما تقوم أيضا بجميع الاتصالات مع البنك وفتح القروض لدى البنوك الخارجية وتنقسم هذه المصلحة إلى فرعين هما:

- **فرع البنك**: مهمته تتمثل في تسجيل كل حركات السيولة المودعة لدى البنك حيث يكون التعامل مع البنك بالدينار أو بالعملة، كما يقوم البنك بتسديدات المركب في نهاية كل شهر يقوم بإقفال الحساب الجاري وهذا لمعرفة الرصيد الحقيقي.

- **فرع الصندوق**: يقوم هذا الفرع بتسجيل كل حركات النقود المودعة لدى الصندوق لأداء مهامه.

4. **مصلحة الإعلام والتسيير**: هذه المصلحة تمد الإدارة العليا بالأدوات اللازمة للتخطيط والرقابة والتسيير وأيضا التنبؤ بتوقعات السنوات المقبلة .

5. **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات**: تهتم هذه المصلحة بحل المشاكل القانونية والنزاعات التي يصادفها المركب وكذا تمثيل هذا الأخير أمام الجهات القضائية، كما أنها تشرف على تسيير العقود المبرمة مع مختلف الجهات، إلى جانب هذا تشرف هذه المصلحة أيضا تسيير عقود التأمين الخاصة بالمركب والتكفل بكل ما يتعلق بالجانب القانوني له.

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي وتقييم الأداء المالي بمركب (GL1K)

من خلال دراستنا لنظام المعلومات المحاسبي بمركب تمييع الغاز الطبيعي وجدنا بأنه عبارة عن عملية يتم من خلالها جمع وتخزين ومعالجة البيانات بشكل منظم ومحكم بما يتماشى مع النظام المحاسبي الجديد بالاعتماد على أجهزة الحاسوب من أجل الحصول في الأخير على القوائم المالية والتي يعتمد عليها لتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي بمركب GL1K

أولا - المدخلات: يتم الحصول على البيانات وجمعها في مركب GL1K عند مزاولة نشاطه حيث يمكن تلخيص مدخلات نظام المعلومات المحاسبي بالمركب فيما يلي:

1 - **طلب الشراء**: يتم إعداد هذا الطلب على المواد التي يحتاجها المركب، ويحدد فيه نوع المادة ومواصفاتها وكمياتها.

2 - **أمر الشراء**: يعد من طرف مصلحة التمويل استنادا لطلب الشراء ويتضمن البيانات الرئيسية الواردة في طلب الشراء بالإضافة إلى تحديد المورد الذي سيتم الشراء من عنده والأسعار والجهة المكلفة بالشراء.

3 - **وصل الاستلام**: يعده أمين المخزن ويتم فيه إثبات تطابق المواد المطلوبة مع ما تم استلامه.

4 - **وصل الإدخال إلى المخازن:** يعتبر هذا الوصل بمثابة إثبات على أن المواد المستلمة قد تم إدخالها إلى المخزن ويتم إعداده من طرف أمين المخزن.

5 - **وصل الخروج:** يستعمل هذا الوصل عند إخراج المواد من المخازن من أجل استعمالها في عملية الإنتاج.

بالإضافة إلى المدخلات السابقة نجد أيضا كشوفات الأجور والرواتب الخاصة بعمال المركب.

وتجدر الإشارة إلى أن مركب تمييع الغاز الطبيعي لا يختص بعمليات البيع لأنه فرع من المؤسسة الأم "سوناطراك" فمهمته تتمثل في تحويل الغاز المميع إلى المصلحة التجارية التي تختص بعمليات البيع.

ثانيا -المعالجة: تتم المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي في مركب GL1K عن طريق إدخال البيانات المجمعة في الحاسب الآلي مباشرة من خلال أجهزة الإعلام الآلي، وتمر عملية المعالجة بالمركب بثلاث مراحل وهي:

-مرحلة التسجيل في دفتر اليومية؛

- مرحلة الترحيل إلى دفتر الأستاذ؛

- مرحلة إصدار التقارير المالية.

المرحلة الأولى: مرحلة التسجيل في دفتر اليومية

تتضمن إجراءات المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي في المركب تسجيل العمليات من واقع المستندات التي تم استلامها بعد التأكد من صحتها ودقتها في دفتر اليومية، حيث تختلف هذه اليوميات من مؤسسة إلى أخرى ولا يوجد قانون يوجب يوميات بحد عينها، ومن بين هذه اليوميات نجد:

1 - **يومية المشتريات:** هي عبارة عن دفتر خاص بتسجيل عمليات الشراء المختلفة التي يقوم بها المركب مثل: شراء المواد الأولية.

2 - **يومية المخزونات**: هذه اليومية تسجل فيها العمليات المتعلقة بالمخزونات كدخول وخروج المواد الأولية وغيرها من العمليات الأخرى المتعلقة بالمخزونات، ومثال على ذلك أن مصلحة الإنتاج عندما تحتاج إلى كميات من المواد الأولية تقوم بطلبها من المخزن وعند حدوث هذه العملية تسجل في يومية المخزونات.

3 - **يومية المدفوعات**: يقيد في هذه اليومية جميع المبالغ المسحوبة من الحساب البنكي للمركب والتي تتمثل في تسديد الالتزامات و الديون التي على عاتق المركب ومثال على ذلك تسديد مستحقات الموردين، تسديد أجور العمال بالإضافة إلى المصاريف المختلفة للمركب.

المرحلة الثانية: مرحلة الترحيل إلى دفتر الأستاذ

بعد القيام بعمليات التقييد في دفاتر اليومية وجمع البيانات وتصنيفها تأتي عملية ترحيلها إلى دفتر الأستاذ وذلك من أجل الترصيد والتأكد من الحسابات، وتتم عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ عن طريق الحاسوب عبر برنامج خاص، حيث يقوم المحاسب بإدخال البيانات في الخانات المناسبة فقط ليقوم البرنامج بعد ذلك بحساب الأرصدة الدائنة والمدينة.

ومن ثم يقوم البرنامج بنقل هذه الأرصدة ليضعها في جدول يسمى ميزان المراجعة من أجل معرفة الأرصدة الدائنة من المدينة، مقارنة الأصول بالخصوم وكذلك التأكد من السير الحسن لكل من الأنظمة والمصالح داخل المركب.

المرحلة الثالثة: مرحلة إصدار التقارير المالية

بعد عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ تأتي مرحلة إعداد المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة في القوائم المالية المختلفة.

ثالثا - مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بمركب GL1K

تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بمركب(GL1K) المحصلة الأخيرة التي تتحول لها البيانات جراء عمليات المعالجة، وتكون في شكل معلومات نهائية قابلة للاستخدام في شكل قوائم مالية والتي تعد المرآة العاكسة لصورة المركب حيث من خلالها يتم معرفة دورة نشاط المركب وتشخيص وضعه المالي.

ويمكن عرض أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بمركب (GL1K) فيما يلي:

1 - عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات (2011 -2013)

بالاعتماد على الميزانيات المالية المتحصل عليها بمركب GL1K تم إعداد الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الدراسة (2011 -2013).

الجدول رقم(01): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011

البيان	المبالغ	النسبة %	البيان	المبالغ	النسبة %
الأصول الثابتة	3954151850.59	52.53	الأموال الدائمة		
			الأموال الخاصة	626057298.54	8.31
			ديون طويلة الأجل	5741774601.47	76.27
مجموع الأصول الثابتة	3954151850.59	52.53	مجموع الأموال الدائمة	6367831900.01	84.6
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
قيم الاستغلال	3142796580.95	41.75	ديون قصيرة الأجل	1159432615.18	15.40
قيم قابلة للتحقيق	180419241.99	2.39			
قيم جاهزة	249896841.66	3.31			
مجموع الأصول المتداولة	3573112664.60	47.47	مجموع الخصوم المتداولة	1159432615.18	15.40
مجموع الأصول	7527264515.19	100	مجموع الخصوم	7527264515.19	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1).

الجدول رقم(02): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012

الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة %
الأصول الثابتة	3495199970.94	49.56	الأموال الدائمة		
			الأموال الخاصة	323116453.65	4.58
			ديون طويلة الأجل	5394081596.68	76.49
مجموع الأصول الثابتة	3495199970.94	49.56	مجموع الأموال الدائمة	5717189050.33	81.07
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
قيم الاستغلال	3144131840.01	44.59	ديون قصيرة الأجل	1334564351.46	18.93
قيم قابلة للتحقيق	196218412.80	2.78			

قيم جاهزة	216212178.04	3.07			
مجموع الأصول المتداولة	3556562430.85	50.44	مجموع الخصوم المتداولة	1334564351.46	18.93
مجموع الأصول	7051762401.79	100	مجموع الخصوم	7051762401.79	100

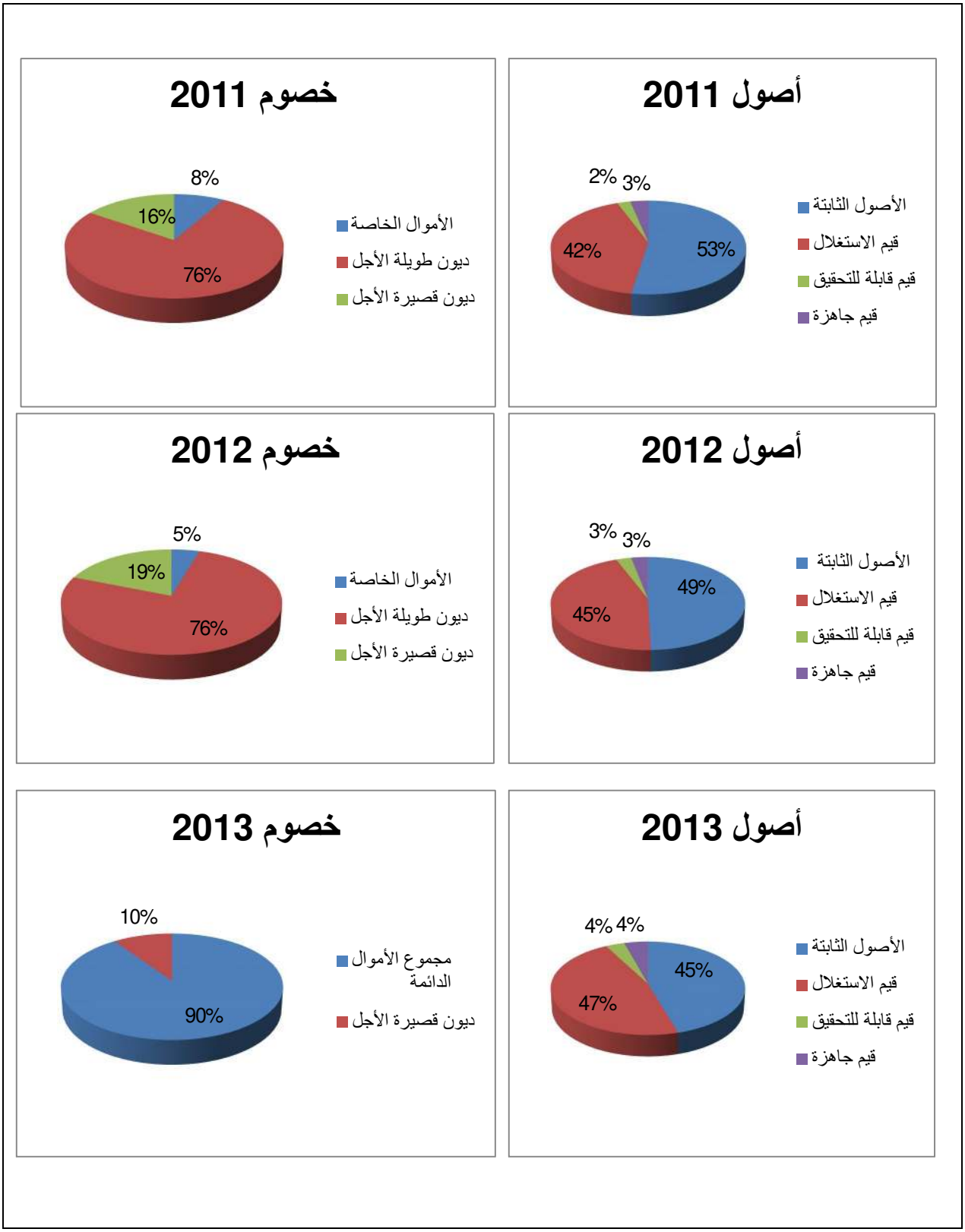
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (2).

الجدول رقم(03): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013

الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة %
الأصول الثابتة	2972443173.86	45.41	الأموال الدائمة الأموال الخاصة ديون طويلة الأجل	9813101550.60 (3896926830.05)	149.9 (59.5)
مجموع الأصول الثابتة	2972443173.86	45.41	مجموع الأموال الدائمة	5916174780.55	90.4
الأصول المتداولة قيم الاستغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة	3064636754.85 225095929.64 283368352.12	46.82 3.44 4.33	الخصوم المتداولة ديون قصيرة الأجل	629869489.92	9.60
مجموع الأصول المتداولة	3573601036.61	54.59	مجموع الخصوم المتداولة	629869489.92	9.60
مجموع الأصول	6546044210.47	100	مجموع الخصوم	6546044210.47	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (3).

الشكل رقم (07): التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة (2011 -2012- 2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (1،2،3).

❖ **التعليق على الميزانيات المختصرة للسنوات** (2011 -2013):

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1 - **جانب الأصول**: من خلال الاطلاع على أصول المركب للفترة (2011 -2013) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للأصول الثابتة فقد شهدت تناقص مستمر خلال السنوات الثلاث حيث قدرت نسبتها سنة 2011 ب52.53% لتنخفض سنة 2012 إلى 49.56% أي بنسبة 2.97% كما انخفضت أيضا سنة 2013 إلى 45.41% أي بنسبة 4.15% مقارنة بسنة 2012، وهذا الانخفاض راجع إلى أن المؤسسة قد تنازلت عن بعض الأصول.

- أما فيما يخص الأصول المتداولة فقد سجلت ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث، حيث ارتفعت من 47.47% سنة 2011 إلى 50.44% سنة 2012 ووصلت إلى 54.59% سنة 2013 وذلك نتيجة لارتفاع إما قيم الاستغلال أو القيم الجاهزة للمؤسسة.

2 - **جانب الخصوم**: من خلال الاطلاع على خصوم المركب للفترة (2011 -2013) نلاحظ ما يلي:
- بالنسبة للأموال الدائمة فقد مثلت أغلبية الخصوم حيث أخذت القيم التالية 84.6%، 81.07%، 90.04% للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي، وقد شهدت هذه النسبة سنة 2012 انخفاض بنسبة 3.53% بالنسبة لسنة2011 لتعود هذه النسبة للارتفاع سنة 2013 نتيجة لانخفاض نسبة الديون طويلة الأجل.

- أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل فنلاحظ أنها ارتفعت خلال 2011 و2012 حيث أخذت القيم 15.40%، 18.93% على التوالي ثم انخفضت إلى 9.6% سنة 2013 وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بنسبة قليلة على هذا النوع من الديون لتمويل أنشطتها.

ثانيا - عرض جدول حسابات النتائج للسنوات(2011 -2013)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم(04): جدول حسابات النتائج للسنوات (2011 -2012- 2013)

رقم الحساب	اسم الحساب	2011	2012	2013
70	مبيعات بضائع	6796762398.46	6827342623.91	15608423496.65
72	التغير في المخزون	(1139938048.82)	(1126934728.54)	(1397547528.82)
	1 - إنتاج السنة المالية	5656824349.64	5670407895.37	14210875967.83
60	مشتريات مستهلكة	423463288.60	349843176.43	269329477.16
62+61	خدمات خارجية+خدمات خارجية أخرى	2178916765.30	1994736862.30	945005884.92
	2 - استهلاك السنة المالية	2602380053.94	2344580038.68	1214335362.08
	3 - القيمة المضافة	3054444295.70	3325827856.69	12996540605.75
63	أعباء المستخدمين	1973275105.57	2525593925.65	2233042056.54
64	ضرائب ورسوم	30735735.07	39753748.80	18106644.89
	4 - إجمالي فائض الاستغلال	1050433455.06	760480182.24	10745391904.32
75	منتجات عملياتية أخرى	204176772.05	265396729.50	24504341.49
65	أعباء عملياتية أخرى	209737073.52	154054105.17	47212568.13
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	877876263.08	548325480.83	534517806.20
78	استرجاع خسائر القيمة	153896541.84		
	5 - النتيجة العملياتية	320893432.35	323497325.74	101881658971.48
76	منتجات مالية	1299095.51	135588.45	
66	أعباء مالية	552901.21	516460.54	130078.75
	6 - النتيجة المالية	746194.30	(380872.09)	(130078.75)
	7 - النتيجة العادية قبل الضريبة	321639626.65	323116453.65	10188035792.73

	إجمالي منتجات الأنشطة العادية	6016196759.04	5935940213.32	14235380309.32
	إجمالي أعباء الأنشطة العادية	5694557132.39	5612823759.67	4047344516.59
	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية	321639626.65	323116453.65	10188035792.73
	9 - النتيجة الصافية للسنة المالية	321639626.65	323116453.65	10188035792.73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (6،5،4).

❖ **التعليق على جدول حسابات النتائج للسنوات (2011 -2013):**

- من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن إنتاج السنة المالية موجب خلال السنوات الثلاث وفي ارتفاع مستمر وهذا راجع لارتفاع المبيعات سنة بعد أخرى حيث قدرت سنة 2013 ب 15608423496.65.

- استهلاك السنة المالية يشهد انخفاضا على مدى السنوات الثلاث 2011، 2012، 2013 وهذا راجع إلى انخفاض المشتريات المستهلكة.

- بالنسبة للقيمة المضافة فنجدها موجبة وفي ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة حيث أخذت القيم التالية 3054444295.70، 3325827856.69، 12996540605.75 للسنوات 2011، 2012، 2013 على التوالي وهذا راجع لارتفاع إنتاج السنة المالية وفي المقابل انخفاض استهلاك السنة المالية للسنوات الثلاث.

- كما نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال موجب خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تحقيق نتيجة استغلال جيدة، حيث نجده ارتفع سنة 2013 إلى 10745391904.32 وهذا راجع لانخفاض قيمة الضرائب والرسوم والتي قدرت خلال نفس السنة ب18106644.89.

- بالنسبة للنتيجة العملياتية نلاحظ أنها موجبة وفي ارتفاع مستمر في السنوات 2011، 2012، 2013 نتيجة لانخفاض الأعباء العملياتية ومخصصات الإهتلاك والمؤونات.

- أما النتيجة المالية فإنها كانت موجبة سنة 2011 نتيجة لارتفاع المنتجات المالية مقارنة بالأعباء المالية، بينما في سنة 2012 و2013 نجدها سالبة وهذا بسبب زيادة الأعباء المالية على المنتجات المالية.

- كما يبين الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة خلال السنوات الثلاث (2011 -2012 - 2013) وذلك لأن إجمالي فائض الاستغلال والنتيجة العملياتية والنتيجة العادية كانت موجبة وبالتالي هذا يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة تعكس نشاطها.

ثالثا - تقديم جدول تدفقات الخزينة للسنوات (2011 -2013)

الجدول رقم (05): جدول تدفقات الخزينة للسنوات (2011 -2012 -2013)

البيان	2011	2012	2013
تدفقات الخزينة الآتية من الأنشطة العملياتية			
نتيجة الدورة الصافية	321639626.65	323116453.65	10188035792.73
الاهتلاكات، المؤونات وخسائر القيمة	836431556.54	553494755.25	21867646243.59
التغير في الضرائب المؤجلة			62675472.82
التغير في المخزونات	79932855.26	(3563670.44)	22811831.82
تغير الزبائن وحقوق أخرى	(12042081.39)	(37061681.07)	(1188276.51)
تغير الموردين وديون أخرى	(200139519.93)	196394246.54	(49868552.47)
الزيادة أو النقصان في الضرائب الصافية	7693		18513
الأرباح المحتجزة والحسابات الوسيطة	(366166327.73)	(347693004.79)	255930884788.64
تدفقات الخزينة الآتية من الأنشطة العملياتية (A)	659663802.40	684687099.14	279267277748.79
تدفقات الخزينة الآتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية ومعنوية	(179703710.91)	(95196037.14)	(278772338991.92)
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مادية ومعنوية	14929571.75	15158678.72	595013
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	(27581312.01)	(46450000.08)	(33923176.92)
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	30745234.74	(33172464.28	35345604.77
صافي تدفقات الخزينة الآتية من أنشطة الاستثمار (B)	(161610216.43)	(92314464.22)	(278770321551.07)
صافي تدفقات الخزينة الآتية من أنشطة التمويل (C)	(345451264.97)	(626057298.54)	(323116453.65)
تغير الخزينة للفترة (A+B+C)	152602321	(33684663.62)	173839744.07
الخزينة عند الافتتاح	97294520.66	249896841.66	216212178.04
الخزينة عند الإغلاق	249896841.66	216212178.04	283855821.99
تغير الخزينة للفترة	152602321	(33684663.62)	67643643.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (7،8،9).

❖ **التعليق على جدول تدفقات الخزينة للسنوات (2011 -2013):**

- بالنسبة لتدفقات الخزينة الناتجة عن نشاط الاستغلال نلاحظ أنها موجبة خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المقبوضات كانت أكبر من المسحوبات وهذا يوضح قدرة المؤسسة على خلق تدفقات موجبة من خلال نشاطها الاستغلالي.

- بالنسبة لتدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية نلاحظ أنها سالبة طيلة فترة الدراسة وذلك لعدم وجود موارد كافية لتمويل الاستثمارات في مقابل حيازتها لاستثمارات جديدة.

- أما فيما يخص تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل فهي عرفت حالة عجز خلال السنوات الثلاث وذلك نتيجة عجزها عن تسديد كافة ديونها.

- كما نلاحظ في الأخير أن المؤسسة حققت فائض سيولة بالخزينة سنة 2011 و2013 نتيجة لارتفاع رصيد الخزينة في آخر المدة مقارنة برصيد أول المدة على عكس سنة 2013.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لمركب (GL1K) باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سنعتمد في تحليلنا للتوازن المالي لمركب (GL1K) على أهم مؤشرات التوازن المالي والتي قد سبق الإشارة إليها في الجانب النظري وهذا بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة للمركب للسنوات (2011 -2012 -2013).

والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها من حساب مؤشرات التوازن المالي للمركب:

الجدول رقم (06): حساب التوازنات المالية للسنوات (2011 -2012 -2013)

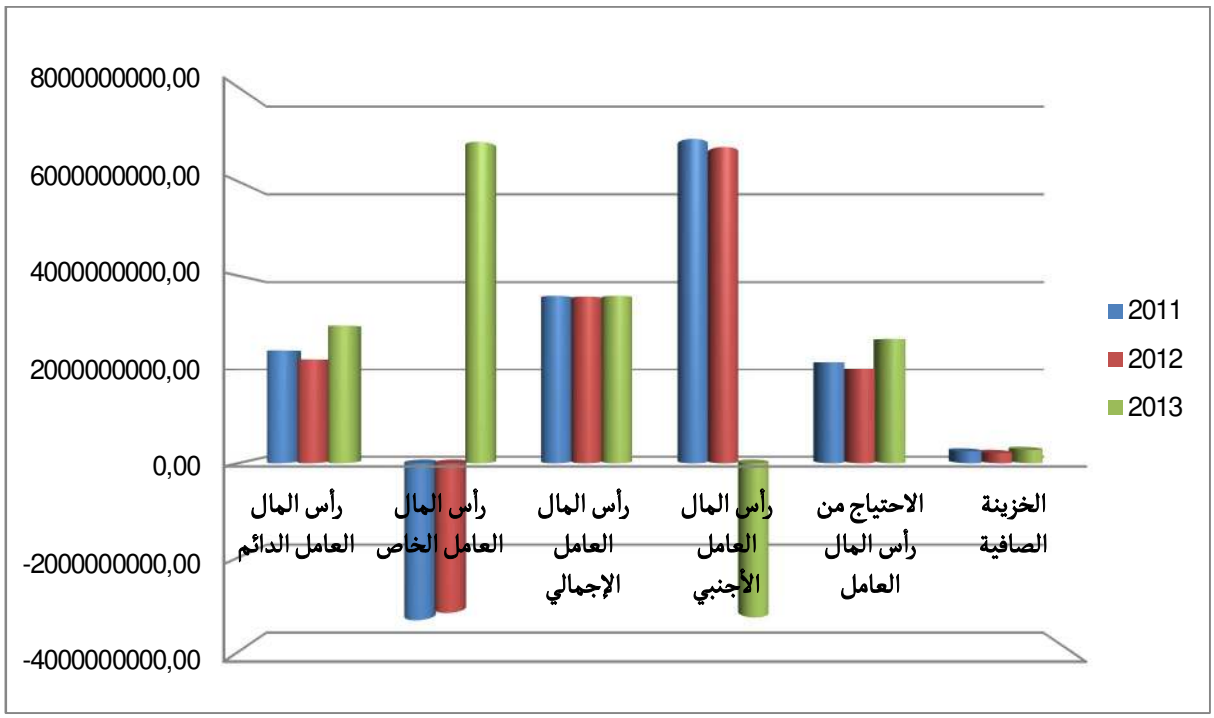
البيان	العلاقة	2011	2012	2013
رأس المال العامل الدائم	أموال دائمة - أصول ثابتة	2413680049.42	2221998079.39	2943731546.69
رأس المال العامل الخاص	أموال خاصة - أصول ثابتة	(3328094552.05)	(3172083517.29)	6840658376.74

رأس المال العامل الإجمالي	Σ الأصول المتداولة	3573112664.60	3556562430.85	3573601036.61
رأس المال العامل الأجنبي	Σ الخصوم - الأموال الخاصة	6901207216.65	6728645948.14	(3267057340.13)
الاحتياج من رأس المال العامل	(الأصول المتداولة - النقدية) – (د.ق.أ - السلفات المصرفية)	2163783207.76	2005785901.35	2660363194.57
الخزينة الصافية	ر.م.ع الدائم– ا.ح.ر.م.ع	249896841.66	216212178.04	283368352.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

ويمكن توضيح مختلف مؤشرات التوازن المالي في الشكل الآتي:

الشكل رقم (08): التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي (2011 -2012- 2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (6).

❖ التعليق على النتائج:

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن رأس المال العامل للمؤسسة كان موجب خلال السنوات الثلاث (2011 -2012- 2013) وهذا يعني قدرة الأموال الدائمة على تمويل الأصول الثابتة، كما نلاحظ أن رأس المال العامل انخفض سنة 2012 ولكن هذا الانخفاض لا يشكل أي خطورة على المؤسسة مادام رأس المال العامل موجب وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان وأنها تتمتع بتوازن مالي.

بالنسبة لرأس المال الخاص نلاحظ أنه سالب خلال سنتي 2011، 2012 وهذا يدل على عدم قدرة

المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وفي هذه الحالة تلجأ إلى الموارد الخارجية لتمويل استثماراتها، أما سنة 2013 أصبح موجب وهذا يعني أن الأموال الخاصة كافية لتغطية الأصول الثابتة وهذا مؤشر إيجابي للمؤسسة.

وبالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي نجده موجب خلال السنوات الثلاثة المدروسة، كما نلاحظ ارتفاعه سنة 2013 وهذا راجع إلى ارتفاع في مجموع الأصول المتداولة.

أما بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي فنجده ينخفض سنة بعد أخرى ورغم هذا فهو يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون فهي غير مستقلة ماليا، وبالتالي فإن وجود أطراف خارجية من شأنها التدخل في سياسة المؤسسة قد يجعل هذه الأخيرة مقيدة عند قيامها بمختلف أنشطتها.

أما فيما يخص الاحتياج في رأس المال العامل نلاحظ أنه موجب خلال السنوات الثلاث وهذا معناه احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة مما يعني حاجة المؤسسة إلى موارد مالية أخرى لتغطية هذا الاحتياج.

فيما يتعلق بالخزينة الصافية فنلاحظ أنها موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن رأس المال العامل كافي لتغطية الاحتياج من رأس المال العامل وهناك فائض يضم للخزينة، وعليه يمكن القول أن وضعية المؤسسة جيدة ولكن من جهة أخرى هذا الفائض يمثل تجميدا للأموال وليس في صالح المؤسسة لذا ينبغي على المؤسسة استغلاله.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي نلاحظ أن المؤسسة حققت خلال كل سنوات الدراسة توازن مالي على المدى الطويل وهو ما يفسره رأس المال العامل الموجب المحقق والخزينة الموجبة، أي أن المؤسسة تتوفر على سيولة جيدة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي لمركب (GL1K) باستخدام النسب المالية

بعد تطرقنا إلى مؤشرات التوازن المالي سنتطرق الآن إلى تقييم الأداء المالي في مركب (GL1K) باستخدام بعض النسب المالية والتي سبق الإشارة إليها في الجانب النظري وذلك بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج للمركب للسنوات (2011 -2012 -2013).

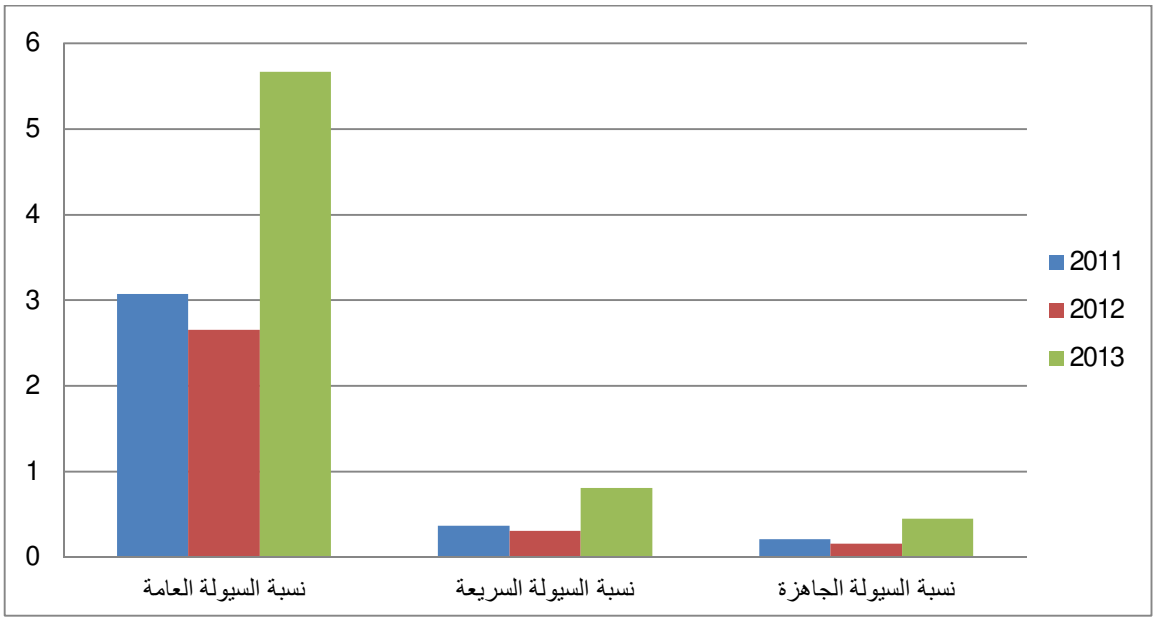
والجداول التالية توضح النتائج المحصل عليها بعد تطبيق هذه النسب:

الجدول رقم (07): حساب نسب السيولة للسنوات (2011 -2012 -2013)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	3.08	2.66	5.67
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة -المخزون)/ الخصوم المتداولة	0.37	0.31	0.81
نسبة السيولة الجاهزة	الخزينة /الديون قصيرة الأجل	0.21	0.16	0.45

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

الشكل رقم (09): التمثيل البياني لنسب السيولة (2011 -2012- 2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (7).

❖ **التعليق على نسب السيولة:**

❖ نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات (2011 -2012- 2013) كانت أكبر من الواحد وهذا يبين مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وذلك بفضل السيولة التي لديها.

❖ بالنسبة للسيولة السريعة فنلاحظ أنها أقل من الواحد خلال فترة الدراسة ما يعني أن الأصول سريعة التحول إلى نقد غير كافية لمواجهة الديون قصيرة الأجل وكما نلاحظ أن نسب السيولة المنخفضة أقل من نسب السيولة العامة وهذا يدل على أن الأصول المتداولة تعتمد بشكل كبير على المخزون.

❖ أما بالنسبة للسيولة الجاهزة فإنها تعتبر المؤشر الأكثر دقة على السيولة المتاحة في المؤسسة والتي تسمح بمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، ونلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن هذه النسب متذبذبة ولكنها تعتبر مرضية بالنسبة للمؤسسة حيث أخذت القيم التالية على التوالي (0.21، 0.16، 0.45)، وعليه يمكن القول أن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها بأموال الخزينة في تواريخ استحقاقها.

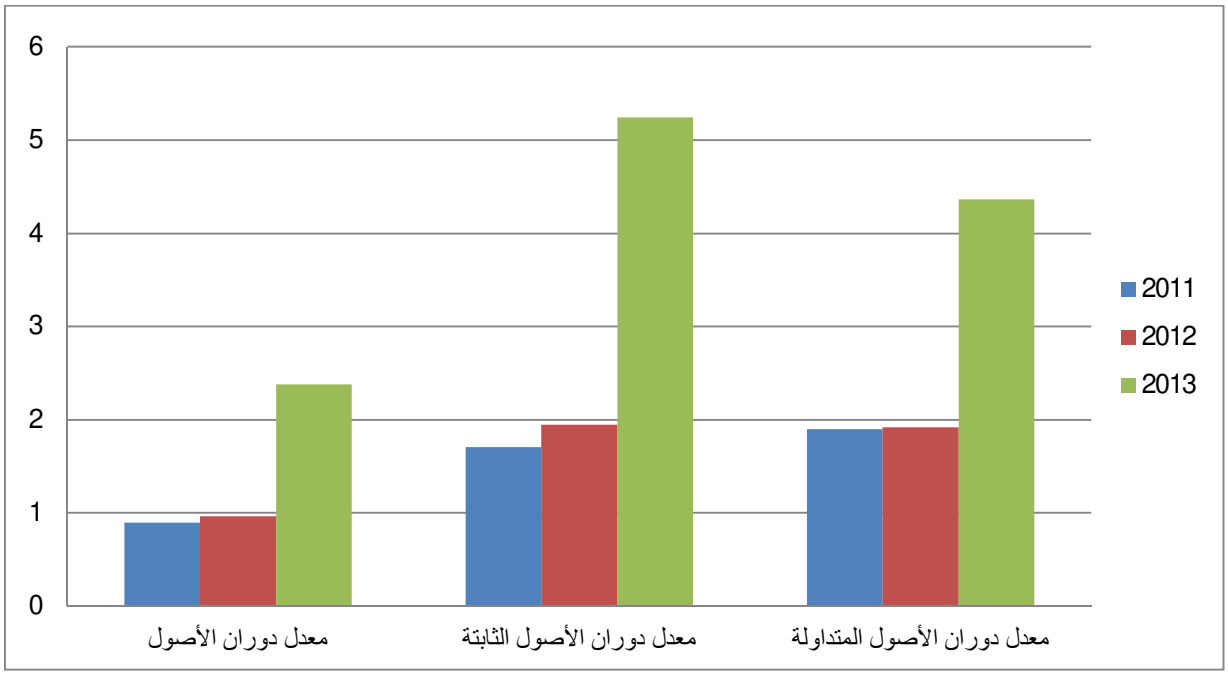
بعد دراسة النسب السيولة يمكن القول أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة كونها قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بتواريخ استحقاقها وهذا ما يزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

الجدول رقم (08): حساب نسب النشاط للسنوات (2011 -2012- 2013)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
معدل دوران الأصول	المبيعات/ مجموع الأصول	0.9	0.97	2.38
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات/ الأصول الثابتة	1.71	1.95	5.25
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات/ الأصول المتداولة	1.90	1.92	4.37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة والملاحق رقم (4،5،6).

الشكل رقم (10): التمثيل البياني لنسب النشاط (2011 -2012- 2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (8).

❖ **التعليق على نسب النشاط:**

- بالنسبة لمعدل دوران الأصول فإنه يبين أنه لكل دينار مستثمر في المؤسسة خلال السنوات الثلاث (2011 -2012- 2013) يولد (0.90، 0.97، 2.38) من المبيعات، وهذا يدل على مدى مساهمة الأصول التي تمتلكها المؤسسة في رفع مبيعاتها، كما نلاحظ أن هذا المعدل في ارتفاع مستمر وهذا بسبب زيادة المبيعات الصافية في مقابل انخفاض الأصول.
- بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة فنلاحظ بأنه جيد وفي ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث وهو يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد (1.71، 1.95، 5.25) من المبيعات على التوالي، وهذا يدل على أن المؤسسة أحسنت تسيير أصولها الثابتة.
- أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة فإنه حقق (1.90، 1.92، 4.37) من المبيعات عن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة للسنوات الثلاث على التوالي، وكما نلاحظ فإنها معدلات مرتفعة وهذا راجع إلى حسن تسيير المخزون.

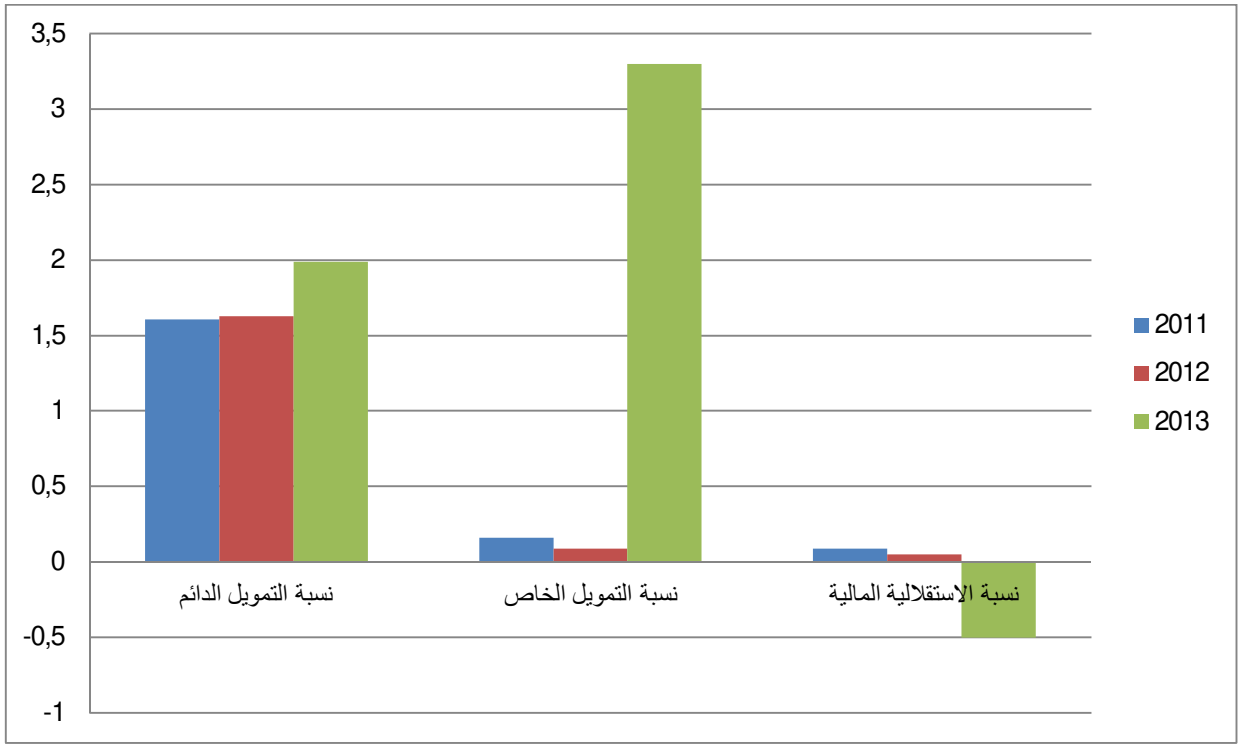
من خلال تحليل نسب النشاط نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة أحسن من معدل دوران الأصول المتداولة وهذه تعتبر وضعية جيدة للمؤسسة لأنها أحسنت تسيير أصولها ذات السيولة المرتفعة.

الجدول رقم (09): حساب نسب التمويل للسنوات (2011 -2012- 2013)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
نسبة التمويل الدائم	**الأموال الدائمة / الأصول الثابتة**	1.61	1.63	1.99
نسبة التمويل الخاص	**الأموال الخاصة / الأصول الثابتة**	0.16	0.09	3.30
نسبة الاستقلالية المالية	**الأموال الخاصة / مجموع الديون**	0.09	0.05	(0.50)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة .

الشكل رقم (11): التمثيل البياني لنسب التمويل (2011 -2012- 2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (9).

❖ **التعليق على نسب التمويل:**

- نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال (2011 -2012- 2013) وهذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة فقد قامت بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة.
- أما نسب التمويل الخاص فنلاحظ أنها أقل من الواحد خلال سنتي 2011و 2012 هذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة غير كافية لتغطية أصولها الثابتة وهو ما يؤكده رأس المال العامل الخاص الذي أخذ قيما سالبة خلال هذه الفترة، ليرتفع سنة 2013 إلى 3.30 مما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.
- أما بالنسبة للاستقلالية المالية فنلاحظ بأن النتائج ضعيفة وهي في تراجع مستمر خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي إلا نسبة قليلة من الديون لأن هذه الأخيرة تحتل جزء كبير من الموارد الدائمة للمؤسسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

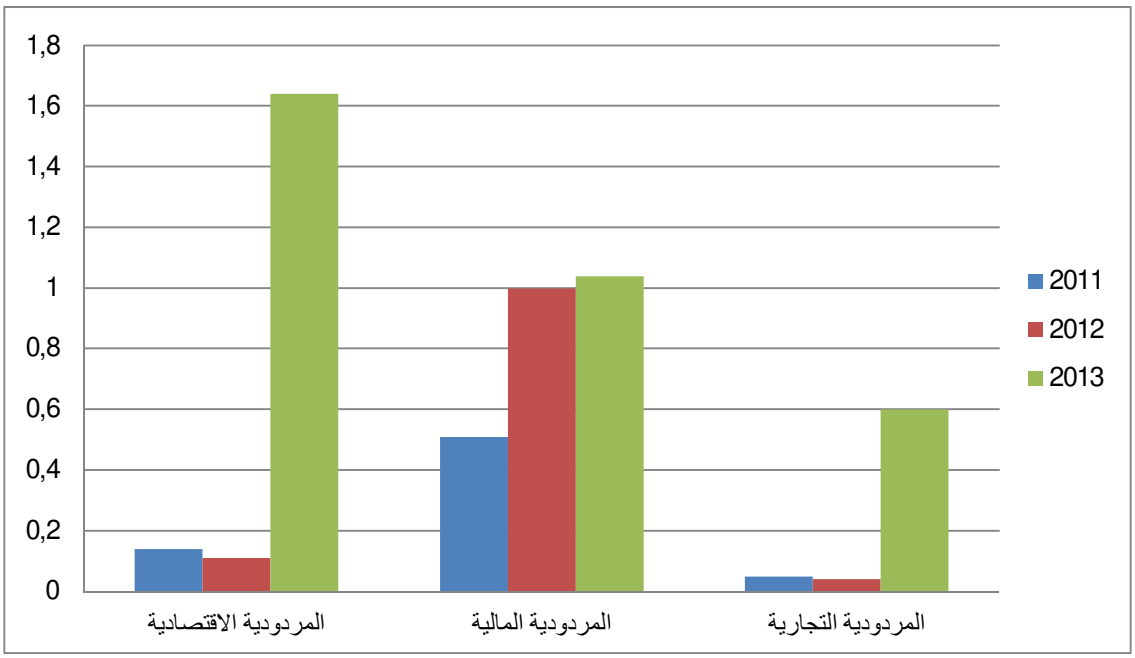
من خلال النتائج المتوصل إليها من التحليل نستنتج أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون وعليه فإنها لا تتمتع باستقلالية مالية كونها مؤسسة فرع تابعة في التسيير للمؤسسة الأم.

الجدول رقم (10): حساب نسب المردودية للسنوات (2011 -2012- 2013)

البيان	العلاقة	2011	2012	2013
المردودية الاقتصادية	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول	0.14	0.11	1.64
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	0.51	1	1.04
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / المبيعات السنوية	0.05	0.04	0.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة والملاحق رقم (4،5،6).

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لنسب المردودية (2011 -2012- 2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (10).

❖ **التعليق على نسب المردودية:**

- نلاحظ من خلال النتائج الجدول أن المردودية الاقتصادية موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا راجع إلى كون إجمالي فائض الاستغلال موجب خلال السنوات الثلاث.
- بالنسبة للمردودية المالية فهي أيضا موجبة وترتفع كل سنة حيث أخذت القيم التالية (0.51، 1، 1.04) للسنوات (2011 -2012- 2013) على التوالي نتيجة لارتفاع نتيجة الدورة الصافية سنة بعد أخرى وهذا دليل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية.
- أما فيما يخص المردودية التجارية فإنها هي الأخرى أخذت قيما موجبة على مر السنوات الثلاث فكل دينار من المبيعات الصافية يحقق نتيجة صافية تقدر ب (0.05، 0.04، 0.6) على التوالي.

وعليه نستنتج مما سبق أن للمؤسسة مردودية أي أنها قادرة على تحقيق عوائد مالية وذلك راجع إلى نتيجتها الصافية الموجبة المحققة.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى مركب تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة (GL1K) وبعد إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي تبين لنا مدى أهمية وجود نظام معلومات محاسبي لما له من دور كبير وهام في دراسة الأداء المالي للمركب وذلك من خلال المعلومات المحاسبية التي يوفرها في شكل قوائم مالية مختلفة والتي اعتمدنا عليها لحساب بعض المؤشرات المالية التي تعكس الوضعية المالية للمركب.

ولقد أظهرت نتائج دراستنا مؤشرات إيجابية عن بعض جوانب نشاط المركب مما يقتضي متابعة هذه النتائج وتعزيزها وتنميتها فهي قد تتعرض للضعف مع مرور الزمن ومؤشرات سلبية لابد من البحث عن حلول لمعالجتها وهذا لتحسين الوضع المالي للمركب.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال تناولنا لموضوع دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي ودراستنا لحالة مركب تمييع الغاز الطبيعي، تبين لنا أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر جزء أساسي وهام من نظام المعلومات الإداري يختص بجمع البيانات والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من واقع المستندات ثم تقوم بعدها بمعالجتها لتصبح معلومات محاسبية متضمنة في القوائم المالية، حيث أن هذه المعلومات المحاسبية تعتبر ثروة هامة في حياة المؤسسات والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للمؤسسة ويضمن لها البقاء والنمو، ونظرا لمكانة نظام المعلومات المحاسبي برزت أهمية مخرجاته حيث تساهم هذه الأخيرة في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات اللازمة بهدف تحسينه.

وعلى ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها تم إثبات أو نفي الفرضيات بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات والاقتراحات.

1 - النتائج:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات والمصدر الرئيسي للمعلومات في المؤسسة؛
- يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتجميع وتخزين البيانات عن الأنشطة والعمليات المختلفة ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات وتوفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجيين؛
- يعد نظام المعلومات المحاسبي عنصرا أساسيا في توفير المعلومات المحاسبية بالجودة المطلوبة وذلك يعتمد على جودة المدخلات وعمليات المعالجة (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى).
- تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي موردا مهما لمستخدميها لذا تعمل المؤسسة على توفيرها بالخصائص التي تلبي احتياجاتهم؛
- نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية يجب على المؤسسة أن توفر الأمن والحماية لها من خلال توفير الوسائل والبرمجيات اللازمة؛
- تساهم مؤشرات الأداء المالي في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة وإعطاء تصورات مستقبلية للانحرافات الحاصلة في الحاضر (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية)؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- حتى تتمكن المؤسسة من تقييم أدائها بشكل فعال لابد من الاعتماد على جملة من المؤشرات المالية؛
- تحتل عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية موقعا هاما لأنه يمكنها من التعرف على نقاط القوة والضعف في أدائها ومعالجتها؛
- يلعب نظام المعلومات المحاسبي دور هام وكبير بمركب GL1K وذلك من خلال إنتاجه للقوائم المالية و استخدامها في تقييم الأداء المالي و تصحيح مختلف الانحرافات والاختلالات المتضمنة للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين أدائه وتحقيق التوازن المالي (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)؛
- إن إنتاج القوائم المالية في مركب GL1K تمر ب 3 مراحل وهي المدخلات، المعالجة، وأخيرا المخرجات؛
- تهدف القوائم المالية في مركب GL1K إلى تقديم معلومات حول التغير في الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب؛
- يعتمد المسيرون في مركب GL1K على المعلومات المحاسبية من أجل التقييم المستمر للأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة و متابعة تنفيذ هذه القرارات وهذا ماجعل أداء المركب جيد خلال فترة الدراسة.

2 - **التوصيات:**

- توسيع دائرة استخدام نظم المعلومات في المركب؛
- التعريف أكثر بنظام المعلومات المحاسبي عن طريق تنظيم دورات تكوينية لموظفي مديرية المحاسبة و المالية؛
- استخدام أساليب التقييم الحديثة التي من شأنها التحكم أكثر في الأداء المالي؛
- على المركب استثمار الأموال الفائضة في الخزينة في مشاريع تعود عليه بالفائدة وعدم تركها مجمدة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا - الكتب

➢ باللغة العربية:

1 - السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، 2000.

2 - السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

3 - أحمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

4 - أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)**، دار المناهج، الأردن، 2007.

5 - أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

6 - أحمد محمد نور، شحاتة السيد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

7 - إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2009.

8 - إسماعيل السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 1998.

9 - حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.

10 - خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، **مبادئ المحاسبة**، القاهرة، 2009.

11 - دريد كمال آل شبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

12 - رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2006.

13 - زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

14 - سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، مؤسسة الوراق، عمان، 2007.

15 - سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية، عمان، 2008.

16 - طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2002.

17 - عامر إبراهيم القندليجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المسيرة، عمان، 2005.

18 - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **نظم المعلومات الإدارية (الأسس والمبادئ)**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2002.

19 - عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

20 - عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة، عمان، 2009.

21 - عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998.

22 - عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

23 - عداي الحسيني، فلاح حسن، **الإدارة الاستراتيجية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

24 - عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2008.

25 - عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2011.

26 - عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية، الأردن، 2008.

27 - فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2006.

28 - فؤاد الشرابي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار أسامة، الأردن، 2008.

29 - قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء، العراق، 2003.

30 - كريم ابراهيم الحبيباتي، زياد يحيى السكاح، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.

31 - كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

32 - كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

33 - لسلوس مبارك، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

34 - مثير محمود سالم، رمضان محمد قيم، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المريخ، الرياض، 2007.

35 - مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

36 - محمد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

37 - محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، دار حامد للنشر، الأردن، 2010.

38 - محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)**، دار وائل، الأردن، ط4، 2007.

39 - مزهر شعبان العاني، **نظم المعلومات الإدارية (منظور تكنولوجي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

40 - منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، 2003.

41 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

42 - ناصر دادي عدون، **الإدارة والتخطيط الاستراتيجي**، دار المحمدية، الجزائر، 2000.

43 - ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)**، دار الثقافة، عمان، 2009.

44 - نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم ذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة، الأردن، 2014.

45 - هاشم أحمد عطية،**مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 2007.

➢ **باللغة الأجنبية:**

1- Abdellatif Khemakhem, La dynamique du contrôle de gestion, dunod, paris, 2ed, 1976.

2- Michel Kalika, Structure de l'entreprise, édition économique, paris, 1995.

3- David Norton, Robert Kaplan, The balanced scorecard(translating strategy into action), Harvard business press, boston, 1996.

ثانيا - المجلات

1 - الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009 -2010.

2 - أبو النور، محمد محمد، **أسلوب النظم كمدخل استراتيجي لدراسة المعلومات**، المجلة العربية للمعلومات، العدد الثالث، 1979.

3 - دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد4، جامعة ورقلة،2006.

4 - عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.

5 - هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة، 2010.

ثالثا - المذكرات

1 - بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010 -2011.

2 - بلاسكة صالح، **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 -2012.

3 - بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 -2012.

4 - بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010 -2011.

5 - عادل قرقاد، **أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت1955، سكيكدة، 2011 -2012.

6 - عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 -2013.

7 - فروم محمد الصالح، **النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت1955، سكيكدة، 2007.

8 - لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 -2012.

9 - منصر سامية، **الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010 -2011.

10 - ناجي بن يحيى، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 -2013.

11 - ناصر محمد علي المجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008 -2009.

12 - نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 -2015.

رابعا - الملتقيات

1 - دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005.

2 - سليمة نشنش، **دور المعلومات المالية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي**، الملتقى الدولي لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2009.

3 - شارف خوجة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول لمستجدات الألفية الثالثة، جامعة عنابة، 2007.

4 - قمري زينة، **مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار**، جامعة سكيكدة، 2009.

5 - مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة ورقلة، 2011.

الملاحق

ملحق رقم 01

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

BILAN INTERNE
Exercice 2011 [DEFINITIVE]
[Complexe GL1K]

Edité le:20/03/2017
Heure : 10:59

ACTIF						PASSIF			
REF.	RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	REF.	RUBRIQUE	N	N-1
	ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES		
20	Immobilisations incorporelles	43 361 357,69	21 680 678,84	21 680 678,85		10	Capital Réserves et Assimilés		
21	Immobilisations corporelles	3 397 721 111,47	2 800 496 379,14	597 224 732,33	661 994 868,04	11	Report à nouveau	304 417 671,89	304 417 671,89
22	Immobilisations en concession					12	**Résultat de l'exercice**	321 639 626,65	345 451 264,97
24	Equip.Fixes & Complexes/Production	61 375 004 459,79	58 993 842 463,59	2 381 161 996,20	1 162 243 184,45				
23	Immobilisations en-cours	887 793 125,92		887 793 125,92	2 662 683 860,58	18	Comptes de liaison	**5 741 774 601,47**	6 107 940 929,20
26	Participations et créances rattachées à des parti								
27	Autres immobilisations financières	66 291 317,29		66 291 317,29	69 455 240,02				
	TOTAL IMMOBILISATIONS	**65 770 171 372,16**	**61 816 019 521,57**	**3 954 151 850,59**	**4 556 377 153,09**		TOTAL CAPITAUX PROPRES	**6 367 831 900,01**	**6 757 809 866,06**
133	Impôts Différés Actifs								
	TOTAL ACTIF NON COURANT	***65 770 171 372,16***	***61 816 019 521,57***	***3 954 151 850,59***	***4 556 377 153,09***				
	ACTIF COURANT						PASSIF NON COURANT		
	Stock et en-cours	**3 309 941 055,40**	**167 144 474,45**	**3 142 796 580,95**	**3 235 977 368,82**	13	IDP, SUB, Reçues, Prod & Charges DIFF.		
30	Stocks de marchandises					14	Provisions réglementées		
31	Matières premières et fournitures					15	Provisions pour Charges		-59 348 105,00
32	Autres approvisionnements	3 309 941 055,40	167 144 474,45	3 142 796 580,95	3 235 977 368,82	16	Emprunts et Dettes Assimilées		
33	En cours de production de biens					17	Dettes rattachées à des participations		
34	En cours de production de services					229	Droits du concédant		
35	Stocks de produits					269	Versement restant à effectuer. S/Titres		
36	Stocks provenant d'immobilisations					279	Versement à effectuer sur titre immoN/Libérés		
37	Stocks à l'extérieur						*TOTAL PASSIF NON COURANT*		***-59 348 105,00***
38	Achats Stockés								
	Créances et Emplois Assimilés	**180 419 241,99**		**180 419 241,99**	**194 466 708,85**		**Créances et Emplois Assimilés**	**1 159 432 615,18**	**1 385 653 990,36**
409	Fournisseurs et comptes rattachés	41 804 609,07		41 804 609,07	67 724 363,26	40	Fournisseurs et comptes rattachés	607 174 309,65	1 001 854 969,88
41	Clients et Comptes rattachés	83 929 024,65		83 929 024,65	96 677 651,37	41	Clients créditeurs, avances, RRR....		
42	Personnels et Comptes rattachés	7 713 441,31		7 713 441,31	6 456 639,33	42	Personnels et comptes rattachés	352 974 014,79	244 410 713,87
43	Organismes Sociaux et Comptes rattachés				601 743,04	43	Organismes sociaux et comptes rattachés	140 522 478,16	95 088 769,23
44	Etat collectivités publiques Organismes internan	5 457 383,00		5 457 383,00	6 274 543,00	44	Etat collectivités publiques Organismes internantion	58 459 358,78	44 299 537,38
45	Groupes et Associés					45	Groupes et associés		
46	Débiteurs Divers	7 542 753,16		7 542 753,16	16 085 008,85	46	Créditeurs Divers	302 453,80	
47	**Comptes Transitoires/Attente**					47	**Comptes Transitoires/Attente**		
48	Charges ou Produits constatés d'avance et I	33 972 030,80		33 972 030,80	646 760,00	48	Charges ou Produits constatés d'avance et Prov		
	Disponibilités et Assimilés	**249 896 841,66**		**249 896 841,66**	**97 294 520,66**		**Disponibilités et Assimilés**		
50	Valeurs Mobilières de Placement					50	Valeurs Mobilières de Placement		
51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés	249 815 281,66		249 815 281,66	97 264 544,66	51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés		
52	Instruments Financiers Dérivés					52	Instruments Financiers Dérivés		
53	Caisses	81 560,00		81 560,00	29 976,00	53	Caisses		
54	Regie d'avances et accréditifs					54	Regie d'avances et accréditifs		
58	**Virements internes**					58	**Virements internes**		
	TOTAL ACTIF COURANT	***3 740 257 139,05***	***167 144 474,45***	***3 573 112 664,60***	***3 527 738 598,33***		*TOTAL PASSIF COURANT*	***1 159 432 615,18***	***1 385 653 990,36***
	TOTAL ACTIF	**69 510 428 511,21**	**61 983 163 996,02**	**7 527 264 515,19**	**8 084 115 751,42**		TOTAL PASSIF	***7 527 264 515,19***	**8 084 115 751,42**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملحق رقم 02

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

BILAN INTERNE
Exercice 2012 [DEFINITIVE]
[Complexe GL1K]

Edité le:20/03/2017
Heure : 11:03

ACTIF						PASSIF			
REF.	RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	REF.	RUBRIQUE	N	N-1
	ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES		
20	Immobilisations incorporelles	43 361 357,69	28 907 571,74	14 453 785,95	21 680 678,85	10	Capital Réserves et Assimilés		
21	Immobilisations corporelles	3 491 073 610,17	2 878 695 509,74	612 378 100,43	597 224 732,33	11	Report à nouveau		304 417 671,89
22	Immobilisations en concession					12	**Résultat de l'exercice**	323 116 453,65	321 639 626,65
24	Equip.Fixes & Complexes/Production	61 376 847 998,23	59 459 682 783,96	1 917 165 214,27	2 381 161 996,20				
23	Immobilisations en-cours	871 634 447,20		871 634 447,20	887 793 125,92	18	Comptes de liaison	**5 394 081 596,68**	5 741 774 601,47
26	Participations et créances rattachées à des parti								
27	Autres immobilisations financières	79 568 423,09		79 568 423,09	66 291 317,29				
	TOTAL IMMOBILISATIONS	**65 862 485 836,38**	**62 367 285 865,44**	**3 495 199 970,94**	**3 954 151 850,59**		TOTAL CAPITAUX PROPRES	**5 717 198 050,33**	**6 367 831 900,01**
133	Impôts Différés Actifs								
	TOTAL ACTIF NON COURANT	*65 862 485 836,38*	*62 367 285 865,44*	*3 495 199 970,94*	*3 954 151 850,59*				
	ACTIF COURANT						PASSIF NON COURANT		
	Stock et en-cours	**3 313 504 725,84**	**169 372 885,83**	**3 144 131 840,01**	**3 142 796 580,95**	13	IDP, SUB, Reçues, Prod & Charges DIFF.		
30	Stocks de marchandises					14	Provisions réglementées		
31	Matières premières et fournitures					15	Provisions pour Charges		
32	Autres approvisionnements	3 313 504 725,84	169 372 885,83	3 144 131 840,01	3 142 796 580,95	16	Emprunts et Dettes Assimilées		
33	En cours de production de biens					17	Dettes rattachées à des participations		
34	En cours de production de services					229	Droits du concédant		
35	Stocks de produits					269	Versement restant à effectuer. S/Titres		
36	Stocks provenant d'immobilisations					279	Versement à effectuer sur titre immoN/Libérés		
37	Stocks à l'extérieur						*TOTAL PASSIF NON COURANT*		
38	Achats Stockés								
	Créances et Emplois Assimilés	**196 218 412,80**		**196 218 412,80**	**180 419 241,99**		**Créances et Emplois Assimilés**	**1 334 564 351,46**	**1 159 432 615,18**
409	Fournisseurs et comptes rattachés	22 957 903,96		22 957 903,96	41 804 609,07	40	Fournisseurs et comptes rattachés	800 349 480,43	607 174 309,65
41	Clients et Comptes rattachés	83 930 285,39		83 930 285,39	83 929 024,65	41	Clients créditeurs, avances, RRR....		
42	Personnels et Comptes rattachés	5 297 636,16		5 297 636,16	7 713 441,31	42	Personnels et comptes rattachés	345 642 843,76	352 974 014,79
43	Organismes Sociaux et Comptes rattachés					43	Organismes sociaux et comptes rattachés	125 605 920,87	140 522 478,16
44	Etat collectivités publiques Organismes internan	5 457 383,00		5 457 383,00	5 457 383,00	44	Etat collectivités publiques Organismes internantion	62 663 652,60	58 459 358,78
45	Groupes et Associés					45	Groupes et associés		
46	Débiteurs Divers	21 209 976,51		21 209 976,51	7 542 753,16	46	Créditeurs Divers	302 453,80	302 453,80
47	**Comptes Transitoires/Attente**					47	**Comptes Transitoires/Attente**		
48	Charges ou Produits constatés d'avance et I	57 365 227,78		57 365 227,78	33 972 030,80	48	Charges ou Produits constatés d'avance et Prov		
	Disponibilités et Assimilés	**216 212 178,04**		**216 212 178,04**	**249 896 841,66**		**Disponibilités et Assimilés**		
50	Valeurs Mobilières de Placement					50	Valeurs Mobilières de Placement		
51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés	216 075 158,04		216 075 158,04	249 815 281,66	51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés		
52	Instruments Financiers Dérivés					52	Instruments Financiers Dérivés		
53	Caisses	137 020,00		137 020,00	81 560,00	53	Caisses		
54	Regie d'avances et accréditifs					54	Regie d'avances et accréditifs		
58	**Virements internes**					58	**Virements internes**		
	TOTAL ACTIF COURANT	*3 725 935 316,68*	*169 372 885,83*	*3 556 562 430,85*	*3 573 112 664,60*		*TOTAL PASSIF COURANT*	*1 334 564 351,46*	*1 159 432 615,18*
	TOTAL ACTIF	69 588 421 153,06	62 536 658 751,27	7 051 762 401,79	7 527 264 515,19		TOTAL PASSIF	*7 051 762 401,79*	7 527 264 515,19

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملحق رقم 03

SONATRACH

UNITE	GLIK	6013

BILAN
AU 31 DECEMBRE 2013

REF	RUBRIQUE	Notes	MONTANT BRUT N	AMORTISSEMENTS-PROVISIONS- PERTE DE VALEUR N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
	ACTIFS NON COURANTS					
I1	Total Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif					
I2.1	Total immobilisation incorporelles		43 361 357,69	39 025 221,80	4 336 135,89	14 453 785,95
I2	immobilisations incorporelles hors goodwill		43 361 357,69	39 025 221,80	4 336 135,89	14 453 785,95
I3	Total immobilisation s hydrocarbures		61 379 685 052,15	59 907 735 750,43	1 471 949 301,72	1 917 165 214,27
I4	Total autres immobilisations corporelles		3 507 540 747,15	2 955 580 032,82	551 960 714,33	612 378 100,43
I4.1	Matériel de transport		356 756 729,12	288 239 822,20	68 516 906,92	79 958 734,26
I4.2	Terrains		12 234 941,37		12 234 941,37	12 234 941,37
I4.3	Agencements et aménagements de terrain					
I4.4	Constructions		940 957 721,58	774 317 664,88	166 640 056,70	183 602 318,99
I4.5	Equipements sociaux		1 018 463 726,85	756 667 911,17	261 795 815,68	278 676 937,05
I4.6	Installations techniques, matériel et outillages industriels		412 686 331,30	382 948 023,79	29 938 307,51	43 106 430,62
I4.7	Equipements de bureau		76 281 130,71	70 089 238,71	6 191 892,00	9 051 679,15
I4.8	Agencements et installations		423 710 271,78	421 142 094,59	2 568 177,19	1 690 459,61
I4.9	Autres immobilisations corporelles		266 249 894,44	262 175 277,48	4 074 616,96	4 056 599,38
I5	Immobilisation en concession					
I6	Immobilisations en-cours		871 634 447,20		871 634 447,20	871 634 447,20
I7	Total immobilisations financières		72 562 574,72		72 562 574,72	79 568 423,09
I7.1	Participations et créances rattachées à des participations					
I7.2	Autres immobilisations financières		72 562 574,72		72 562 574,72	79 568 423,09
	TOTAL ACTIF NON COURANT		65 874 784 178,91	62 902 341 005,05	2 972 443 173,86	3 495 199 970,94
	ACTIFS COURANTS					
	Stock et en-cours					
S1	Stocks de marchandises					
S2	Stocks de matières premières, fournitures et autres approvisionnem		3 218 013 673,49	169 685 918,00	3 048 327 755,49	3 144 131 840,01
S3	En cours de production de biens et services					
S4	Stocks de produits					
S5	Stocks provenant d'immobilisations					
S6	Stocks A l'extérieur		16 308 999,36		16 308 999,36	
	Créances et emplois assimilés					
C1	Clients		85 965 163,48		85 965 163,48	83 930 285,39
C2	Autres débiteurs		133 673 383,16		133 673 383,16	106 830 744,41
C3	Impôts (dont impôts différés actifs)		5 457 383,00		5 457 383,00	5 457 383,00
C4	autres actifs courants					
	Disponibilités et assimilés					
L1	Placements et autres actifs financiers courants					
L2	Trésorerie		283 868 352,12		283 868 352,12	216 212 178,04
	TOTAL ACTIFS COURANTS		3 743 286 954,61	169 685 918,00	3 573 601 036,61	3 556 562 430,85
	TOTAL GENERAL ACTIF		69 618 071 133,52	63 072 026 923,05	6 546 044 210,47	7 051 762 401,79

REF	RUBRIQUE	Notes	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
	CAPITAUX PROPRES			
K1	Fonds social			
K2	Biens dévolus par l'état			
K3	Capital non appelé			
K4	Primes et réserves			
K5	Ecart d'évaluation			
K6	Ecart de réévaluation			
K7	Ecart d'équivalence			
K8	Résultat net		9 813 101 550,60	323 116 453,65
K9	Autres capitaux propres - report à nouveau			
	TOTAL CAPITAUX PROPRES		9 813 101 550,60	323 116 453,65
	PASSIFS NON COURANTS			
D1	Comptes de liaison des établissements et sociétés en participat		-3 896 926 830,05	5 394 081 596,68
D2	Emprunts et dettes financières			
F9	Provisions non courantes			
D3	Provisions réglementées			
D4	Impôts (différés et provisionnés)			
D5	Autres dettes non courantes			
D6	Droit du concédant			
D7	Versement restant à effectuer sur titres de participation non libé			
D8	Versement restant à effectuer sur titres immobilisés non libérés			
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS		-3 896 926 830,05	5 394 081 596,68
	PASSIFS COURANTS			
D9	Fournisseurs et comptes rattachés		492 456 077,24	803 349 480,43
D10	Impôts		495 408,95	500 687,95
D11	Autres dettes		136 918 003,73	533 714 183,08
L3	Trésorerie passive			
	TOTAL PASSIF COURANTS		629 869 489,92	1 334 564 351,46
	TOTAL GENERAL PASSIF		6 546 044 210,47	7 051 762 401,79

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملحق رقم 04

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

TABLEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2011 [DEFINITIVE]
[Complexe GL1K]

Edité le:20/03/2017
Heure : 11:00

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)			EXERCICE (N-1)		
		Externes	Internes (89...)	Totaux	Externes	Internes (89...)	Totaux
70	Ventes et produits annexes	2 256 306,68	6 794 506 091,78	6 796 762 398,46	1 970 493,46	7 263 062 181,86	7 265 032 675,32
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	**-1 139 938 048,82**		-1 139 938 048,82	-1 043 178 489,12		-1 043 178 489,12
73	Production immobilisée						
74	Subvention d'exploitation						
	1. Production de l'exercice	-1 137 681 742,14	6 794 506 091,78	5 656 824 349,64	-1 041 207 995,66	7 263 062 181,86	6 221 854 186,20
60	Achats consommés	422 829 454,84	633 833,76	423 463 288,60	387 873 195,92	868 117,48	388 741 313,40
61	Services extérieurs et autres consommations	594 268 891,32		594 268 891,32	774 607 050,14		774 607 050,14
62	Autres Services extérieurs	261 707 721,81	1 322 940 152,21	1 584 647 874,02	464 160 100,38	1 784 559 655,40	2 248 719 755,78
	2. Consommation de l'exercice	1 278 806 067,97	1 323 573 985,97	2 602 380 053,94	1 626 640 346,44	1 785 427 772,88	3 412 068 119,32
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-2 416 487 810,11	5 470 932 105,81	3 054 444 295,70	-2 667 848 342,10	5 477 634 408,98	2 809 786 066,88
63	Charges de personnel	1 973 275 105,57		1 973 275 105,57	1 650 242 840,09		1 650 242 840,09
64	Impôts,taxes et versements assimilés	30 735 735,07		30 735 735,07	37 973 940,45		37 973 940,45
	4. Excédent brut d'exploitation	**-4 420 498 650,75**	**5 470 932 105,81**	1 050 433 455,06	-4 356 065 122,64	5 477 634 408,98	1 121 569 286,34
75	Autres produits opérationnels	194 667 272,05	9 509 500,00	204 176 772,05	213 343 041,90		213 343 041,90
65	Autres charges opérationelles	209 737 073,52		209 737 073,52	464 212 812,19		464 212 812,19
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de val.	877 876 263,08		877 876 263,08	739 216 822,66		739 216 822,66
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	153 896 541,84		153 896 541,84	223 244 134,88		223 244 134,88
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	**-5 159 548 173,46**	**5 480 441 605,81**	320 893 432,35	-5 122 907 580,71	5 477 634 408,98	354 726 828,27
76	Produits financiers	1 299 095,51		1 299 095,51	21 218 252,92		21 218 252,92
66	Charges financieres	552 901,21		552 901,21	30 493 816,22		30 493 816,22
	6. Résultat financier	746 194,30		746 194,30	-9 275 563,30		-9 275 563,30
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	**-5 158 801 979,16**	**5 480 441 605,81**	321 639 626,65	-5 132 183 144,01	5 477 634 408,98	345 451 264,97
695+8	Impôts éxigibles sur résultats ordinaires						
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires						
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	-787 818 832,74	6 804 015 591,78	6 016 196 759,04	-583 402 565,96	7 263 062 181,86	6 679 659 615,90
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	4 370 983 146,42	1 323 573 985,97	5 694 557 132,39	4 548 780 578,05	1 785 427 772,88	6 334 208 350,93
	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-5 158 801 979,16	5 480 441 605,81	321 639 626,65	-5 132 183 144,01	5 477 634 408,98	345 451 264,97
77	Produits sur éléments extraordinaires						
67	Charges sur éléments extraordinaires						
	9. Résultat extraordinaire						
	10. Résultat net de l'exercice	**-5 158 801 979,16**	**5 480 441 605,81**	**321 639 626,65**	**-5 132 183 144,01**	**5 477 634 408,98**	**345 451 264,97**

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملحق رقم 05

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

TABLEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2012 [DEFINITIVE]
[Complexe GL1K]

Edité le:20/03/2017
Heure : 11:03

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)			EXERCICE (N-1)		
		Externes	Internes (89...)	Totaux	Externes	Internes (89...)	Totaux
70	Ventes et produits annexes	1 991 898,66	6 825 350 725,25	6 827 342 623,91	2 256 306,68	6 794 506 091,78	6 796 762 398,46
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	**-1 156 934 728,54**		-1 156 934 728,54	-1 139 938 048,82		-1 139 938 048,82
73	Production immobilisée						
74	Subvention d'exploitation						
	1. Production de l'exercice	-1 154 942 829,88	6 825 350 725,25	5 670 407 895,37	-1 137 681 742,14	6 794 506 091,78	5 656 824 349,64
60	Achats consommés	341 541 887,94	8 301 288,49	349 843 176,43	422 829 454,84	633 833,76	423 463 288,60
61	Services extérieurs et autres consommations	662 813 114,49		662 813 114,49	594 268 891,32		594 268 891,32
62	Autres Services extérieurs	252 536 550,04	1 079 387 197,72	1 331 923 747,76	261 707 721,81	1 322 940 152,21	1 584 647 874,02
	2. Consommation de l'exercice	1 256 891 552,47	1 087 688 486,21	2 344 580 038,68	1 278 806 067,97	1 323 573 985,97	2 602 380 053,94
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-2 411 834 382,35	5 737 662 239,04	3 325 827 856,69	-2 416 487 810,11	5 470 932 105,81	3 054 444 295,70
63	Charges de personnel	2 525 593 925,65		2 525 593 925,65	1 973 275 105,57		1 973 275 105,57
64	Impôts,taxes et versements assimilés	39 753 748,80		39 753 748,80	30 735 735,07		30 735 735,07
	4. Excédent brut d'exploitation	**-4 977 182 056,80**	**5 737 662 239,04**	760 480 182,24	-4 420 498 650,75	5 470 932 105,81	1 050 433 455,06
75	Autres produits opérationnels	265 396 729,50		265 396 729,50	194 667 272,05	9 509 500,00	204 176 772,05
65	Autres charges opérationelles	153 538 505,17	515 600,00	154 054 105,17	209 737 073,52		209 737 073,52
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de val.	548 325 480,83		548 325 480,83	877 876 263,08		877 876 263,08
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions				153 896 541,84		153 896 541,84
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	**-5 413 649 313,30**	**5 737 146 639,04**	323 497 325,74	-5 159 548 173,46	5 480 441 605,81	320 893 432,35
76	Produits financiers	135 588,45		135 588,45	1 299 095,51		1 299 095,51
66	Charges financieres	516 460,54		516 460,54	552 901,21		552 901,21
	6. Résultat financier	-380 872,09		-380 872,09	746 194,30		746 194,30
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	**-5 414 030 185,39**	**5 737 146 639,04**	323 116 453,65	-5 158 801 979,16	5 480 441 605,81	321 639 626,65
695+8	Impôts éxigibles sur résultats ordinaires						
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires						
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	-889 410 511,93	6 825 350 725,25	5 935 940 213,32	-787 818 832,74	6 804 015 591,78	6 016 196 759,04
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	4 524 619 673,46	1 088 204 086,21	5 612 823 759,67	4 370 983 146,42	1 323 573 985,97	5 694 557 132,39
	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-5 414 030 185,39	5 737 146 639,04	323 116 453,65	-5 158 801 979,16	5 480 441 605,81	321 639 626,65
77	Produits sur éléments extraordinaires						
67	Charges sur éléments extraordinaires						
	9. Résultat extraordinaire						
	10. Résultat net de l'exercice	**-5 414 030 185,39**	**5 737 146 639,04**	**323 116 453,65**	**-5 158 801 979,16**	**5 480 441 605,81**	**321 639 626,65**

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملحق رقم 06

AU 31 DECEMBRE 2013

SONATRACH			TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS EXERCICE 2013						TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS EXERCICE 2012					
UNITE	GL1K	6013												
CPTE	DESIGNATION	Notes	CUMULES		INTER-UNITES		EXTERNES		CUMULES		INTER-UNITES		EXTERNES	
			DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
70	Ventes et produits annexes			15 608 423 496.65		15 606 388 618.56		2 034 878.09		6 827 342 623.91		6 825 350 725.25		1 991 898.66
72	Variation des stocks de produits finis et en cours		1 397 547 528.82				1 397 547 528.82		1 156 934 728.54				1 156 934 728.54	
73	Production immobilisée													
74	Subvention d'exploitation													
	1. PRODUCTION DE L'EXERCICE			14 210 875 967.83		15 606 388 618.56	1 395 512 650.73			5 670 407 895.37		6 825 350 725.25	1 154 942 829.88	
60	Achats consommés		269 329 477.16		449 618.56		268 879 858.60		349 843 176.43		8 301 288.49		341 541 887.94	
61+62	Services extérieurs et autres consommations		945 005 884.92		342 792 079.42		602 213 805.50		1 994 736 862.25		1 079 387 197.72		915 349 664.53	
	2. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		1 214 335 362.08		343 241 697.98		871 093 664.10		2 344 580 038.68		1 087 688 486.21		1 256 891 552.47	
	3. VALEUR AJOUTEE (1-2)			12 996 540 605.75		15 263 146 920.58	2 266 606 314.83			3 325 827 856.69		5 737 662 239.04	2 411 834 382.35	
63	Charges de personnel		2 233 042 056.54				2 233 042 056.54		2 525 593 925.65				2 525 593 925.65	
64	Impôts, taxes et versements assimilés		18 106 644.89				18 106 644.89		39 753 748.80				39 753 748.80	
	4. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION			10 745 391 904.32		15 263 146 920.58	4 517 755 016.26			760 480 182.24		5 737 662 239.04	4 977 182 056.80	
75	Autres produits opérationnels			24 504 341.49				24 504 341.49		265 396 729.50				265 396 729.50
65	Autres charges opérationnelles		47 212 568.13		1 064 196.00		46 148 372.13		154 054 105.17		515 600.00		153 538 505.17	
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes		534 517 806.20				534 517 806.20		548 325 480.83				548 325 480.83	
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions													
	5. RESULTAT OPERATIONNEL			10 188 165 871.48		15 262 082 724.58	5 073 916 853.10			323 497 325.74		5 737 146 639.04	5 413 649 313.30	
76	Produits financiers									135 588.45				135 588.45
66	Charges financières		130 078.75				130 078.75		516 460.54				516 460.54	
	6. RESULTAT FINANCIER		130 078.75				130 078.75		380 872.09				380 872.09	
	7. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)			10 188 035 792.73		15 262 082 724.58	5 074 046 931.85			323 116 453.65		5 737 146 639.04	5 414 030 185.39	
695+698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires													
692+693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires													
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			14 235 380 309.32		15 606 388 618.56	1 371 008 309.24			5 935 940 213.32		6 825 350 725.25	889 410 511.93	
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 047 344 516.59		344 305 893.98		3 703 038 622.61		5 612 823 759.67		1 088 204 086.21		4 524 619 673.46	
	8. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			10 188 035 792.73		15 262 082 724.58	5 074 046 931.85			323 116 453.65		5 737 146 639.04	5 414 030 185.39	
77	Produits sur éléments extraordinaires													
67	Charges sur éléments extraordinaires													
	9. RESULTAT EXTRAORDINAIRE													
	10. RESULTAT NET DE L'EXERCICE			10 188 035 792.73		15 262 082 724.58	5 074 046 931.85			323 116 453.65		5 737 146 639.04	5 414 030 185.39	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملحق رقم 07

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

TABLEAU des FLUX de TRESORERIE
Exercice 2011 [DEFINITIVE]
[Complexe GL1K]

Edité le:20/03/2017
Heure : 14:41

INTITULES	EXERCICE N	EXERCICE N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	321 639 626,65	345 451 264,97
Ajustements pour :		
Amortissements, provisions et pertes de valeur	836 431 556,54	540 651 105,44
Variation des impôts différés		
Quote-part de subvention d'investissement virée au résultat de l'exercice		
Variation des stocks	79 932 855,26	-178 341 327,58
Variation des clients et autres créances	-12 042 081,39	10 294 268,84
Variation des fournisseurs et autres dettes	-200 139 519,93	191 293 135,06
- Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts	7 693,00	
- Report à nouveau & Comptes de liaisons	-366 166 327,73	427 344 085,48
Flux de trésorerie générés par l' activité (A)	**659 663 802,40**	**1 336 692 532,21**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Acquisition d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	**-179 703 710,91**	-1 207 989 875,86
Cessions d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	**14 929 571,75**	90 309 223,72
Acquisitions d'immobilisations financières	**-27 581 312,01**	-45 199 278,70
Cessions d'immobilisations financières	**30 745 234,74**	36 313 899,96
Subventions d'équipement & d'investissement		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	**-161 610 216,43**	**-1 126 566 030,88**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Variation des capitaux propres	0,00	-0,00
Variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du resultat (n-1)		
- Coupons & Dividendes		
- Reserves facultatives	-345 451 264,97	-438 735 910,40
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	**-345 451 264,97**	**-438 735 910,40**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**152 602 321,00**	**-228 609 409,07**
Trésorerie à l'ouverture de l'exercice	97 294 520,66	325 077 311,32
Trésorerie à la clôture de l'exercice	249 896 841,66	97 294 520,66
Indidence des variations de cours des devises (1)		
Variation de trésorerie de la période	**152 602 321,00**	**-227 782 790,66**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

0,00 -826 618,41

ملحق رقم 08

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

TABLEAU des FLUX de TRESORERIE
Exercice 2012 [DEFINITIVE]
[Complexe GL1K]

Edité le:20/03/2017
Heure : 14:43

INTITULES	EXERCICE N	EXERCICE N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	323 116 453,65	321 639 626,65
Ajustements pour :		
Amortissements, provisions et pertes de valeur	553 494 755,25	836 431 556,54
Variation des impôts différés		
Quote-part de subvention d'investissement virée au résultat de l'exercice		
Variation des stocks	-3 563 670,44	79 932 855,26
Variation des clients et autres créances	-37 061 681,07	-12 042 081,39
Variation des fournisseurs et autres dettes	196 394 246,54	-200 139 519,93
- Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts		7 693,00
- Report à nouveau & Comptes de liaisons	-347 693 004,79	-366 166 327,73
Flux de trésorerie générés par l' activité (A)	**684 687 099,14**	**659 663 802,40**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Acquisition d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	**-95 196 037,14**	-179 703 710,91
Cessions d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	**16 158 678,72**	14 929 571,75
Acquisitions d'immobilisations financières	**-46 450 000,08**	-27 581 312,01
Cessions d'immobilisations financières	**33 172 894,28**	30 745 234,74
Subventions d'équipement & d'investissement		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	**-92 314 464,22**	**-161 610 216,43**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Variation des capitaux propres	-304 417 671,89	0,00
Variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du resultat (n-1)		
- Coupons & Dividendes		
- Reserves facultatives	-321 639 626,65	-345 451 264,97
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	**-626 057 298,54**	**-345 451 264,97**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**-33 684 663,62**	**152 602 321,00**
Trésorerie à l'ouverture de l'exercice	249 896 841,66	97 294 520,66
Trésorerie à la clôture de l'exercice	216 212 178,04	249 896 841,66
Indidence des variations de cours des devises (1)		
Variation de trésorerie de la période	**-33 684 663,62**	**152 602 321,00**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

-0,00 0,00

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملحق رقم 09

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

TABLEAU des FLUX de TRESORERIE
Exercice 2013 [DEFINITIVE]
[Complexe GL1K]

Edité le:20/03/2017
Heure : 14:45

INTITULES	EXERCICE N	EXERCICE N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	1 434 297 727,90	323 116 453,65
Ajustements pour :		
Amortissements, provisions et pertes de valeur	21 867 646 243,59	553 494 755,25
Variation des impôts différés	62 675 472,82	
Quote-part de subvention d'investissement virée au résultat de l'exercice		
Variation des stocks	22 811 831,82	-3 563 670,44
Variation des clients et autres créances	-1 188 276,51	-37 061 681,07
Variation des fournisseurs et autres dettes	-49 868 552,47	196 394 246,54
- Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts	18 513,00	
- Report à nouveau & Comptes de liaisons	255 930 884 788,64	-347 693 004,79
Flux de trésorerie générés par l' activité (A)	**279 267 277 748,79**	**684 687 099,14**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Acquisition d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	**-278 772 338 991,92**	-95 196 037,14
Cessions d'immobilisations Corpo. et Incorporelles	**595 013,00**	16 158 678,72
Acquisitions d'immobilisations financières	**-33 923 176,92**	-46 450 000,08
Cessions d'immobilisations financières	**35 345 604,77**	33 172 894,28
Subventions d'équipement & d'investissement		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	**-278 770 321 551,07**	**-92 314 464,22**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Variation des capitaux propres		-304 417 671,89
Variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du resultat (n-1)		
- Coupons & Dividendes		
- Reserves facultatives	-323 116 453,65	-321 639 626,65
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	**-323 116 453,65**	**-626 057 298,54**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**173 839 744,07**	**-33 684 663,62**
Trésorerie à l'ouverture de l'exercice	216 212 178,04	249 896 841,66
Trésorerie à la clôture de l'exercice	283 855 821,99	216 212 178,04
Indidence des variations de cours des devises (1)		
Variation de trésorerie de la période	**67 643 643,95**	**-33 684 663,62**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر